

حاشية المختصر

حاشية المختصر ، تأليف عثمان بن عبد الله الخطائي الحنفى ،
نظام الدين ، المصروف بمولا نازار هـ (١٠٩٠ هـ) . بخط
الحسن بن المراد بن عبد الحجاج عبد الرحمن مرزبان ، ١٠٠٣ هـ

٤٠ ق ٢١ س ٢٠ × ٥ ر ١ سم

١٠٧٧

نسخة حسنة ، خطها ممتاز ، منقوله عن نسخة مخطوطة
سنة ٨٥٠ هـ .

معجم المؤلفين ٦ : ٢٥٨ ، دار الكتب المصرية ٢ : ١٨٨

١ - البلاغة العربية أ - الخطائي ، عثمان بن عبد الله

١٠٩٠ هـ - الناسخ ج - تاريخ النسخ .

خطائی حاشیه سبز مختصر

۸

شرح رساله نفس الامر
لمولانا جلال الدين محمد دواني

کتاب
خطائی
حاشیه
مختصر
۳۰۰

مکتبه جامعة الرضا - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	حاشیه المختصر
اسم المؤلف	خطائی
تاریخ النسخ	۱۰۰۳ هـ
عدد الأوراق	۶۰
ملاحظات	بها غش
القياس	۱۵x۴
الرقم	۱۰۷۷

خطائی (۹۰۱-هـ)

۲ خ

بسم الله الرحمن الرحيم
 نحمدك اللهم على ما اعطينا من سوانح النعم وبواعث الحكم وصلى على نبيك الهادي
 للعرب والعجم على وجه اكل واتم **قوله محمد** لا أثر الحمد على الشكر لان الحمد يعم
 الفضائل والفواضل والشكر يختص بالخير وكان الله تعالى من عظام النوال مما لا
 يحصر العد والإحصاء فله سبحانه وتعالى من صفات الكمال ما لا يحصر حوله
 الاستماتة والفتاة ولان تصدير الكتاب بثناء الله تعالى للعمل بموجب حديث الاستماتة
 وان ورد بلفظ الحمد فالصلى على الله تعالى عليه وسلم كل امرئ يبال لم يبدأ فيه بحمد الله
 فهو اجزم ولا نزلوا فقد الكتاب المجيد وان ورد بلفظ التمجيد وعلى المدح لانه
 يعم مالا اختيار للممدوح فيه والحمد يختص بما للمحمود فيه اختيارا قتل والمدح يعم غير
 المحي ويكون قبل الاحسان وبعده والحمد يخص المحي ويكون بعد الاحسان والحمد والى
 لدلالة على كونه تعارفا وصل احسانه الى العباد وان ماله سبحانه من صفات الكمال
 وجزيل النوال باختياره تعالى وانما مالا اختيارا على ما ليس للاختيار لا يختص
 على ذوى الابصار ولما ذكرنا اخر من الوجهين في الاول واثر الجملة الفعلية على التثنية
 مع كونها حادثة عن جليلة الدوام والثبات الذي يدل عليه الاستماتة لان الفعل
 المضارع يدل على الاستمرار والتجدي وانما اولها باعتبار في هذا المقام من الثبات
 والدوام لدلالة الاول بمقتضى المقابلة على ان ما تقابل الحمد من انواع الانعام
 اصناف الافعال التامة متجدة على الاستمرار فلما لم يمتد من انعام جديد ومزيد
 غلب مزيد فظهر وجه اختيار رصيغة المضارع من بين صيغ الافعال ولما
 صيغة المتكلم مع الغير على صيغة المتكلم وحده كما ذكرنا المفضل فلذلك لا تدل على
 عظم شأن الله تعالى لما يتضمنه من الاشارة الى ان هذا الامر العظيم والخطب الجسيم

انما هو في قوله تعالى
 لا يدرى انما هو في قوله تعالى
 لا يدرى انما هو في قوله تعالى

كما ذكره

ما لا يمكن ان تواتره وحده بل يحتاج الى معاون ونصير ومدد وظهر ورتبا يد
 ان فيه اشارة الى ان حمد سبحانه وتعالى ليس بمحمد اللسان بل به والحنان والاركان
 على ما قال الامام الرازي ان حمد الله تعالى مع الموارد الثلاثة ووجهه ان يجعل ما يحمده
 من الموارد **حامدا** كما يجعل ما يقطع به قاطعا كالسكين وهذا كما ذكره بعض اهل
 التحقيق في قوله عليه السلام صلاة الجماعة تفضل على صلاة الفخذ ان صلاة الجماعة هي
 الصلاة بالظاهر والباطن وصلاة الفخذ هي الصلاة بالظاهر فقط واثر حرف الخطاب
 في حمدك على اسم الله الدال على استجماعه تعالى جميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا
 الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام بل بما يدعى ان ترك
 ذكر ما يدل عليه وفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على انه قوى للحمد محرك الاقبال
 وداعي التوجه على جنبه على الكمال حتى خاطبه على ما سيجي بيانه في البيضة المختصة
 بالالتفات في اياك نعبد واشرنا خير المفعول على تقديم الدال على الاختصاص
 المناسب للمقام كما ذكرنا في المفضل لان تقديم الحمد كما سيجي اشد طباقا بمقتضى المقام
 وجار على ما هو الاصل من تقديم الفاعل على المفعول ولما فيه من لطف الاشارة الى ان
 ما يشعر بتقديم المفعول من الاختصاص امر كفت شهرته واستقراره في العقول مؤثر ذكر
 ما يدل عليه بل بما يدعى ان ذكره من فضول الكلام ان مشرب الاختصاص منها
 لا يصفو عن شرب شيمته فان المناسب من هنا قصر الافراد وانما توقف ظاهره على
 ان يعتقد المخاطب ان الحامد المومن مشرك وفيه ما فيه وحمل التقديم على مجرأ الام
 وان كان دافعا للشبهة لكنه محتمل بخلاف المقصود احتمالا لارجح لان التخصيص
 لازم للتقديم غالبا واثر كلمة يا الموضوع لنداء البعيد على ما قيل في قوله
 يا من شرح مع انه سبحانه اقرب الينا من جبل الوريد مضاعفة النفس واستبعادا
 عن مظان الزلفى وقدم شرح الصدر على تنوير القلب لان الصدر وعاء القلب



وشرح مقدم لدخول النور في القلب وذكر البيان في شرح الصدر وبيان في تنوير
القلب لان التبيان ابلغ من البيان على ما تقرر ان الزيادة في اللزوم توجب الزيادة
في المعنى لانه بيان مع دليل وبرهان وتنوير القلب اقوى من شرح الصدر والابلغ
اخرى بالاقوى والقياس فتح التاء في التبيان كالتركاز فكرها شاذ والمراد من تلخيص
البيان اي تبينه وجعله خالصا عن القصور في فهم المرام وصافيا عن كبر النقص
في اعلام المقاصد والمهام ولوامع التبيان يجوز ان يكون من اضافة المشبهة الى المشبه
كل حين الماء اي التبيان الذي هو كالبرق اللمعة في الاضائة وضح ذلك لان التبيان
للجنس فصيح اطلاقا على الكثير واما المبالغة وجوز ان يكون استعارة بالكناية تشبيها
للتبيان بالبرق الخاطف ويكون اثبات اللوامع على انها جمع لامعة بمعنى المعاني
لكونها مصدرا على زنة فاعلة للتبيان استعارة تخيلية هذا والمناسب لقوله من
مطلع المثاني ان يعتبر تشبيها للتبيان بالشمس والنجم الثاقب ولا بعد استعمال اللوامع
وان كان اكثر ما يستعمل في البرق والمباني يجوز ان يكون بالماء الموحدة بعد الميم بمعنى
الالفاظ وان يكون بالتاء المثلثة بمعنى القرآن والاول انبغى مقابل المعاني ومطالع
المباني من اضافة المشبهة الى المشبه اي المباني التي هي كالمطالع ولا يخفى ما في
الجمع بين اسمي الكتب من التلخيص والايضاح والتبيان والمطالع وذكر البيان
والمعاني سيماع التلخيص والايضاح من اللطافة **قوله** ونصلي ينبغي للمعاقل ان
يستعين في جميع اموره وكل شؤنه لجنبها الى سبحانه ويا له افاضة طلبية
وانجاح بغيته لكن لا بد من نوع ملازمة وقرب معنوي بين المفيد والمستفيد
ولكوننا متعلقين غاية التعلق بالعلائق البشرية والعوائق البدنية وتنشئ
باذناس الذات الحسية والشهوات الجسمية فكونها في غايه التجرد ونهاية التقديس
يكون الملازمة منتفية راسا فاحتجنا في سلوك سبيل الاستفاضه فجل وعلا

منه
منه

الى المتوسط لانه وجه تعلق فيوجه التجرد يسقيض من الحق ويوجه التعلق بغير
علينا لان وجه التجرد يتسبب بملاءمة لحوار الحق ووجه التعلق بملاءمة لنا
وخير المتوسط اصحاب لوعي واعظم مرتبة وارفعهم مرتبة بنينا صلى الله عليه وسلم
فلذا توصل ارباب التصايف في مستهلها ومفتتحها بالصلوة عليه عليه الصلاة والسلام
ولذلك ايضا توصلوا بالصلوة على الال واصحاب كونهن متوسطين بيننا وبينه
عليه الصلاة والسلام فان ملازمة الال واصحاب جنابهم عليه له عليه الصلاة والسلام اكثر من
ملاءمة متنا له وملاءمة متنا للال واصحاب اكثر من ملازمة متنا له عليه الصلاة والسلام
وكما كانت الملازمة اكمل وافضل كان امرا لاستفاضته وحصوله لافاضه اكثر
واثر لفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على الشرف والرفعة على ما
انه من النبوة وهي ما ارتفع من الارض وفي الصحاح فان جعلت النبي مأخوذة عنه على انه
شرف على سائر الخلق فاصلة غير الهمة وهو فعل بمعنى مفعول **قوله** المؤيد دلالة على
دليل الشيء ما يعرف به ذلك الشيء فدلائل الاعجاز المعجزات التي يعرف بها اعجاز
علم المتحد من معارضته عم والاثبات بمثل ما اتى به منها وقد يقال اضافة دلائل
الاعجاز اليه علم كما في قولهم جربها نكلا لا يتعارف وصفه علم باعجاز المتحد من
وانما يتعارف وصف معجزاته بذلك فدلائل الاعجاز معجزاته وفيه انه لا يحسن جعل المعجزات
دلائل اعجاز نفسها للمتحد من ثم معنى تأييد المعجزات وتقويتها باسرار البلاغة ان
اعلى المعجزات وابهاها وارفعها واسناها هو القرآن واعجاز به ما فيه من اسرار البلاغة
ولطائفها ولا بعد ان يراد بدلائل الاعجاز دلالة على اعجاز القرآن والاضافة الى
الرسول باد في ملازمة لانضائه للقران اليه ومعنى تأييدها باسرار البلاغة انها اقوى
دلائل الاعجاز وما يقوى في اثبات المدلول يقوى الدليل المضمار مدة تخير الفرس
وهو ان تعلفه حتى تسمن ثم ترده الى القوة وذلك في اربعين يوما ويطلق على موضع
التغذية كذا في الصحاح

على معنى

والتثنية

وفي كذا بالخلاص في اللغة المضار الميدان والمراد ههنا ميدان تفرسان وكما
العادة ان يفرز في آخر ميدان التباين قصبة فمن اعدى فربس فخذ القصبة
عند بقا فاحراز قصبة السبق كناية عن سبق والبراعة من برع الرجل اذا فاق اقرانه
والكلام تمثيل شبه حال الال والاصحاح في سبق على من سواهم في باب الفصاحة بحال
سبق من الفرسان في الميدان واستعمل ههنا الالفاظ المستعملة ثمة من غير ان يتحمل
التجوز في المفردات ويكمل المكنية والتخييل والترشيح بان يعتبر تشبيه سبقهم في باب
الفصاحة بسبق الفرسان في ميدان التباين فيكون هذا التشبيه استعارة بالكناية
ويكون اثبات قصبة سبق استعارة تخيلية وذكر مضار الفصاحة ترشحا **قوله**
بسعد التفتان راني نقل عنه رحمه الله ان الاولي لسعد باللام دون الباء وكان وجهه
ان الدعاء ههنا بمعنى التسمية وان يتعدى الى مفعولين بلا واسطة قال الله تعالى
يا ما تدعوا فلدا لاسماء الحسنى اى اى اسم تسمون فاصل الكلام المدعو سعد التفتان
بالنصب داخل حرف الجر فيه للتقوية والمتعارف للتقوية باللام دون الباء
ويمكن ان يقال كما يقال سميته زيد يقال ايضا سميته زيد فلا يعبدان يستعمل الدعاء
بمعنى التسمية استعمالها في التعدية بالباء الى المفعول الثاني ويؤيده قول صاحب
في قوله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها اى فسموه بها وان ايتت فاعبر بضمين
الاسماء والتسمية **قوله** سواء الطريق آثره على الى سواء الطريق او سواء
ملاحظة لما قيل ان الهدايت اذا تعدت بنفسها يراد بها معنى الايصال اذا وصلت
بحرف الجر من اللام او الى يراد معنى الدلالة قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للذ
هي اقوم وانك لن تهدي الى صراط مستقيم **قوله** الفقير جمع فقرة وهي في الاصل حلى
يصاغ على شكل فقرة الظهر استعيرت لكثرة الكلام ولطائفه وهي استعارة
ولذا قال بسكتها يد الافكار فبمعنى مكنية وتخييل وترشيح **قوله** ولهم

والجرح الذي راي الجمع العظيم من الجوم وهو الكثرة ومن الغفر وهو السراى انه
في الكثرة بحيث يستمرها وركه او وجه الارض ويقال ايضا الجفاء الغفر على اعطاء
فصيل بمعنى فاعل حكم فصيل بمعنى مفعول **قوله** قد قلبوا ثقلها صدق الاخذ والالتفات
اى اخذ الفقيه مرادهم جذم في النظر الى الكتاب بعين الاخذ والالتفات كما يقال
نظر اليه بعين القبول وعين الانصاف وقس عليه معنى مدد عناق المسح والمسخ بتدليل
صورة على الكتاب بصورة ادون من الاولى فغيره اشارة الى انهم لو اخذوا من هذا الكتاب
معاني وعبر واعلموا بعباراتهم كانت العبارات ادون من عبارات الكتاب **قوله**
أضرب عن هذا الخطي يقول ضرب عنه اى صرف عنه اى صرف نفسه عنه قال الله تعالى افقر
عنكم الذكر صفحا واصل في الراكي اخذ اراد ان يصف مركبه ضربه ليعبد له فوضع
الضرب موضع الصرف في المصادر ضربت عنه اى تركته وامسكت عنه فاعلى هذا لا حاشا
الى اعتبار حذف مفعول الضرب فكان بيان الحاصل المعنى لانه معنى آخر غير الصرف
قوله صفحا اى اعراضا ولا اعتراضا ومعرضا على انه مصدر او مفعول لما واصل
وفسرا لا وجه الثلث قوله تعالى افقر بضم عنكم الذكر صفحا كما ياتي **قوله** الكشح ما بين الخافرة
الى الضلع الخلفي يقال طوى فلان عنى كشمه اذا قطعك كذا في الصحاح ومعنى دون مرادهم
قدام مطلوبهم وقيل الوصول اليه **قوله** باسها اى يجمعها والاسر القيد الذي يشد
به الاسير واذا ذهب الاسير سارع فتذهب جميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء قريب
وهي قطعة الجبل البالية وعن آخرها اى بكليتها وهو متعلق بمحذوف اى قبولنا شيئا
عن آخرها واذا استلزم نشأ القبول عن جميعها وقيل عن آخرها الى اولها وكل من دون من
تاباه وقيل عن جميعها بغير اباخر عن الكل وقيل متباعد عن آخرها فيفيد المبالغة في الجوم
واورد عليه بانه ربما يؤهم خلاف المقصود لان التباعد عن آخرها كما يكون بعد المجاوزة عنه
يكون قبل الوصول اليه ايضا وقيل اى متجاوزا عن آخرها وفيه ان معنى تجاوز عنه عفاه
مولانا علي

اللهم الا ان يعبر تبيين معنى التقدي والمجاورة فينبغي ان يقدر من قول ^{المجاورة} **التم التقدي**
 قصر المسافة وتحرر عن التكرار وقول **نضبت الماء** نضوبا وعن الاصمعي الناضب البعيد
 والدواء المنظر ولا يخفى لطف قوله **خلافا** بلا مفرق فان شجر الحلال لا ثمر له والمراد به هنا
 الاختلاف بلا نتيجة والادراج جمع درج ودرج الكتاب طيبة يقال ذهب **مدرج** راجع
 اي هدر والمراد من البقية آثار السلف ما بقي من آثارهم من لطائف الفوائد وشرائف
 الفرائد في هذا الفن او مزاجه ونفاق سؤقه والاعتداد به والالتفات اليه ومن يقرر
 فوائد الفن وينشرها ويروجه بالاستغفال بباحثه واستخراج لطائفه وقيل المراد من
 بقية السلف المولى الاعظم بهاء الدين الخواني **قوله** وسالت باعناق مطايا تلك الاحاد
 البطاح الابح مسيل واسع فيدق الحصى جمع على الاباح والبطاح على غير القياس
 والمعنى ذهبت تلك الاحاديث وتخصيص الاعناق بالذكر لان السرعة والبطؤ في السير
 انما يظهران فيها غالباً والكلام تمثيل تشبيهها الى الذهاب تلك الاحاديث كالمذاهب
 على المطايا في البطاح وسيلان البطاح باعناقها ويجوز ان يعبر تشبيها لاحاديث
 بالسائر عليها في الذهاب على سبيل الاستعارة بالكناية ويكون اثبات المطايا
 تخييلية وذكر الاعناق وسيلان البطاح بها ترشيعا وان يعبر تشبيها لاحاد المطايا
 على طريقتي جين الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاح بها ترشيعا للتشبيه
 قلما الاخذ والانتهاج ذكره لان جماعته سألوه اختصار الشرح معللين بان ارباب
 الطلب قد تقاصرت همهم وان اصحاب الاتحال قصدوا الاخذ والانتهاج واعتذر
 ثانيا عن عدم انجاح مؤلهم بما ذكر ان الاتيان بما يستحسنه جميع الطباع ليس قدراً
 البشر وان هذا الفن قد كسد سوقه وذهب جوده دفع ثالثاً من تعليمهم ما يحتاج
 الى الدفع بان الاخذ والانتهاج باهر ينشط لارتكاب من يرتكبها عاقل الذي يقع
 الاخذ والانتهاج في كلامه او ينشط لارتكاب من يرتكبه ويؤيد الاول **قوله**

آثارهم

مدد الاعناق

فلا رضى من كرام نصيب فهو كالتفصيل لما تقدم ذكره البيت بما يرجح ايضا
 في بعض النسخ **الارض بالواو** وهذا يستقيم على الوجهين اما على الاول فلفظ **اما على الثاني** هو
 انه على طرز قوله وكيف ينزل ومنظوم في سكه ومما ذكرنا علم وجه ذكر ما في قوله **اما الاخذ** وهو
 انها لتفصيل المجال الواقع في ذهن السامع فانما اعتذر عن عدم الاسعاف بسولهم وقع في
 ذهن السامع انه باى شئ يدفع ما علكوا به سؤلهم فقال **اما الاخذ** وقوله **فلا رضى** مصرع اوله
 شريفا واهر قناعا على الارض جرعة وقدير وي والمكاس من ارض الكرام نصيب فيفسر الكاس بالخزير
 ولا يحسن بلادته للمصرع الاول وان كان لا يخفى هذا من لطف حيث يكون اشارة الى شناعة حال
 اهل الانتحال نهرا يمنع من النهز وهو المنع والزجر ولا يخفى لطف التبيين المنع بلفظ النهز
 وعن الطالبين بلفظ السائلين كان ذكر الامهات ومطابقة نظم الترتيل واما السائل فلما
 توافقهما في المعنى **قوله** ومثل هذا فيلسف العالمون قوله ومثل هذا متعلق بقوله فيلسف وان كان
 فيه للبيانية لانها وقعت غير موقفة على ما قالوا في قوله تعالى **وربك فكبر** الشغف الغش والفرام الولوج
 والظواهر العطش والهواجر جمع هاجر وهي نصف النهار عند اشتداد الحر والاورام حر العطش
 والاقرار طلب شئ من غير روية ونكر في قوله **مقرهم** دون مؤلهم ومطلوبهم ونحوهما اشارة
 الى انهم سألوا ذلك من غير روية ونكر وفيه ما لفته فكونه مطلوباً بهم وثانياً الاول في مقابلة الاول
 وثانياً الثاني بمعنى صار فامر بنبت العنان اي صرفته وقوله **لعنان** العناية الاولى ان يكون
 الواو ليكون قوله ثانياً حالاً عن ضمير انتصبت لانه لا يظهر ما يصلح لمعطفا عليه لان ثانياً الاول
 اما صفة لمصدر محذوف اي انتصبت انتصبا بانيا او ظرف وثانياً الثاني لا يصلح شئها
 ولا مجال لجعلها واو الخا فاما ان يقدر جال عن فعل انتصبت ليكون هذا عطفا عليه اي انتصبت
 مجتمداً وثانياً لعنان العناية او بعد رفع معطوف على انتصبت فيكون هذا لاجل ان فعله
 اي اجتمعت له شريعتا بانيا لعنان العناية ولا يخفى ما في قوله **لعنان** العناية بانيا من الاستعانة
 بالكتابة والتخييل والترشح **قوله** حمود القرع بالجم والمخود الفطنة بالحاء المحم القرع اول
 ما يستبط من لبس استعانة بالجم

والله اعلم بالصواب

ما يستبط من لبس استعانة بالجم

في الحديث

سبب الحياة الارواح والاخر سبب حياة الاشباح ثم يحمل العلم وهو الطبيب هو مجازي
مرتبة الثانية والصرير يرد يضرب النبا والثر في ذكر الجود مع القريح في الماء في الاصل
وجعل الجود بالصرير لطف والصرير بالريح العاصف فينا سبب ان يحمل الجود بالانها يحمل العاصف
وفي وصفه رحمه بالجود ونطنته بالجود اسما الى جميعه كالماء والناور وهو غاية جوده
القريحه ولفظ الطبيعة الجود القطع اقطع كل انما في غيره قائم الارجاء اي مظلم الاطراف
فوضت عن خيامه بالاختتام التقويض تقض البناء من غير هدم الخيام جمع خيمه ونقضها
بالاختتام ان الكتاب قبل الاتمام لاحتجابه عن نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمه وظاهره على
بعد الاتمام كان لنقض الخيمه ورفعها ومعنى قوله بعد ما كسفت الخيمه ان كسفت اوله عن وجوه اللطاف
ثم فوض عنها الخيام كي ينكشف وجهها عن الدخا والقاصي الخرا اندجج الخرا وهي الحيسه من النساء
كنى بها عن حسناتها والثناء ما كان على الفم من النقاب وفي بعض النسخ فوضت عن الخيام بالاختتام
وفي بعضها خيام الاختتام ومعنى اضافة الخيام الى الاختتام انها جرت اليه لاجله وفي بعضها
فضضت عن خيامه بالاختتام الفض لكسر الختام ما يحتمل من طين وخوه ومعنى فضضه بالاختتام
ان الكتاب قبل التمام كان محجوبا عن عين الانام كالشيء المحجوب واذا اختتمته فقد ازال الحجاب
بحجه عن نظر الطالبين وتكنوا من النظر اليه وعرضه على الطالبين فصار ذلك كفض الخيام
وضع الفرائد على طرف التمام ومونبت ضعيف برقا خشي به خصاص البيوت كناية عن تسهيل
اخذها وتحصيلها ويسر طريق الوصول الى وصالها راقى الشيء يروى وقني اعجف اعق
شعرها حدها هو الشاء باللسان الشاء وان كان خشن باللسان حقيقة لكن
ذكر لفوائد التفسير على مقابلة التفسير بالشرح باختصاص الحمد باللسان وانما مدارها
بها من بيان الفرق والنسبة بينهما وظهور ما هو مما سيورد من تفرع النسبة بينهما على
ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها وسواء كان باللسان او بالجنان او بالاركان والاركان
الاطلاق يعني عن ذكر مبدئين التبيين وقد يوجه ذكره بان الشاء يطلق على ما ليس باللسان

للتشكر

كما في قوله شئ سبحانه على ذاته وفي الحديث انت كما اثبتت على نفسك فلا بد من ذكر قيد
اللسان احسن من ذكره وتوجه عليه ان كون اطلاق الشاء عليه بطريق الحقيقة ثم وسم
فالظ ان المراد من كونه باللسان ان يكون قولوا ولا شك ان ذلك قول وان لم يكن مجازا لللسان
لتنزهه سبحانه وتعالى عنه ووجه التعبير عن كونه قوليا بكونه باللسان ان الغالب القول يكون
وتبادر من كونه به ان يكون قولوا بالجملة فتشاء الله تعالى ان كان حقيقة لمحمد ايضا كذلك
ان كان مجازا فجاز فلا وجه للاحتراز بقيد اللسان عنه لانه على الاول لا يصح الاحتراز بل لا يصح
التعريف بالاماد كذا من ارادة القول على الثاني لاجل الحاجة الى الاحتراز واعلم ان بين تعريف
الذي ذكرنا وبين ما ذكر في الشرح وهو الشاء باللسان على الجميل عموم ما من وجه لانه يتركنا
قيد كونه على الجميل وذكر قيد كونه على قصد التعظيم وعكس الشرح فالمذكور هنا يصدق
على شاء على قصد التعظيم لا على الجميل بخلاف المذكور ثم ويصدق المذكور ثم على شئ على الجميل
لا على قصد التعظيم بخلاف المذكور هنا فان اعتبر في حقيقة الحمد كلا الامر من فالحلل يحصل في
كلا التعيينين لاشتمال كل منهما على واحد منهما وان اعتبر كونه على الجميل فقط فالحلل في التعيين
المذكور هنا وان اعتبر كونه على قصد التعظيم فقط ففي المذكور ثم ولا يبعد ان يرفع الاخير
ما ذكره من ان احد الاشئ على ظالم بانواع الشاء على ما فعل من نهك الاموال وقتل النفوس
بغير حق على قصد التعظيم فالظ انه حمد ولذا يذم هذا الحامد لان حمد لم يقع في محله اللهم
الا ان يقال الجميل انعم من ان يكون جميلا في الواقع او ان يجعله الحامد جميلا والظاهر ان
الحامد في الصورة المذكورة يجعل المحمود عليه جميلا وتصوره بصورة بغير شئ وهو انهم ذكروا
ان الحمد يخص الحمد الاختياري وما ذكرنا مطلقا عن التقييد به ولا يبعد ان يرفع الاطلاق
بانه لا يوجب شكالا في حمد الله تعالى على صفاته لانها ليست باختياره تعالى عندهم ولا يلزم
حدوها كما عرف في موضعه ولا يوجب التاويل في الحمد على الملكات النفسانية من العلم والشجاعة
والعلم وغيرها او بالجنان لا يقال كيف يبنى الشكر الجناني اعني الاعتقاد

فان قلت قد قيل ان الاختيار له صفاته والالتزام له صفاته
قلت ان الاختيار له صفاته على صفاته بوجوبه تعالى فاختار فيها
فاما ان يصار الى ان الاختيار له صفاته لا يملكها ان لا يلتزم من كونه مختارا فيها
حدوها واما ان الله تعالى لما كان كافيا في كل شئ لم يتركها
فكانت مختارا لنفسه

عن التعظيم لانه معنى لانبائه بالنسبة الى نفس الشاكر ولا يتصور نسبة الى غيره
لعدم اطلاع ولو اطلعه الشاكر بقول وفعل فذلك المطلق هو المنبج واما ذكر
حصر الانباء في المطلق المذكور ان اراد به حصر الانباء من تعظيم المنعم فعليه منع ظاهر
بل هو مبني عن الاعتقاد والاعتقاد عن التعظيم ايضا وان اراد به حصر الانباء عن الاعتقاد
فليس ولا جبر لان الكلام في الانباء عن التعظيم وقد يوجب السؤال على ما اذكر ان الاعتقاد
بالجنان من اقسام الشكر بانه ليس شكرا لا انتفاء الانباء فيه لعدم العلم به ولو اطلع عليه فذلك
المطلق هو الشكر لا الاعتقاد لانه المنبج وانه فيجاب بان الانباء متحقق فيه لما ذكرنا نقول
معنى الانباء ان يفيد معرفة المنبج معرفة لنباء عنه ولا يقدح فيه الجهل بالمنبج ولا يرتفع تحقق
ذلك في الشكر الثاني والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون من الشاكر حتى يجعل شكرا فضلا ان يكون
هو الشاكر بل يجوز ان يكون من غير بالهام او اخبار وان كان من جهته لا يلزم ان يكون
الشكر بهذا المطلق لا ما يطلع عليه من الاعتقاد كيف ومعنى الاعتقاد متحقق فيه جزمنا غاية
ان يكون هناك شكرا ان احدهما القول والعقل المطلق والآخر المطلق عليه من الاعتقاد وان
احد الشكرين من الآخر لا يوجب عدم كون الآخر شكرا **قوله** فورد الحمد لما كان الظاهر
من التعريف هو النسبة بين الموردين وبين المتعلقين ويظهر من هاتين النسبتين النسبة
بين الحمد والشكر ففرع ما يظهر من التعريفين عليهما ثم ما يظهر من الظاهر عليه جريا على ما
هو قاعدة التعليم **قوله** هو اسم للذات الواجب بالذات لانه المفهوم من الاطلاق
وذكر الصنفين اعني الوجوب الذاتي واستحقاق جميع المحامد كانه تلويح بوجه لطف
الى اجتماع اسم الله تعالى بجميع صفات الكمال فان الوجوب الذاتي يستجمع سائر صفات
وقد فرع بعض المحققين بعضها عليه والتحقيق انه يمكن نفع الكمال عليه واستحقاق
جميع المحامد من ثبوت جميع صفات الكمال فلان كل كمال يستحق ان يحمد عليه فلو
شد كمال عن الثبوت له سبحانه وتعالى لم يكن مستحقا للحمد على هذا الكمال فلم يكن
مستحقا للحمد

هذا هو الحق في بيان ان
الانباء هي الصفات التي
توجب التعظيم والاحسان
وهي التي لا يمكن ان
تنتهي الى غير الله تعالى
فانها هي التي لا يمكن
ان تكون من غير الله تعالى
فانها هي التي لا يمكن
ان تكون من غير الله تعالى

واما وجد اجتماع اسم الله تعالى لجميع صفات الكمال ودلالة ذلك على انه تعالى اشهر
الصفات في ضمن اساق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات كما انه اشهر حاتم بالجود في ضمن
اطلاق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات وكذا فرعون الذي عادي موسى عليه السلام
اشهر بصفة الظلم في ضمن اطلاق هذا الاسم فيفهم هذه الصفات ولا يفهم من اسم العلم
وكذا لا يفهم صفات الكمال من اسم الرحمن كما يفهم من اسم الله تعالى المستجمع من اسم الله تعالى
دون غيره وفيه بحث لان الظان اشهر ان صفات الكمال لا يتقيد بظن اطلاق
اسم دون اسم غاية الامر ان يختص ذلك بما يخصه تعالى ولو استعمل لا ينبغي ان يكون
الرحمن ايضا مستجما لان يقال الرحمن من الصفات فالذات فيه مهمة وضعا بل الابهام
لازم قطعا حتى لو لوحظت من خارج عن مقتضى وصفه فلا دلالة له على خصوص ذاته
وصفا ومجرد الخضوع في الاستعمال لا يوجب نفها من هذا الصفا الخاص به ولا يبعد
ان يوجه الاجتماع بان هذه الصفا المخصوصة هي المشهورة بالانصاف بصفات الكمال
فما يكون علما لها دالا عليها بخصوصها يدل على هذه الصفا لا ما يكون موضوعا للمفهوم
كلية هذه الذات وغيرها واختص في الاستعمال بها كالحرف فان موضوع لذات لها
الرحمة الكاملة وخص في الاستعمال به تعالى وفي هذا يلزم ان يفهم صفة الظلم من العلم
الذي لفرعون الذي عادي موسى صلعم **قوله** والعدول الى الجملة الاسمية يعني ان قوله
الحمد لله كان في الاصل جملة فعلية اي حمدت الله حمدا او حمدت حمدا لله فحذف الفعل
مع الفاعل واقيم المصدر مقامه وجعل الجملة اسمية للدوام والنبات كما قالوا في سلام عليك
وفي عبارة حيث جعل العدول للدلالة على الدوام دون اسمية الجملة دفع لما يقال قد صرح
الشيخ عبد القاهر بانه لا دلالة في مزيد منطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق ليزيد وذلك
لان الشيخ انما نفى الدلالة عن نفس الاسمية فلا ينافي كون العدول الى الاسمية للدلالة لان الدلالة
اما نفس العدول والاسمية انضمام العدول وهذا ولكن سياقي في احوال المسند ان يكون اسما
لإفادة الدوام لا عن اخص متعلق

الذات



بذلك ولا يتعرض فيه للعدول أصلا فيدل بظاهره ان نفس الاسم يدل على العلم ويمكن ان يقال
ان الاسم يدل على الاثنين لفظية على مجرد الشئ كما ذكر الشيخ وعقيلة في الدوام كما ذكره
في الصفة المشبهة انها لما لم تدل على التجدد ثبت الدوام بمقتضى العقل اذا ااصل في كل
ثابت وامه فالشيخ نفى الدلالة اللفظية على الدوام فلا ينافيه اثبات الدلالة العقلية
فان قلت الحمد لله جملة اسمية خبرها ظرفية والظرفية فعلية تقديرها ولذا جعلوا اختصاص
الفعلية مقتضيا لا يرد الظرفية وقد صرحوا بان محمول اسمية التي خبرها فعلية فيفيد التجدد
كالفعيلة وكذا اذا كان خبرها ظرفية قلت قد صرحوا بان محمول اسمية فيفيد الدوام وكذا ان
انما معكم مع ان الخبر جملة ظرفية فالوجه ان يوفقوا بان الاسم التي خبرها ظرفية انما فيفيد التجدد
اذا لم يوجد داع الى الدوام كالعدول مثلا انما اذا وجد فيعمل على الدوام وفيه انه يقتضي
ان يجوز اذا وجد داع الى الدوام ان يحل الاسم التي خبرها فعلية على فادة الدوام ومثل
هذا التصريح بانها كالفعيلة المحضة في فادة التجدد فلما جاز هذا الجاز ان يحل الفعيلة
ايضا على فادة الدوام عند وجود الداعي ولا يقدم عاقل على التزامه اللهم الا ان يفرق بين
التصريح بالفعل وتقديره والوجه ان يفرق بين الفعلية وبين الاسم التي خبرها فعلية ان
المقصود في الفعلية نسبة الفعل الى فاعله وانما على على التجدد البتة والمقصود في الاسم
المذكورة نسبة الفعلية الى المبتدأ ولزم كونها على التجدد ممنوع ولزم كون النسبة التي
في الخبر على التجدد لا يستلزم كون نسبتها الى المبتدأ كذلك فيجوز ان يحل هذا الاسم على
افادة الدوام عند وجود الداعي بخلاف الفعلية وقد يقال الظرف انما يتقدم بالفعل اذا لم يقع
بل صفة او صلة مثلا واما اذا وقع خبرا فيقدر باسم الفاعل لان الاصل في الخبر الاثر في تقديره
بعض المحققين ان الانصاف ان المفهوم من قولنا زيد في الدار زيد ثابت فيها لا يثبت في
وفيه بحث وموانع انما ذكرها كون اختصاص الفعلية مقتضيا لا يرد الظرفية في كون المبتدأ
فهذا صريح في ان الخبر ظرف مقدرا بالفعل ويمكن ان يقال انما قد ورد في الفعل اذا لم يوجد
داع الى قصد الدوام والوجه

بل يقدّر اسمها على اجابة الداعي **قوله** وتقديم للمدعى اعتبارا انه اهم لا يقال عند
الاهتمام عارضين اسطة المقام والاهتمام باسم الله تعالى والذاتي ينبغي ان يقدم في الاعتبار
وان لم يقدم فينبغي ان لا يؤثر لانا نقول كون البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية
الذاتية برح العارض وقد يجاب عنه بان لم يرفع العارض بل تعارضنا قطعا على الاصل
من تقديم المبتدأ على الخبر سيما اذا كان المبتدأ سادسا والعامل محسب الاصل فان قرينة
التقديم على المحمول كما ذهب اليه صاحب الكشاف خصه بالذكر لان صاحب المنقح ذهب الى ان
اقراء الاول منزلة منزلة اللانزم غير معدى الى مفرقه وباسم يرتكضون اقرار الثاني
ايهما بالقصور البعارة ادرج لفظ الابهام مع انه تركه في الشرح لانه لا قصور حقيقة عن الاطالع
لا مكان للاطاطة الاجمالية ويمكن توجيه الركبان يحمل الاطاطة على ما هو الكمال فينا وهي الاطاطة
التفصيلية اذا لا شك في قصور البعارة عنها حقيقة فلما اجريت الاطاطة على اطلاقها
يمكن توجيه الترك ايضا لكن يتكلف كما ذكرنا في حاشية الشرح ويمكن توجيه ذكر الابهام
على تقدير حمل الاطاطة على التفصيلية بان حذف المفتح بلا يدل بطريق القطع على القصور
لجواز ان يكون الحذف لوجه آخر وانما تنقيد واهتمام فذكر الابهام يستقيم على تقدير اجراء الاطاطة
على اطلاقها وحملها على التفصيلية بلا تكلف واما تركه فانما يستقيم على الثاني وعلى الاول
فالذكر اولى **قوله** ولما يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ يعني لو ذكر المنعم به فانما يذكر بعضه
ذكر جميع تفصيل لا يتوهم الاختصاص ببعض وانما ذكر التوهم لان التخصيص بالذكر لا يوجب في
ماعد المذكور فان قيل ان تذكر ذكر الجميع تفصيلا فلا خفاء في مكانه اجمالا فانما تفصيله فاصر قلت
اذا ذكر الجميع اجمالا بان يذكر لفظ يفيد العموم فربما يتوهم خروج البعض لشيوع التخصيص
العمومي سيما في المنايا الخطابية فتوهم الاختصاص ببعض فأم انصاف في ذكر الكل اجمالا وقد
يوجه التعليل بان عدم حذف المنعم به اجمالا او بذكر البعض تفصيلا
انما هو للثاني وليس بذلك **قوله** رعاية لبراعة الاستهلال وهي كون الاستهلال متناهي

لوجه

بالله

بل الأصل ان يكون شئ محذوف شرط في زيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت خرفة حرف
والاسمية لا تتركز للبسته هذا حسن من عبارة الشيخ لصوق الاسم بالاسمية لا يلزم للبسته لما
في التامية وقوله لزومها لصوق الاسم بوجه عليه قولها فان كان من المقربين فروع ورجح
فان لم يلصقها اسم واجاب عند ذلك في الخواشي ان المبتدأ محذوف اي اما المتوفى وقال في
اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسماء او ما نزيد فنطلق او لا كما لا يلزم المذكور
اقامة لللازم مقام المعلوم وابقاء الشرط في الجملة يحتمل ان يكون كل من المقام والمابقة
تعليل لكل من لزوم الفاء ولزوم لصوق الاسم ويحتمل ان يكون على طريق اللفظ الشرطية
او مشوشا وانما قال في الجملة لانه الفاء لم يبق مقام الشرط من كل وجه لان مقام الشرط قبل
اجزاء الجزاء والتميز لفاء في ظلها واللازم للبسته انما هو الاسمية وانما لم يبق مقامه
بل المقام مقامه اما وهو حرف وانا بقاء الاثر فكونه في الجملة بانه نسبة الى لزوم اللصوق
لان اللازم للبسته انما هو اسمية ولم يبق منها اثر لان المقام مقامه حرف واما بالنسبة الى لزوم الفاء
فيمكن ان يوجب بان لازم الشرط انما هو لفاء الداخلة على الجزاء لا لفاء التامة في خلال اجزائه
مذايان لعدم تحقق الاقامة والبقاء من كل وجه واما ببيان تحققها من وجه فالمر في البقاء
بالنسبة الى لزوم الفاء واما بالنسبة الى لزوم اللصوق فلان لصوق الاسم لاما في حكم اللصوق
الاسمية بها لان لصوق الموصوف في حكم لصوق الصفة فالاسمية الاضافة باما المقام مقام
اثر ابقى من المبتدأ المحذوف واما ببيان تحقق الاقامة من وجه بالنسبة الى لزوم الفاء
فهو ان الفاء وان وقعت في خلال الجزاء لكان هذا الوقوع عارضا مانع من كون الفاء على ما كان
في الاصل من الوقوع في صدر الجزاء وهو كرامة توالي حرفي الشرط والجزاء فالفاء واقعة في صدر
اصالة وتقدير مقام الشرط قبل الجزاء فيصح القول باقامتها مقام الشرط الذي هو لزومها
من هذا الوجه واما ببيانها بالنسبة الى لزوم اللصوق فهوان الاسمية لانها باجتماعها
على الوجه الذي ذكرنا كان لصوق الاسم لازم اقيم مقام المرفوع وهو المبتدأ علم البلاغة
وعلم تبيينها هو البديع

سنة في

يشعر بظاهرها انه حمل قوله علم البلاغة على المعنى العلمي لا الاضافي وجعل قوله وتوابعها
على البلاغة وكذا قوله وتوابعها على انه علم البديع وكلاهما لا يخرج عن شكال اما الاول فانه
يلزم العطف على جزء الكلمة ورجح الضمير اليه باعتبار المعنى الاصل للعلم الا ان يلزم من كون البلا
علماء العلمين علم البلاغة كما قال صاحب الكشاف في رمضان وشهر رمضان او يرتكب قوله وعلم
توابعها اشارة الى ان المصاق محذوف والمطوف عليه علم البلاغة ويكون جرتوا بها على
الآخرة في قولها والله يريد الآخرة اي عرض الآخرة في يدفع بعض الاشكال وعلى الاولى يندفع
واما فلان العلم لو كان علم تواع البلاغة او تواع البلاغة لا توابعها وموضوعه على الاول
يكون في توابعها فغير ان ينافي في كل منهما العلمية احدهما محذوف بعض العلم والآخر اقامة المضمر
مقام المظهر فيه الا ان يرتكب مثل ما ذكرنا في شهر رمضان ورمضان فينا في التغيير الاول
وعلى الثاني يكون فيه التغيير الثاني وغاية ما يمكن ان يقال حمل حمدان قوله علم البلاغة على معنى علم
لزيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعاني والبيان وكذا قوله وعلم توابعها على معنى علم لزيادة
اختصاص توابعها وهو البديع وقوله لا يعرف من العلوم اشارة الى ان القصر اضافي بالبديع
الى سائر العلوم فاندفع ان العرب يعرفون بحسب السليقة فلا يستقيم المحذوف فيكون من اوفق
العلوم تفرع على ما تقدم بواسطه مقدمة مشهورة ولو ادعاء وهي ان دقائق العربية ادق
دقائق العلوم فلا يتجه ان دقة المعلوم توجب دقة العلم لا دقته ولو صححت هذه المقدمة فليست
مسلم ولا مشهورة يعني شهرها عن ذكره اي يدعي ان القرآن يحكي لا يقال ان اراد
معرفة نفس عجز القرآن فالخصر غير مستقيم لان العجز لا يعلم بما يذكر في علم الكلام حيث يحتمل كون
القرآن معجزا للرسول عليه السلام وان اراد معرفة ان عجزه كمال بلاغة للصرف والاعلام عن الاختلاف
والتناقض او غيرهما فكذلك ايضا لان ذلك يعرف بما يذكر في الكلام في النبوات وما يذكر في بعض
الفن لا نقول ان اراد معرفة ان العجز ثابت بانه على كونه في اعلى مراتب البلاغة وهذا لا
على التحقيق والتفصيل الا بان يتبين بان في اعلى مراتبها وقد انما يحصل علم البلاغة لا بما
يذكر في علم الكلام فليست امرا

ولو جعلت قوله لكونه متعلقا بقوله يعرف فيكون المعنى ان المعرفة المحللة لكونه في اعلى مراتبها
 انما يحصل بهذا العلم اندفع الاشكال فان قلت سيجي ان الطرق الاعلى ما يقرب منه كلامها
 هذا العجز والمعلوم ان القرآن واقع في هذا العجز واما ان كل في الطرف الاعلى فلا كيف وان
 بعض الايات اعلى طبقه من البعض فكيف يستقيم قوله اعلى مراتبها بلغة قلت المراد باعلى
 مراتبها هنا ما يتم الطرف الاعلى وما يقرب منه وهو حد العجز **قوله** وتشبيه وجه العجز
 الاستعارة بالكناية كما سيجي الاستعارة بالكناية ان تشبه شئ بشئ في النفس فكنت
 عن ذكر اركان سوى المشبه والاستعارة التخييلية ان ثبتت للمشبه شئ من لوازم المشبه
 والايهام ان يذكر لفظ له معنيان قريب بعيد ويراد البعيد الترشيع اي ذكر شئ لا يلام
 المشبه بذكر جملان منها وجهين الاول ان شبه في النفس وجه العجز بالاشياء المحسوسة
 تحت الاستدلال وبث الاستدلال للوجه والتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة
 وذكر الوجه ايهام فان الوجه يستعمل في معنيين اخصو وهو المعنى القريب والطريق
 وهو المعنى البعيد واريدها البعيد والثاني ان شبه نفس العجز بالصورة المحسوسة وتثبت
 الوجه للعجز بالتشبيه استعارة بالكناية والاثبات استعارة تخيلية وذكر الاستدلال
 ترشيح لكونها ملائمة للمشبه وهو الصورة المحسوسة فان قلت الترشيع كما يجي بقرن بلفظ
 فلا يتصور في صورة الاستعارة بالكناية فانه لما ذكر المشبه به منها اصلا وان جعلت
 للتخييل كما نقل عنه عنده فيوجه عليه ان الترشيع انما يكون في الاستعارة المبنية على
 التشبيه لانهم فروه بذكر ما يلام المشبه به والتخييل على مذهب المحسوس مجاز عقلي عاين
 قلت قد صرحوا بقبول الترشيع للمجاز المرسل حيث قالوا في قوله عليه السلام انتم عنكم جوفال
 الحوكن يا ان قوله اطولكن ترشيح للمجاز المرسل في اليد مع انه لا تشبيه في اصطلاحنا
 ذكر وامن الاقتران بلفظ المشبه به فانهم ارادوا انه كذلك فيما اذا كان في الكلام
 وما ذكرنا من التفسير فانما هو للترشيح الذي هو في الاستعارة **قوله** لانها يكفيه رايهم الضل
 فيعلم ان الاستعارة بالانها وان ضعف

لأنه لا يفتقر

ولا يمنع عن علمه فيها كل مانع ولذا يعمل فيه معنى حرفا على قوله تعالى ما انت بنعمة ربك محزون
 اي انتي بنعمة ربك محزون ولا معنى لعلقة محزون ومعنى اسم الاشارة كقولك في يومئذ
 اي في اليومئذ ومعنى الضمير لقوله وماء الحرس الا ما علمهم وذقم وما هو بالحديث المزحم
 اي وما حديثي عنها واراد بها لفظ منها ما يعنى لفظ الحقيقة اعني اسم الزمان والحكان وما
 وهو الحار والحرور وما ذكر في الشرح من لفظ او شبهه فانما اراد بها لفظ الحقيقة **قوله** وتعرف
 الفرق بينهما وهو ان الرائد متميز في الخشود والتطويل وفي قوله الفرق دون ان يقول في الفرق
 نوع اشعار بان ما ذكره منها ليس في قايستهم وذلك لان هذا الفرق انما هو بحسب المفهوم فقط
 لان ما ذكره من الحسب متساويان صدقا واما الفرق الذي يأتي فهو فيفيد الفرق بينهما
 وتبينها صدقا على ما وقع عليه الاصطلاح **قوله** وهي حكم على اي قضية كلية يحكم فيها على
 جميع افراد موضوعها لقولك كل حكم اتقى الى المنكر يؤكد وهذه القضية فرع وهي القضايا
 التي حكم فيها بحكم القضية على جزئيات موضوعاتها مثل هذا الحكم المنقلى الى المنكر
 يؤكد فذكر ذلك كذا والاصل منطبق على فروعه اي شتم عليها بالقوة القوية من انظر
 انطباق الحكم الكلي على جزئياته شتما له على احكام جزئيات موضوعه ففي قوله على جزئياته
 حذف مضاف ومضاف اليه وان جعل الانطباق بمعنى الصدق فمعناه صدق مفهوم موضوع
 ذلك الحكم على جزئياته فميز جزئياته يرجع الى ذلك المحذوف فيصير المحذوف على هذا الوجه
 2 ينطبق اي يصدق مفهوم موضوعه ولا يصفو من شوب **قوله** فهي اخص من الامثلة لا
 بمعنى ان كل شاهد مثال من غير عكس فانه لا يستقيم لان المراد من الذكر للاثبات ان يكون الذكر له
 فقط وكذا المراد من الذكر لا يوضح ان يكون الذكر له فقط واما ان يكون الذكر له في الجملة
 كانا الذكر لا مر اخر ايضا او لا فعلى الاول يتبين ان ثبوتنا كليا وعلى الثاني يكون بينهما عموم وخصوص
 من وجه بل معنى ان كل ما يصلح شاملا يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات لا يتيسر بكل كلام بل
 لابد من كونه مقتدا بان يكون من التثنية او الحديث او كلام من يوثق بعينه بخلاف
 الايضاح فانه لا يحتاج الى ذكر وهذا



كقولهم قصر التبيين **اع** والتبيين بالوجه العقلي **اع** على ما يأتي بيانه ان **اع** كان **اع** وقد سطر
الاول منها مستديا الى مفعولين يقال الاشكال الاول منها حقيقة التقصير فلما سطر منها من غير ضرورة
ولا ضرورة منها بخلاف قولهم لا الوكر نفعنا **واما** الثاني فلان الاول بمعنى التقصير لازم وقد
فيه متعديا الى مفعولين فلا بد من اعتبار تضييع معنى المنع او جعل الاول مجازا عنه **واما** الاول
فلا يجوز ان يكون الاول في عبارة المصنف لازما بمعنى التقصير غير اعتبار التضييع والتجوز
ويكون جمدا نصبا على التمييز اى لم اقصر من جهة الاجتهاد او على الحال اى لم اقصر حال كونه
بجتهاد او بما يفهم منه كونه التقصير الاجتهاد مع انه يجوز ان يعتبر الاول والحمد متنازعين
في حقيقة نحصل المقصود او يكون نصبا على نزع الخافض اى لم اقصر الاجتهاد والاعراض
عن جميع ذلك والتميز هنا كونه جمدا مفعولا فاني حاجته الى الاعتبار جعل هذا اللازم متعديا
الى مفعولين لا يجوز ان يكون متعديا الى مفعول واحد على تضييع معنى الترك والتجوز بالاول
اى لم اترك جمدا ولا يكون في الكلام حذف على ما هو الاصل وقوله والمعنى ان جمدا يحل
تضييع معنى المنع والتجوز بالوجه وليس المقصد بكاف الخطاب الى معنى حتى يتوجه ان الاول
ان لا يعين المفعول المحذوف قصدا الى تقييد وان عدم منعه للاجتهاد ولا يحض احد في الجمل
كان **اولا** **اضافة** المصدر نصب على المصدر مما يشتر به الكلام اى اضاف التركيب الى
ذكر اضافته او على الحال والعامل فيها معنى اى المفسر من معنى التفسير اى فسر تبيينه فاعلم
كونه اضافته كقوله فاعلم هذا على شئ فان العامل في الحال شئ معنى حرف التشبيه واسم الاشارة
وكذا ان جعل العامل ما يشتر به الكلام من معنى التفسير **اع** الظ على الاول والثالث تقدير الفعل
وحذف التهم الا ان يكفي يا شاعر الكلام بمعنى الفعل كما فعل عن سيبويه في مرتب فاذا له
صوت صوت حاد ان ناصب المصدر هو معنى الجملة لا شعارة بمعنى الفعل **واما** على الثاني
فلا حاجة الى اعتبار حذف الفعل لان الحال كالطرف يعمل فيه العامل الضعيف كمنى حرف التثنية
وحرف التثنية والاشارة كما سبق فجوز ان يعمل فيه معنى حرف التفسير **اع** تقر باحتمال ادراج

ان جعل تقر باعلة لقوله رتبة وتسميلا او طلبا على اختلاف النسخ على قولهم **اع** بالاع
وعكسه ترجحا بالاتصال وان جعل كل منها علة لكل منهما وان جعل كلاما علة للاخر وان
يجعل علة الاول والفضل للمتقدم كما ان القصورة المتأخرة وكلاما مدح بالنظر الى الطمحمل
الوجه الثاني والرابع ويحتمل ان يوجه بحيث يحتمل الثاني ان يقال قوله تقر باوان كان على كل
من الفعلين لانه تعرض لوجه علة للاخر لانه المحتاج الى البيان لما فيه من ضرورة وخفاء وادراج
المعنى في قوله معنى لم **اع** لانه لاشارة الى ان تركت المباني ليس عين معنى قوله لم **اع** كونه
قائرا للمتضمن والمتضمن ولوم يذكر المعنى يصح ايضا لان اللفظ يتضمن معناه فيتضمن معناه
لان المتضمن للمتضمن **اع** المتضمن له لكن كان الكلام خاليا عن ذلك المعنى **اع** ونعم الوكيل
عطف ما على جملة موحى قيل لانه ان الواو المعطف بل الاعراض على مذهب من يجوز
وقوع آخر الكلام ولو سلم فلان سلم ان المعطوف عليه موحى ووحى لم لا يجوز ان يكون **اع** اسأل
فانه جملة جالية وعطف الانشاء على الاخبار في جملة لها محل من الاعراب جاز لا يجوز ان ينفى
ولو سلم ان المعطوف عليه موحى فانما يلزم ما ذكر من عطف الانشاء على الاخبار لو كان
وحى جملة اخبارية وهو لم لا يجوز ان يكون انشائية ولو سلم فجوز ان ينفى المستداني ثم
اى موحى الوكيل اى مقول حقيقة ذلك فيكون نعم الوكيل جملة اسمية متعلقة بجملة انشاء وهذا لا
يوجب كون الجملة انشائية فلو كان المعطوف عليه موحى لا يلزم عطف الانشاء على الاخبار
لان الجملة الانشائية تقع خبرا مستندا فلا بد من انشاء قبله فيكون عطف مفرد
متعلقه جملة انشائية ولو سلم فاللازم عطف الانشاء على الاخبار نفي له محل من الاعراب
ولا شبهة في جواب ما عكس ان يقال لاصل في الواو المعطف ون الاعراض في محلها **اع** اسأل
سيما اذا لم يستتم الاعراض على مذهب الجمهور والمعطوف على الحال فلا يجوز ان يعطف
الانشائية على الحال للاستلزامه وقوع الانشائية حالاً وان منع وقصد رجمان
على ما نقل عن الحواشي الى تحقيق وجه العطف وسين وجه التركيب لان هذا المعطف يمنع
والاصل في الجملة الاخبارية سيما الانشائية

ذلك الشئ المتضمن

للاعراض

فان نقلها الى الاشياء اقل قليلا والاسمية التي فيها انشائه ينبغي ان يكون انشائه على
القول بعدم التاويل كما اختاره وحمداه كما ان الاسمية التي فيها مفرد يتصل بالاستفهام
تحوين زهد وكيف عزم وكذلك الاسمية التي فيها فعلية في حكم الفعلية افادة التحدو والاشياء
اذا وقعت خبرا فلا حاجة الى التاويل فمن باقية على الانشائية واعلم ان الط من كلام الشيخ
ان المذكور منا اعتراض لا تنبيه ولا تحقيق وقد بينا وجه الخطا في كتابين ان الله
حيث بين في صدر الحاشية انها من هذا الفن الثالث استدلالا بان المعنى في الايضاح
ان ما جعل الحاشية فيه من السقاة الشعرية وما يتصل بها من الاشياء التي تذكر في علم البديع
بعض المحققين **ن**اسبة كرا بطريق التعريف المسمى اشارة الى السابق يقال المهورود
في تعريف المسمى ان يكون سابقا ما يلفظ ويجوز ان يكون ذكره بمراد في ايضا والسابق
منا انما هو المعاني والبيان والبدع فلم يذكر هنا كذا ما يشتركون فيكونا فليكن يحمل الفنون
اشارة اليها ولئن جوز ذكر باعتبار ان كونها فنونا ظاهريا فيكون عزمه فيكون معنى الفن
الاول باعتبار كونها اشارة الى علم المعاني بمعنى علم المعاني فيلحق حمل علم المعاني على هذا الفن الثاني
والثالث ويمكن ان يجاب عنه بان الفن الاول اشارة الى ما ذكرنا وهو الذي يحترز به عن الخطا
في تأدية المراد والفن الثاني الى ما ذكرنا وهو الذي يحترز به عن التقييد المعنوي والفن
الثالث الى ما يعرف به وجوه التحسين لا يقال قد ذكر سابقا ان ما يحترز به عن الخطا في تأدية
المراد هو علم المعاني فلو جعل الفن الاول اشارة الى ما يحترز به عن الخطا في تأدية المراد يكون
علم المعاني عليه تكرار الخا ليعاير الفائدة لانا نقول بما بعد المهدى في الفن الثاني والثالث اشارة
الاعادة فيها نظرا في ذلك الفن الاول ايضا فكل فنون الثلاثة في سلك **م**أخوذ من مقدمة
اراد انما منقولة عنها المناسبة طهرت بينهما فيكون لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
حقيقة عرفت ويحتمل ان يريد انهما مستعارتان منها فيكون لفظ المقدمة مجازا فيها ولا يبعد
النقل والتجوز بان يقال انها في الاصل صفة صيغة موصوفة بالاطقت على طائفة من المعاني
او طائفة من الالفاظ المقدمة على

او على سائر الفاظ الكتاب في اللغة اما للنقل من اللفظ الى الالسمية والاعتبار صوتها
مؤثرا كما قالوا في لفظ الحقيقة والحق ان المقدمة ان كانت بمعنى الوصف اذ كانت مؤثرا ثبتت
لها صفة التقدم واعتبار معنى التقدم فيها بالصحة اطلاق الاسم كالصاحب والقاتل فاطلا
على الطائفة المذكورة حقيقة ان كان باعتبار انها من افراد هذا المهورود ومجازا ان كان
بلا حظه خصوصها وان كانت بمعنى الاسم واعتبار معنى التقدم لترجح الاسم كافي القابلية
ولم يفرط اطلاقها على الطائفة انما يكون حقيقة لو ثبت وضع واضح للصفات المقدمة لهذه الطائفة
والظ انه لم يثبت بل الثابت انما هو وضعه بانرا مقدمه الجيش ولذا قال رحمه الله ما هو
من مقدمه الجيش وقوله من قدم بمعنى تقدم فلا يجوز فتح الدال من المقدمة ولذا قال في الفا
ان الفتح خلف وفي بعض الكتب ان يجوز فتحها على انها من قدم المستعدي وقيل يجوز بكسر
على انها من ايضا لان هذه الطائفة لما فيها من سبب التقدم كانها تقدم بغيرها او لانها
المصروع بالبصرة تقدم من عرفها من اشارة على من لم يعرفها **و**مقدمة الكتاب
طائفة من كلامه كثيرا ما يقدم المصنفون تقدم المقصود طائفة من الكلام يتبع الطائفة رآك
معانيها في ذلك يستعملها بالمقدمة كما يستعملون طائفة من كلامهم فنا او قسما او بابا او فصلا
ويجعلون كتبهم شتملة على هذه الامور اشتمال الكل على الاجزاء ومراعاة رجمان المقدمة
الكتاب المقدمة بمعنى انها مقدمة جعلت جزء من الكتاب فاطلا قها على الطائفة كاطلا قها
الكتاب وتسمى فصلا على ما جعلت اجزائه فلا يحتاج قطعا الى اصطلاح جديد فظهر ان حمل المقدمة
التي جعلت جزء الكتاب على مقدمة العلم التي هي معان قطعا ليس بوجه **و**استفاد بها
بالباء وهو الواقع في اكثر النسخ المصححة وفي بعض النسخ واستفاد لها باللام فاما ان يكون
بمعنى الباء او الاستفاد بمعنى النفع على ما قيل **و**الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب
وموان مقدمة العلم معان مخصوصه لان الشروع في العلم انما يتوقف عليها حقيقة واما على الالفاظ
العلم عليها فلا وما يترأى من التوقف فانما هو يحكم العادة لا بحقيقة حتى لو تيسر لهم
من غير الالفاظ لم يجز لها اصلا

واما مقدمة كتابنا فالحظ ان يتبين طائفة من الكلام في المقدمات متباينتان لا يصدق
 احدهما على الاخرى اصلا وما يتوهم من قولهم في الشرح في تعريف مقدمة الكتاب بوجه توقف عليه
 المقصود والآن ان النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقا توهم ساقط فانه لما عرفت مقدمة الكتاب بالفاظ
 ومعلوم انها ليست متوقفا عليها بالحق فاما بالمراد بالتوقف العادى والمراد ان يتوقف
 على معانيها ثم لو اريد ان مقدمة العلم على الالفاظ الدالة على المعاني التي يتوقف عليها السمع
 وحل التوقف المذكور في تعريفها على التوقف العادى كانت مقدمة الكتاب اعم منها من وجه لان
 الكتاب اذا جعلت ما يدرك على مقدمة العلم بالمعنى المسمى به فقط فيصدق مقدمته العلم بالمعنى
 اى الفاظها ومقدمة الكتاب على شئ واحد واذا اخلت عنه ولم يذكر شئ من غير ما يقصد
 مقدمة الكتاب بدون مقدمة العلم بمعنى الفاظها وبالعكس لان ما هو الالفاظ مقدمة لم يقدم
 المقصود فالمقدم امامه مقدمة الكتاب دون مقدمته العلم والذي لم يقدم امامه ما يدرك على مقدمته
 العلم بمعنى الفاظها دون مقدمته الكتاب واما اذا جعلت مقدمة الكتاب مشتملة على ما يدرك على مقدمته العلم
 وعلى غير الفاظها فيصدق مقدمة الكتاب بدون مقدمته العلم وبالعكس لان مقدمته العلم على بعض مقدمته
 الكتاب فيصدق على المجموع مقدمة الكتاب دون مقدمته العلم وعلى البعض منه مقدمة العلم دون مقدمته
 اللهم الا ان يجعل مقدمة الكتاب ساما مشتركاً بين كل الطائفة المذكورة وبين بعضها فيصدق
 على البعض المقدمتان والحاصل انهما مقدمة العلم والفاظها التي عليها ومقدمة الكتاب
 معاً متغايرة منها والنسبة بين المقدمتين هي التباين اللهم الا ان يتركب الالفاظ بالانضمام
 وح بين الفاظ العلم ونفس مقدمة الكتاب على العموم من وجه وكذا بين مقدمة العلم ومعاني
 يوصف بها المفرد ان احرى المفرد والكلام على ظاهره ما خرج ببعض الالفاظ اعنى المركب
 الناقص مع ان الفصلية تصيب بها جميع الالفاظ لا يختص بها بعض دون بعض فلا بد من التاويل في
 المفرد والكلام حتى يتبين ان هذا المركب فاختار البعض التاويل في الكلام بجملة على ما يستفاد بقرينة
 مقابلة بالمفرد واختار بعضهم ان في المفرد بجملة على ما ليس الكلام بقرينة مقابلة بالكلام وخرج على
 الاولانية قد عرفت في المفرد اطلاقاً
 ما يقابل مقابلة في الالفاظ والمركب

العلم
 هو مقدمة العلم

في

ما ليس مركباً بالمتنى والمجموع يراد به ما ليس واحداً منها وبالاضافة يراد به ما ليس
 ولم يحدد الكلام ذلك بل انما يطلق على المعنى الاصطلاحى اى المركب المتتام او اللغوى
 اى اللفظ مطلقاً وحقيقة الامر الى انهم يطلقون على المركب الناقص الكلام الفصح والمفرد
 فان أطلقوا عليه الكلام فالحق ما اختاره البعض وان أطلقوا المفرد فالحق ما اختاره بعضهم
 وتعرفهم فصاحة المفرد بالخصوص عن الغراب وتنافر لادف في مخالف القياس يرشد الى ان الحق
 هو الاول لانه لا شك انه يوجد في المركب الناقص تنافر الكلام وضعف التألف والتفريق لفظياً ومعنوياً
 فلو جعل هذا المركب اطلاقاً في المفرد على ما اختاره ينبغي ان يكون فصيحاً مع اشتراكه على من الامور
 المخلة بالفصاحة لانه يصدق عليه انه خالص عن الغراب وغيره لادف في مخالف القياس والغراب
 لا يليق بحال عاقل فاذا لم يكن فصيحاً يكون تعريفهم فصاحة المفرد في مانع فلا بد ان يزداد فيه
 للخصوص عن هذه الامور حتى يصير ما دعوى ان هذه الامور انما يخل بالفصاحة في الكلام
 المفرد غير مسوع لان الظاهر انما يخل بالفصاحة مطلقاً وذكر في تعريف فصاحة الكلام دون المفرد
 بناء على انها انما يوجد في الكلام فقط فلو وجدت في المفرد على ما اختاره لزم ان يذكر
 في تعريف فصاحته ليصير ما ذكرناه وما يؤيد ما ذكرناه ان كان مركباً من الموصوف والصفة
 مشتمل على تنافر الكلام يكون فصيحاً على تقدير دخول هذا المركب في المفرد ولو اعتبر فيه اسناد
 حتى صار كلاماً لزم ان ينقلب غير فصيح مع انه لم يزد ولم ينقص فيه حركة فضلاً عن حرف ولا غير
 شاعته وايضا اذا ضم الى هذا المركب لفظ من القرآن في غاية الفصاحة لزم ان لا يكون فصيحاً بعد ان كان فصيحاً
 قبل انضمام هذا اللفظ الفصيح وهو ايضا سنيع بقرينة وهو انهم فسروا المفرد بما لا يدرك
 جزء لفظه على جزء معناه فينتا وللاعلام المركبة نحو سرقا ح وشاب قرنا لا ومن الاعلام
 انه يجوز اشتراكها على تنافر الكلام مثل ان يسمى بامده امده فينبغي ان يكون فصيحاً لا مفرد
 ولم يشترط في فصاحته للخصوص عن تنافر الكلام او يزداد في تعريفها للخصوص عنه ايضا ليصير
 والاوفاً سد تسعين الثاني في غاية ما يمكن ان يقال المراد بالمفرد الكلمة وانها مفردة باللفظ
 اى اللفظ الواحد على ما ذكره
 المفرد

وباللفظ تخرج الاعلام المركبة وان كان المشهور المذكور في الكتب النحوية او قالوا
 الاعلام المركبة صورة ولفظا والمعتبر في الفضاحة انما هو نفس اللفظ اذ لم يسمع كل بليغ
 ورد عليه انه لا يلزم من عدم اتصاف الكلمة بالبلاغة عدم اتصاف المفرد بالمعنى الذي ذكره
 وهو ما ليس بكلام وان كان مركبا فالدليل اخبر من الدعوى واجيب بان مراد بالكلمة ما ليس
 كما انه اراد بالمفرد ذلك لكن لا يخفى ان اطلاق الكلمة على هذا المعنى بعيدا على تقدير ان يفسر
 الكلام منها بما ليس بكلمة ويراد بالمفرد معنى الكلمة فلا بعد اصلا وانما هي باعتبار المطابقة
 لان بلاغة الكلام مطابقة لمقتضى الحال وبلاغة المتكلم ما يقتضيه حاله على تاييف كلام بليغ
 فالمطابقة معتبرة في كليهما قيل مراد هذا القائل ان البلاغة عند العرب ليست باعتبار المذكور
 فصحة ما ذكر من التعليل لان حاصله يرجع الى السماع والاستقراء كما اختار هؤلاء من
 ويمكن ان يدفع بان كون البلاغة بهذا الاعتبار انما عرفنا في الكتب من احد المطابقة في معنى
 البلاغتين فلم ينقل عن العرب كرا صلا ونحو **قوله** الغير المشتركة امر يعنها تفسير مختلف
 وبيان كما هو مناط التعذر ولا يخفى ان المراد من امر يعنها امر يصلح تعريفها وبيانها
 اختصاص بها والافان مفهومات العامة يعم المعاني المختلفة وانما مشتركة فيها وقد اورد
 على ابن الحاجب فيما افلح في تسمية المستثنى اولاً ثم تعريف القسمين بانه لا حاجة اليه لان
 القسمين مشتركان فيما يصلح تعريفهما وهو المذكور بعد الا واما اخواتها كما ذكر صاحب التبيان
قوله وتفسير الفضاحة بالخلوص لا يخفى عن سماع وكذا ذكر في الشرح ان الفضاحة عند
 العرب هي اللفظ جاريا على القوانين المستنبط من استقراء كلامهم كثيرا لا استعمالا على اللغة
 الموثوق بعربيتهم وما ذكر المصنف من الخلوص لا شك انه ليس عين هذا اللفظ ولا المراد
 صادقا عليه فلا يصح تفسير الفضاحة التي هي هذا اللفظ لا ذكر من الخلوص فان ادفع رجاء
 التعريف ان يكون صادقا على المعرف فصدق الحاصل هذا الخلوص على الكائن هذا اللفظ
 لا يوجد صدق الخلوص على اللفظ فان صدق المشتق على المشتق لا يستلزم صدق اللفظ

على المأخذ كالناطق والكاتب والخطيب والكتاب نعم قد مجتمع الصدقان كما في الماشي والمركب
 واشي ونحوه لا يقال اذام يصدق الخلوص على اللفظ الذي هو الفضاحة لم يصح تعريف الفضاحة
 بالخلوص اصلا فكيف يحكم بالتسامح لانا نقول ان الادباء كثيرا ما يتساهلون في التعريفات فيكون
 بمجرد ان تصور المعرف يستلزم تصور المعرف لا يحافظون على قاعدة المعقول من وجوب كون
 المعرف محمولا مع ان من اهل المعقول من يجوز التعريف بالمباين في الجملة منها قصد المبالغة
 وادعاء ان الخلوص هو الفضاحة في زيادة تصحيح ولا يتجه عليه ان مثل ذلك لا يلتزم في تعريف
 لان الادباء كثيرا ما يعرفون ذلك بل ادنى منه في التعريفات فيقولون وبه التسامح ان الفضاحة و
 والخلوص عدني ويجه عليه منع كونها وجودية ولو سلم فلا شك في صحة رسم الوجودي بالجدح
 ان يترسح فيه **قوله** تفضل العقاص في جمع المقصص مع افراد المشي والمرسل لطيفة على
 الى ان العقاص مع كثرتها تفي في الاخيرين مع وحدتها وقيل العقاص بمعنى المذارى اي يستتر
 المذارى في الشعر وقد يروى في البيت تفضل المذارى في مشي ومرسل المذارى خشية ذات اطراف
 يذري بها الطعام وسعى الكدس والمراد في البيت المشط وفي التفسير عنه بالمذارى مبالغة لطيفة
قوله من المهممة الخوة الحروف المهممة هي حروف تشبهت كخصة والمجهر مملوءا **قوله** الشديدين
 حروف جاد كقطب والخوة ما عداها وما عدا حروف لم يسموا وهذه الحروف تسمى المقيدة
 بين الخوة والشديدة **قوله** على ان هذا القائل فسر الكلام بما ليس بكلمة يعني ان مدخله فضاحة
 الكلام في فضاحة الكلام على قول اكثر منها على قول من فسر الكلام بالمركب التام واذا كان خلتها
 اكثر كان القول بوجود كلام فصيح بدون فضاحة كلماته كون افسد على قول لا على قول غيره
 يوجد كلام فصيح في الجملة وهو المركب لنا فبدون فضاحة كلماته لانا انما شرطت فضاحة الكلام
 والمركب لنا قصر ليس بكلام **قوله** والقياس على الكلام العربي يعني انه اذا ثبت جواز عدم
 فضاحة كلمة من كلام فصيح بالقياس على جواز عدم كلمة عربية من كلام عربي فانه وقع في القرآن
 الذي هو كلام عربي لقوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا اي انزل في القرآن كلمات غير عربية

ترفع الى الجدران والسقف وانقلبت
 صوت التفرقة

بالفارسية كالاستبرق والسجيل ورومية كالنقش وسندية كالمشكاة ومدا
القياس فاسد لان وقوع غير العربي في القرآن وما ذكر من وقوع الاستبرق والخواتم في القرآن
لا يوجب ذلك لان كونها غير عربية بل انما كانت عربية ايضا لجواز توافق اللغتين كالصان
والنود ولو سلم كونها غير عربية يكون القرآن عربيا مفعول والصحيح قوله انا انزلناه راجع
الى السورة لا الى القرآن كما قيل واطلاق القرآن على بعضه شائع ولو سلم كون القرآن عربيا مفعول
كونه عربي النظم والاسلوب لا عرفي المقول ولا ينافي كون كلمة غير عربية ولو سلم ان عربى المقول
فذلك باعتبار الاعم الغلب لان ما هو غير عربي من كلماته اقل قليل بالنسبة للعربي ولا يجوز مثله
في الكلام الفصيحة لان فصاحة الكلام شرط في فصاحة الكلام وعربية الكلام ليست شرطا في
عربية الكلام بل يكفيها عربية التركيبات ولو اريد ان يقول المعلوم من كلامهم ان فصاحة المركب التام
او المركب مطلقا يشترط فيه فصاحة كلماته واما اذا كان عدد افراد الكلام ستمائة باسم كالسورة او
القرآن مثلا فلم يعلم ان يشترط في فصاحة مثل هذا الكلام فصاحة كل كلام او كل كلمة ففي اشراط
فصاحة قوله الم اعهد سواء اعتبر كلاما ان اخذ مع ضيقه او لا ان لم يؤخذ في فصاحته السورة او
القرآن تأملوا اشراط فصاحة الكلام في فصاحة الكلام لا يوجب الاشراط بمحذ اشمال القرآن
على كلام غير فصيح يعني ان لم يلزم عدم خروج السورة عن الفصاحة فاشمال القرآن على كلام غير فصيح
لازم البتة واما اذا اعتبر الم اعهد كلاما فقط واما اذا لم يعتبر فلان عدم فصاحة يوجب عدم
فصاحة الكلام الذي هو جزءه لا اشراط فصاحة الكلام فصاحة الكلام ووجه قوله بل كلمة
غير فصيحة مع ان عدم فصاحة الكلام لازم جزما ان اللازم ابتداء على تقدير عدم فصاحة الكلام
وعلى تقدير عدم فصاحة الكلمة وان كان مستلزما للادلة فاشارة الى ان كلاما من اللغتين المستقلتين
بالفساد من غير احتياج الى ملاحظة استلزام احدهما للآخر ولما كان كون اشمال القرآن على
كلمة غير فصيحة مستلزما لفساد اظهر في ابطال كلام هذا القائل قال بل كلمة غير فصيحة فاما قوله
اي يجلب بحر الى نسبة الجهل او العجز لان اشماله على غير الفصيح اما لعدم علمه بانه غير فصيح

اوبان الفصيح او من غير الفصيح فيلزم الجهل واما لعدم قدرته تعالى على ايراد الفصيح
بدل غير الفصيح فيلزم العجز لا يقال القسم الثالث محتمل وهو ان يكون تعالى قادرا على ايراد الفصيح
عن ايراد غيره وعالمنا بعدم فصاحته وبيان الفصيح من حيث هو فصيح وان كان اولى بكثير
لم يورد حكمه ليعتبر في ذلك لانا نقول انه لا حكم في ذلك لان القرآن انما انزل بمحنة وتصديق
للمرسول عليه السلام والاعجاز انما هو بالبلاغة والفصاحة على الصحيح فان قلت غايتنا امران النان
ايضا بل كونها خروجا عن الحكمة فلم يتعرضوا لم نقل الى نسبة الجهل العجز او السفة قلت
لما كان السفة ينتج الجهل فنبهت على نسبة قوله اي مد قدام طول المواقف في الصحيح الرجوع
دقة في الحاجين وطول في زجرت المرأة حاجهم بادقته وطول في المذكور في الاساس الرجوع
دقة الحاج يستقواسه وحاجب نرج وزجرت طبعها ويرتجى استدلال على اعتبار معنى الاستقواس
يقولان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم بمينين دجايون من تحت طبع انرج كمشق النون
من خطا كاتب فان التشبيه بمشق النون انما يحسن باعتبار معنى الاستقواس وفيه انما يتم
كان قوله كمشق النون بياننا لقوله انرج وهو لم لا يجوز ان يكون لبيان انصاف الحاجي بالاستقواس
بعد بيان انصافه بالدقة والطول بقوله انرج وترك المطف في قوله كمشق النون بما يدقح المناقشة
اي كالسيف المنزح او كالسراج لا بد لهذا التخرج من ان ينطبق على قاعدتهم ويمكن قوله
بان التفسير المحي بمعنى النسبة الى اصله كالحتم والمنزح الى المنسوب الى تيم والمنسوب الى تارة المنزح
فالمنزح بمنزح المنسوب الى المنسوج كالحتم والمنزح من تيمته وتزرت بمعنى النسب كالسيف
المنزح او كالسراج يكون بياننا الى اصل المعنى هذا توحيد التخرج اما وجه بعده فهو انه لا يتبادر
من نسبة الى السراج او المنزح معنى مشابهة وايضا الغالب الشائع ان يكون المنسوب اليه مصدر
هذا الفعل نحو فسقة وكفرة اي نسبة الى الفسق والكفر وهما ليس كذلك واما التوجيه
من قبيل قول الرجل اي صادك القوس فالمنزح بمعنى الصانع كالمنزح او كالسراج اوبانه من معون الرجل
اذا صار عونا فالمنزح بمعنى الصامر سرجيا او سراجا على معنى التشبيه او مثله اوبانه ورقته الشجرة
وصارته ذات اوراق فالمنزح

الاما

بمعنى الصاروا سراج وهذا يختص بالخرج الآخر فيد على الكل انه انما يستقيم لو كان السراج ^{بمعنى} بكنه
لكنه بفتحها فان قلت لم يجهلوه اسم مفعول يمكن تقديره من وجهين احدهما انهم لما حكموا بغيره
سراج حكما بانه ليس اسم مفعول منه لان كونه اسم مفعول منه يخرج من الغراب بناء على ان جميع ^{وجه} الله
ليس غرابا وفيه لا منافاة بين غرابه سراج وكونه اسم مفعول من سراج وعدم غرابه سراج ^{وجه} الله
م وقد جعل رحمه الله في شرح المفتاح سراج اسم مفعول من سراج وعربيا وقد ذكرنا وجه دفع
وثانيهما انهم ذكروا في ترجم وجهين وكونه اسم مفعول من سراج الله وجه ثالث فلم يذكره
وفيدان الجواب الثاني من السؤال وهو قوله او يكون من باب الغرابية ياتي ذلك ايضا ذكرنا ان وجه
تخرج سراج من السراج انه اسم مفعول من سراج حتى نسبته الى السراج بالمشابهة قوله كما سراج بيان ^{المعنى}
ويكن دفع هذا انه اجاب عن السؤال بوجهين الاول انه يحمل ان يكون سراج الله وجهه موكدا
من السراج وفي تقديره وجهه احدها انه اذا كان موكدا اذنا بعد حكمهم بالغراب فقد صح حكمهم
لانه لم يوجد حال الحكم حتى لا يصح الحكم بناء على جعل اسم مفعول من سراج وفيدان الظاهر ان الحكم
بالغرابية ليس باقيا على توليد سراج الله فان الاول من ائمة المعاني والثاني من ائمة اللغة والثالث
ان اذا كان موكدا لا يفيد جعل سراج اسم مفعول منه خروج عن الغراب لان الموكدا لا يخرج عن الغرابية
لا يبقى بين وجهي الجواب فرق يعتد به والثالث انه اذا كان موكدا لم يصح جعل سراج اسم مفعول
لانه لغة اصلية ولا يخفى ما فيه والوجه الثاني من الجواب ان سراج الله ايضا غير موكدا لا يفيد جعل سراج
اسم مفعول منه خروج من الغرابية وفيدان انه اذا كان موكدا كان غرابا فلا يحل بيع الغراب في مقابل
التوليد ايضا قد سبق ان هذا الجواب لا يستقيم على التقدير الثاني للسؤال هذا في جواب وجهي
تقدير السؤال واما على الوجه الثاني فلا يصح ثاني وجهي الجواب اصلا وكذا ثاني وجهي تقدير وجه الاول
من وجهي الجواب ولما كان في هذه النسخ من الشبه والمناقشات ان امكن فمع بعضها خرج الى القول
قلت هو ايضا من هذا القبيل او ماخوذ الى ان سراج الله من قبيل الغراب ماخوذ من السراج كالمزج
فلا يفيد جعل اسم مفعول منه خروج من الغرابية ^{بمعنى} ثم استقيم كل واضح موقوف اقتصر على التماس

ذكره رحمه الله في شرح الكشاف انه استعاره للعرف والاشهاد وكانه نظر الى ان وصف القلب
بالش ليس له كثير معنى وليس ^{بمعنى} ^{بمعنى} انما هي من جهة الغراب فالرأى ان الغرابية مشتقة عليها
كما قال في الشرح لان الكرامة داخله تحت الغرابية فكرامة ذلك اللفظ لغرابية المشتقة عليها
كيف لم يذكر في تفسير الوحشية ما يدل على الكرامة وان اراد ان الكرامة بسبب الغرابية ومن جهةها
يلزم ان يكون كل غريب كرها وموم ولو سلم فراد صاحب القليل احد الامر من اما ان الخلو ص
عن الكرامة داخل في مفهوم فصاحة المفرد فلا بد من ذكره في تعريفها واما ان الكرامة محال بالفضا
فلا بد في تعريفها من ذكر الخلو ص عن الكرامة والالم يكن التعريف مانعا ولا يندفع شيء منها بما
ذكره رحمه الله لان الكرامة بسبب الغرابية اما الاول فلانه لا يلزم من اعتبار انتفاء السبب مفهوم
اعتبار انتفاء مسببه فيه واما الثاني فلانه لا يلزم من انتفاء السبب الخلو ص انتفاء السبب
ان ثبت الشيء باسباب شتى ولان السبب ملزم وموجب للملزم ولا يلزم من انتفاء الملزم
انتفاء اللازم لجواز ان يكون اللازم عام ولو ذكره رحمه الله ما يدل على ان الكرامة بسبب الغرابية
اندفع الثاني ان انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب مطلقا ^{بمعنى} وقيل لان الكرامة اشارة
الى ما ذكره الخالي وحاصله ان الكرامة في السمع اما ان يرجع الى النعم لا الى فضل اللفظ الغرابية
واما ان يرجع الى فضل اللفظ واما ان يرجع الى نفسه لا شتمه على تركيبه يتغير الطبع عنه ^{فعل}
الاول لاختفاء ان ذكر الكرامة مستغن عنه وكذا على الثاني لان قيد الغرابية يعني غدا واما على
فلا بد من ذكره لانه لا بد ان يذكر في تعريف الفصاحة للخلوص عن الاشتمال المذكور وللإخلاص ^{لفضلة}
جزئا اذا عرفت ذلك عرفت انه لا ينبغي عليه نظره رحمه الله ان اراد به انه قد يكون الكرامة
في بعض الانفاظ ثابته مع قطع النظر عن النعم لان الخالي لم يذكر ذلك بل اثبتته حيث ذكر
ان الكرامة قد يكون للغرابية او للاشتمال المذكور لا للنعم وان اراد به ان الكرامة حتمها كما
يكون ثابته مع قطع النظر عن النعم وانما ذكر لفظ الخالي على سبيل التمثيل فانما يشك
حال من الضمير في خلوصه فيكون المتيقن بهذه الحال هو الخلو ص بكونه العامل
في ذي الحال يستوي عليه

الاما

انه لما يستقيم على تقدير الترتيب وان كان يمكن ترجيحه بان يترادف بين غايته
هذا القول فذكرنا ان يصدر التعريف على صنفين من الكلام لا يصدق المرف على شئ
فالمقصود بهذا المقصود بنى الكلام على الترتيب لئلا يكتفى به في عدم صدق التعريف
على شئ من افراد المعرفة اكثر منه في صدقه على المرف وعلى غيره وان كان الغير الصادق عليه
التعريف الثاني اكثر منه في الاول فان قلت اذا اخل التناظر مع الفصاحة كما يدعي عليه
التعريف على ما ذكرنا فلان يخل التناظر مع عدم الفصاحة او قل لا يلتفت الى
مثل ذلك باب التعريفات فانه يمكن في فساد التعريف صدقه على غير المرف سيما اذا كان
صادقا على الغير فقط دون شئ من افراد المرف كما فيما نحن فيه على تقدير الاقتصاء على
الاصل المذكور على انه على تقدير الترتيب يصدق التعريف على الصنفين من الكلام
شئ منها من افراد المرف وحديث الاولوية انما يستقيم بالنسبة الى احد مما يدفع التناظر
من التعريف عليه فقط دون الناحية من صدقه على الآخر كما بينا في الحاشية **والشهر** المشهور
فلا يدفع الضعف بجورته في غير المشهور فان الاضمار قبل الذكر على الوجه المذكور في
نحو ضرب غلامه نريدا لوجوب الضعف وان جوز البعض كالخضاب **ابن جني**
لفظا ومعنى وحكما الذكر اللفظي ان يكون ملفوظا به صريحا قبل الضمير سواء كان مذكورا
لفظا ومعنى نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا مذكورا قبل ضمير لفظا ومعنى او لا نحو ضرب
زيد غلامه فان زيدا وان كان مذكورا قبل ضمير صريحا لكنه مذكور معنى به لان
رتبة الفاعل التقديم على المفعول والذكر المعنوي ان لا يكون مصرحاً به لكن يكون
ما يقتضيه ذكر معنى ككون رتبة الفاعل على التقديم على المفعول نحو ضرب غلامه زيد
فان ذلك يقتضي كون زيد مذكورا قبل الضمير معنى وككون رتبة المفعول الاول التقدم
على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكنتض الكلام السابق لذكر المرجع كقوله تعالى اعدوا
مواقر بالسقوى فان الفعل متضمن لمصدره وكما استلزام الكلام السابق لذكر المرجع
استلزام ما قبله كقوله تعالى ولا يوب

انه لا يستقيم به الاختراع من مثل زيد اجل بل يلزم ان يكون مثلكا ما نصيحا لانه يصدق
عليه انه خالص عن الامور المذكورة حال فصاحة كلامه وهي ان يقال زيد اجل كما يقال عدله
الرجل ان ينهي عن المنهيات حال اختياره فانه اذا ارتكب شيئا منها في حال اضطراره لا يسطر
عدا التنبيل يكون عدلا لانه يصدق عليه انه متقي عنها حال الاختيار وان ارتكبها حال الاضطرار
فلم يقدح الارتكاب للاضطرار في صدق الانتهاء في حال الاختيار فكذلك لا يقدح عدم
الخلوص في حال عدم فصاحة الكلمات وهي ان يقال زيد اجل في صدق الخلو في حال فصاحتها
وهي ان يقال زيد اجل والجواب انه انما يصدق عليه ان لو كان لقولنا زيد اجل حال فصاحة
الكلام وسوج بل من هذا الحالة انما على قولنا زيد ويوجب قولنا زيد اجل فلم يثبت كلام واحد
حال فصاحة الكلمات وحال عدمها يستقيم ما ذكرت كما وجد شخص واحد حال ان حال
الاختيار وحال الاضطرار ما ذكر في **قوله** لانه يكون قيد التناظر لانه العامل في
الحال يعني ان الكلمة فيكون قيد المنفى لانه اعتبار الفصاحة للوجه ولا يكون قيد الخلو
حتى يكون قيد المنفى واذا كان قيد المنفى يكون النفي اخلا على كلام فيه تقييد فيكون النفي
راجعا الى القيد على ما هو المقرر عندهم من رجوع النفي الداخل على المقيد الى المقيد فيلزم
ان يكون المعبر في فصاحة الكلام استفاء فصاحة الكلام مع وجود التناظر لا انتفاء التناظر
مع وجود الفصاحة وهو عكس كلى المقصود ولئن تنزل عن ذلك قلنا اقل من ان يصدق
التعريف على صورة وجود التناظر مع انتفاء فصاحة الكلام ولذا قال رحمه الله ويلزم ان
يكون الكلام المشتمل على تناظر الكلمات لئلا يصح نصيحا لانه يلزم ان يثبت سواء
اقتص على ان الاصل وجود النفي الى القيد او ضم اليه حديث الترتيب لان اللزوم على الاول
ان يكون هذا الكلام هو النصيب لغيره وعلى الثاني ان يكون نصيحا وان كان غير نصيحا
فكونه نصيحا قد مر مشترك بينهما ثابت على تقدير كل منهما فاذكر منهما اولى مما وقع في
الشرح انه يلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرا كانت ام لا نصيحا

الاما



او الورش فان الكلام السابق في بيان الميراث وان يدل على المورث او بعيدا كقولهم
 حتى توارث بالجابي الشمس فان ذكر العشي سابقا يدل على الشمس وتوخذ ذلك على وجه كونه
 مذكورا معنى والذكر الحكمي ان لا يكون مصرحاً به ولا يكون شئ من سياقه او سابقاً مقتضياً
 لذكره معنى الا ان حكم الواضع ان مفتر الضمير وما يصلح مرجعاً ليلزم ان يتقدم مقتضى
 ذكره حكمه ذلك انما خولف مقتضى حكم الواضع لا غرض بحجسها في وضع المضمون
 المظهر فالمرجع الموقر لغرض مقدم حكمها ان المحذوف لعلته في حكم الثابت فظهر ما ذكرنا
 ان قوله لفظاً ومعنى وحكما متعلق بالذكر وبيان لا قسامه ولكن ان جعلها متعلقاً بمعنى
 كون الاضمار قبل الذكر اي يقدم الضمير على ذكر المرجع وتاخر المرجع عند لفظي ومعنوي
 وحكمي والمشهد مرجعها اقساماً لتقدم المرجع والامر فيه سهل فان احدهما يعلم بالفتا
 الى الآخر وما وقع في الشرح من لاقتصار على اللفظ والمعنى وذكر الحكم فبني على انه
 اراد بالمعنى ما يتناول الحكمي لان المراد بالمعنى ما يقابل اللفظ حكماً كان ولا **فصل**
 والواو في الوري للحال اثره على كونها للعطف على المستكن في امده لوجود الفصل
 فيكون المعنى امده ويمدهم الوري لوجه واحد احمق بالقبول لمثله وهذا **فصل**
 وحدي في مقابلة قوله والوري معي وقد جعل حالاً وقيد اللوم الذي قبله بالمدح **فصل**
 ان يكون قوله والوري معي ايضاحاً لا قيداً للمدح رعاية للتطبيق بين المتباينين الثاني
 انه على تقدير العطف يكون مدح الوري جزءاً لمدح الشاعر موقوفاً عليه ولا يخفى انه ظاهر
 في بيان المدح بخلاف ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية والثالثة انه
 يلزم على تقدير العطف استدراك قوله معي والرابع انه يلزم على تقدير العطف اتحاد اللفظ
 والجزء فان المعطوف على الجزء جزءاً على هذه كما لمعطوف عليه ومعلوم على ان المعطوف
 عليه عين اللفظ واما على تقدير الحالية فاللفظ هو مدح الشاعر مطلقاً والجزء امده
 متقيداً بالحال المذكور ويمكن دفع الاخيرين بان المعية يدل على عدم تراخي مدحهم عن مدح

فيكون بياناً لا قسامه

بالنسبة الى

وانه معنى بط ويعتبر العطف واللام التعليل بالشرط فيكون المجموع جزءاً نعم مقابلاً
 المدح باللوم وزناً يعتد رغباً بان اشار بذلك الى ان ذمته لا ينبغي ان يخطى بها العاقل
 ولو على سبيل الشرطية والتعليل بل الودع ادع فانما يفرض لومه دون ذمته وفي استعمال
 متى الدالة على الكليته في المدح واذ الحالية عن هذه الدلالة فهو في قوة سور الجزئية
 بل هي في قوة الجزئية لطافة حيث اشار الى انه يضيق صدره ولا ينطق لسانه بما
 يدل على الكليته في اللوم وان كان فيه لطافة ايضاً ولا تعليل توحيد باللوم على لوم الشاعر
 تعلقه اللوم له فيفيد فائدة الكلية المبني عليها اللطافة المتأخرة **فصل** نافر كل الشاعر
 اي ان فيه تنافراً كاملاً ولا يلزم ان يكون تنافراً اكل منه تنافراً في ما سبق ان الثاني **فصل**
 ولا ان يكون احداً من موجبا للتنافر في الجملة واجتماعها كماله حتى يلزم عدم فصاحته
 نحو فجمعهم وقوعه في القران بل اللازم ان اجتماع الامر من سبب للتنافر القوي الكامل
 ويجوز ان لا يكون واحداً منهما موجبا للتنافر اصلاً وايضاً في نافر كل التنافر شارقة
 الى ان التنافر منها بمعنى النفقة لا بمعنى الاصطلاح حتى يلزم ما ذكره فائدة التفسير
 الدلالة على الكمال لان الفعل اذا تشارك فيه الفاعلان بحج كماله **فصل** قيل ضعف التنافر
 يعني عن ذكر التعقيد اللفظي لانه لا يكون الا لضعف التاليف فالخوص عن لضعف
 يوجب الخوص عنه اعلم ان الخلق الى اعتراض بان ذكر احداً لاخر من من الضعف **فصل**
 اللفظي معنى عن الاخر اما اغناء البضع فلما سبق واما اغناء التعقيد فلانه لا يلزم **فصل**
 لان التاليف اذا لم يوافق القانون واجب صعبه في الفهم لا محالة والخوص عن **فصل**
 توجب الخوص عن الملازم من فان قصد رجاء بما ذكره اعتراضه لم يحسن الاقتصار **فصل**
 بعض السؤال وان كان لاقتصار بناء على ما ذكر لا يدفع السؤال بتامه لانه انما يدفع
 اغناء ذكر ضعف التاليف عن ذكر التعقيد فلا يدفع العكس فدفع ان يقال لا تلزم **فصل**
 ضعف يوجب تعقيداً فان مثلاً في احمد بالشعوب مشتمل على الضعف وان التعقيد

الاما

يلزم في

خلل في انتقال الذهن اما ان يراد الخلل الواقع للمتكلم او السامع فعلى الاول لا يصح
تعليل الخلل بايراد اللوازم وعلى الثاني لا يصح تعليل عدم ظهور الدلالة بالخلل اذا لم يراد
فيها ويمكن ان يراد الاول على ما يناسبه وهو الخلل الواقع في النظم وتعليله باليراد
باعتبار معنى العلم والظهور اي يعرف الخلل ويظهر باليراد وان يراد الثاني فتعليل عدم
ظهور الدلالة باعتبار معنى العلم والظهور **فقد** وذلك بسبب ايراد اللوازم قد يفهم منه
ان السبب في التقييد لا غير بوجه بان اذا حصل التقييد بسبب قصد اللفظ ما
ليس من لوازم معناه يكون داخل في ضعف التاليف والوجه انه انما خص باليراد بالذات
لان القسم الآخر وهو ان يراد باللفظ ما ليس من لوازمه اقل قليل سيما في كلام يفيد به ثم
ان اراد باللوازم والوسائط معنى الجنس على ما عليه ائمة الاصول لانه لا مخرج من
الحقيقة الى المحضة فلا خفاء وان اراد معنى الجمع فظ انه لا يصح اعتبار ما بالنظر الى كل مادة
فلا بد من اعتباره بالنظر الى المادة في كل مادة وجود لازم بعيد وعلى كلا التقديرين
فالظ انه يلزم تكثير الوسائط في كل مادة وجهه ان يراد بالكثرة ان يكون فوق الواجب
فاللازم وجود لازم بعيد مفتقر الى واسطين او اكثر في كل مادة **سأطلب**
بعد الدلالة عنكم لتقربوا في ذكر السبب واضافة البعد الى الدار مع اضافة القرب
الى ذوات المخاطبين لطائف حيث اشار بذكر السبب الى ان طلب البعد وان كان
به الى مقصود عظيم هو القرب لكن لما كان في نفسه مطلباً للبعد الذي هو اريد من القرب
واسوئ من الشئ سوف لا يتحام في مهلكة ارتكابه واخر التورط في ورطة الزلل
هذا ان جعل السبب على موضوعه وهو الاستقبال وان حملته على مجرد التأكيد فاللحافه
باعتبارها باعتبار الدلالة على الاستقبال ايضا ومن اضافة البعد الى الدار والقرب
الى ذواتهم الى انه ان تعلق غرض بطلب البعد فالفاشق لا يطلبه لانه بعد بعد نصيبه
فكيف يطلبه بل يطلب بعد مكانه ومط المحب غما هو قربه ان المحب القرب مكانه **فقد**

المعاده

كذلك ان يضاف اليه

هو الصحيح اما لانه ثبت عنده بالنقل الصحيح **وما** لان الصحيح في معنى البيت ما ذكره الشيخ
وهو مبني على الرفع **ولكن** اخطا كانه اراد بالخطا ما بعد خطا ويكون في حكمه عند
والا فله وجه من الصحة كما ذكر في السراج انه يستعمل المحمود في مطلق خلل العين مجازا استعمالا
للمعتد في المطلق ثم يمكن بالمطلق عن الضرر **اطيب** نفسا صيغة المتكلم من طاب يطيب
نفسا تميز ولا يحسن ان يجعل صيغة المتكلم من طيب يطيب نفسا مفعولا به قيل الظاهر كلامه
انه جعل طلب البعد مجازا عن لازمه وهو طيب النفس وجعل سبب الدعوى مجازا عن سببه
والا وجه انه لا حاجة الى التجوز في سبب الدعوى بل ما ذكره فيقرر المعنى وبيان السبب
وللقوم منها كلام فاسد وهو معنى ما ذكره وفي معنى البيت ان عادة الزمان والاخران
الاثنان ينقصان من غير قصد وطلب الشاعر البعد ليحصل تقيضه وهو القرب وطلب
الحزن ليحصل تقيضه وهو السرور وجه فساد ان الزمان والاخوان اغاياتي بما هو
نقيض المط في الواقع لا بما يظهر انه مطلوب وليس به وربما يدفع الفساد بان من ظانه
الشراء انهم يعتمدون طلب شئ يكون مطلوبهم خلافا تقيضا الى حصول اشتراك
الزمان ياتي بخلاف المقصود وهذا من الامور الخطابية التي ياتي بها الشراء نظرا
ولا يتدفع فيه امثال هذه المناقشات وقد جاء بذلك صريح ابو الحسن الباقري في قوله
ولكم تمت الزمان معالطا واحلست في سفسا رعرر واد لما وطعت في الوصل
لانها تبيح الامور على خلاف مرادى **كانها** بحر في الماء يشربان اطلاق السبوع
على العرس على سبيل الاستعارة على ما ذكر في الاساس ومن المجاز فرس سابع وسبع و
وجهه ان السابج والسبوع من سجع في الماء فان اعتبر موضوع السبوع في البيت العرس
على تشبيهه في سباحته في البحر في سرعة السير مع عدم اتعاب الركاب يكون السبوع
استعارة بتعبه وان اعتبر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص سابع في الماء يكون استعارة
اصليه مصرعه ولا يخفى ما في ايشا والسبوع على السابج من لطف المبالغة وما في ذكر الاسعاد
فانفرج مع السبوع من اللطافة

الاما

الشعر

مور

فان الغرة في الاصل ما يترك في الماء ولا ينبغي من ابتلائها الا للسباح والمراد بالفتح مطلق
 الشدة استعمالا للمقتضى المطلق **و** ولا يخفى انه لا يحصل كثرة بذكر ثالثا لان التكرار
 لما كان موالا ذكر مرة بعد اخرى فاما ان يراد به مجموع الذكركن او الذكر الاخير وعلى الاول
 لا يتحقق ذكره بالتثليث المذكور بعد التكرار فضلا عن كثرة وعلى الثاني لا يتحقق كثرة بالتثليث
 وان تحقق تعدده لان الظاهر لا يتحقق لكثرة مجرد التعدد بل يحتاج الى زيادة عليه فلا بد
 من تربع الذكر اقل حتى يتحقق ثلثة تكرارات وقد يجاب عن هذا اليراد بوجهين آخرين
 احدهما ان قوله كثرة التكرار ليس من اضافة المصدر الى الفاعل بل اضافة المسبب الى سببه ^{تأخر}
 المصدر هو الذكر اي كثرة الذكر بسبب التكرار والثاني انه بالذكر حصل تكرار ان احدهما بالفتح
 والذكر ثانيا والآخر بالنسبة الى الذكر اولا وقد حصل بالذكر ثانيا تكرار واحد فالمجموع ثلثة
و والجند الارض ذات حجارة يخالف ما في الصحاح الجند ل يكون النون وفتح الدال
 الحجار والجند ل بفتح الدال وكسر الدال الموضع الذي فيه الحجار ولا بعد ان يفتقر بان
 ما ذكره حمدان بيان الملامح منها فانه اريد باسم الحجار منها موضعها **و** وفاد ذلك
 مما يشهد به العقل والنقل ما النقل فانقل من الصحاح واما العقل فلان المناسبات يكون
 داعي الامر بالتصويت سماع غير المصوت له لاسماع المصوت لصوت الغير ويحدثه انما
 يكون كذلك اذا كان الغرض من التصويت سماع الصوت لهما اذا كانا ظاهرا والنشاط
 والجبورية لبلابل يترجم بشاهدة الانوار والملاحظة الادوار فلا وبرما يورد انهم يقتصر
 في داعي الامر بالتصويت على السماع بل ضم اليه الرؤية بل قدما وغاية ما يمكن ان يقال
 شهادة العقل بفساده انه يحكم بفساد توجيه مخالف النقل وغنة مندوصه **و** والا فلا يخل
 بالفصاحة قبل مرة حمدان في الشرح توجيه النظر في القيل المذكور في فصاحة المفرد بان
 التكرار في السمع ان ادخل النقل دخل تحت التنافر والا فلا يخل بالفصاحة بعد حمدان
 ضعف هذا التوجيه ظاهر والظاهر ان ضعفه لورود المنع على قوله لا فلا يخل بالفصاحة

الرجع

وانه وادع منها ايضا والجواب انه لا جملته لا خلال كثرة التكرار وتتابع الاضافات
 الا ما يلزمها من النقل بخلاف التكرار في السمع فانها تاتى سببا لا يصلح سببا لغيره
 ملاحظ لما يلزمها من النقل لان الفصحى كما يحترزون عما ينقل على اللسان فكذلك ما ينقل على
و راسخ في النفس احتراز عن الحال فانه كيفية في النفس غير راسخ فيها وقوله لا يتوقف
 نظمه على تعلق الغير اولى من المشهور وهو لا يوجب تصويره تصويرا خارج عنه لانه يخرج عن الحد
 الكيفي التي يقتضي تصويره تصويرا غير كالمعلم والقدرة والاستقامة ونحوها فان تصوراتها
 موجبة لتصورات متعلقاتها لكن لا يتوقف عليها توقف المعلوم على علمه كما في الامراض
 النسبية فعلى المشهور ولا يسبق الحد جامعها بخلاف ما ذكره حمدان فهو اولى من هذا الوجه
 لكن يرد عليه الكيفية المركبة لتوقف تصورها على تصور الاخر او كذا الكيفية النظرية لتوقف
 تصورها على تصور قول الشارع فلا يسبق الحد جامعها ولا يرد ذلك على المشهور **و** اشعار بان
 لو غير من المقصود في قديمهم من انه لو لم يذكر الملكة في التعريف يلزم ان يكون هذا المعنى حائرا
 لا اذا اراد التعبير عن المقصود في الجملة فقط ان كون اللام في المقصود للاستغراق ياتي ذلك وان
 اراد التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده على معنى الاستغراق العرفي فالظاهر لا يتحقق ^{بدون}
 السوف قوله ما لم يكن ذلك اسما فيه محل تأمل ويمكن دفعه بان ليس قصده الا ان ذكر الملكة
 يشترط في الاستقامة هذا الاشعار واما ان في التعريف ما بوجبه فبصاحبه ^{هذا}
 المعبر فبما قدح في ذلك ولو قال قوله بلكه احتراز عن تعبير هذا المعبر لتوجيه ما ذكرنا على انه لو
 بذلك يمكن الدفع ايضا كما بينا في الحاشية **و** الى ان يعبر اشعار بان الحال انما يقتضي اعتبار
 تلك الخصوصية ويدعو اليه ولا يقتضي نفس الكلام وانما يقتضيه ما خرج من قصد افاذه فايد
 ولازمها او غيرهما وقد صرح رحمه الله بذلك في شرح المفاتيح حيث قال كما كانت المطابقة انما
 يتحقق تلك الخصوصية وكان انقضاء اصل الكلام ثابتا وانما اثر الانكارة انقضاء تلك
 الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية انتهى كلامه لا يقال لمقتضى الحال انما
 هو نفس الخصوصية لا اعتبارا

الاما

السمع

تعلقه على تصور الغير

كما يشبه قوله الى ان يعبر لانا نقول ليس مقتضى الخصوصية على اي وجه وجد ^{في الكلام}
 بل اذا كانت مقرونة بالقصد والاعتبار فكذلك شامدا على ذلك تخطئة على كرم الله وجهه
 من قال من المتوفى على لفظ اسم الفاعل مع انه رضى عنه قرا قوله تعالى والذين يتوفون منكم على بناء
 المعلوم فاذا كان للاعتبار مدخل عظيم في مقتضى الحال بالبع في اشتراط فعل المقتضى نفس الاعتبار
 مع ان فيه نوع تمهيد لما سنذكر ان مقتضى هو الاعتبار ايضا سببا في الكلام مع ان
 الخصوصية انما هي في الكلام لانه قيد الكلام بكونه موديا لاصل المراد ولا شك ان الخصوصية خارجة
 مصاحبة له وانما هي داخلية في مجموع الكلام المركب من الكلام المودى لاصل المعنى من الخصوصية وانما
 قيد الكلام بذلك حتى احتاج الى كلمة مع ولم يصح كلمة في اشعار بان مقتضى الحال بالبدان يكون
 على اصل المعنى ولو قال في الكلام لخلاء الكلام عن ذلك الاشعار فان قلت قد يقتضى المقام ^{تقتصر} الا
 على اداء اصل المراد قلت هذا لا يقتصر امرنا على اصل المراد ^{في الصريح} خصوصية في الصريح
 فتح الخاء فينا فصح من ضمها وكان وجهه ان الخصوص من جهة الخاء صفة في دخول الباء المصدرية
 فيه يصير معنى المصدر وبضمها مصدر فلا يلتصق بالحق هذه الباء وانما صح في الجملة بناء على ان
 جعل المصدر بمعنى الصفة ^{وهو مقتضى الحال} والظان الضمير يرجع الى الخصوصية والندبة
 باعتبار الجزو ويحتمل ان يرجع الى ان يعبر اي ان اعتبار الخصوصية مقتضى الحال بالبدان وبالبناء
 وحقيقة ذلك حاصله ان التحقيق ان مقتضى الحال هو الكلام المكيف بكيفية ^{الخصوصية}
 كالكلام والخالي عن التاكيد مثلا ومطابقة الكلام لمقتضى الحال صدق هذا الكلام الكلي
 سمي محمد ان ذلك تحقيق اشارة الى ان ما يدرك عليه كلامهم في مواضع ان مقتضى الحال هو
 الاحوال من التاكيد والخلو عنه مثلا والافقية ما قلنا ^{اي لا يكون عاما} بوقوع النسبة محتملان
 يريد بالحكم التصديق اي ادراك ان النسبة واقعة او لا وقوعها ومعنى خلو الذهن عن الحكم عدم
 انصافه وان يريد به وقوع النسبة او لا وقوعها ومعنى خلوه عنه عدم ادراكه اياه ^{على اللزوم}
 لا بد من الاستعداد بان يراد بضم فيه الحكم بمعنى وقوع النسبة لا معنى للتردد في التصديق

الفائز

او حمل الباء على البناء فغيره انه
 يشكل في وجود البناء اللهم الا ان يحل
 على ايضا للمالك كانه علامة كونه
 للخصوص على صفة الجمع فليس كذلك
 خطا في المطول

المؤكدة

وعلى الثاني لا بد ان يراد بخلو الذهن عن الحكم عدم التصديق به لا عدم ادراكه مطلقا بحيث
 تناول عدم تصوره ايضا لانه يستغنى عن قوله والتردد فيه لان التردد فيه يوجب تصوره
 نفق تصوره سابقا ينفى التردد فيه واذا عرفت ما ذكرنا ظهر فساد القول بان لا عاجد الى ذكر
 التردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه لان التردد فيه يوجب تصوره انما اذا
 اريد بالحكم التصديق فلان التردد لم يمتنع في التصديق بل في الحكم بمعنى وقوع النسبة فالخلو عن التصديق
 لا يوجب الخلو عن التردد في وقوع النسبة ولئن فرض ان التردد في التصديق فهو انما يوجب تصوره
 التصديق لا حصوله فهو لا ينفى الخلو عن التصديق لجواز ان يكون متصور التصديق لا مصداقا
 فالخلو عن التصديق لا يوجب الخلو عن التردد فيه لجواز اجتماع الخلو عن التصديق مع التردد
 واما اذا اريد وقوع النسبة فلان معنى الخلو عنه عدم التصديق به وانه لا يوجب عدم تصوره
 حتى يلزم منه الخلو عن التردد فيه والمراد بالحكم في قوله والتحقيق ان الحكم ان نفس التصديق الضمير
 في قوله والتردد فيه راجع الى متعلق التصديق وهو وقوع النسبة لكن على سبيل الاستخدام
 وعذرا لما يزعج ارادة التصديق من الحكم المذكور في المتن ^{ولكن} المذكور في دلالة الالفاظ
 قال الشرح قال الشيخ في لائل العجاز اكثر مواقع ان الحكم الاستقراء هو الجواب لكن بشرط
 يمكن توجيهه بانه لا يبعد هذا الاشتراط في التاكيد بان لكونها عالما في التاكيد ومفيدة ^{لغايتها}
 فيجوز ان يتقيد حسي الاثبات بها بذلك الشرط بخلاف سائر المؤكدات وعلى هذا يندفع عنه ما
 اورد عليه ان ما ذكره الشيخ مخالف للقوم حيث حكموا بحسن التاكيد في مقام التردد سواء وجد
 هذا الشرط او نعم ان تفرق بين ان وسائر المؤكدات وهم لم يصحوا بذلك الفرق لكن نقل عنه
 كلام على ما ذكر في هذا الكتاب يدل على انه حمل كلامه على مطلق التاكيد ولم يلتفت الى خصوصية
^{الرسالة} منى على ان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة يعني ان نسبة التاكيد في المرة الاولى الى جميع
 مع ان المكذبين فيها اثنان ووجه بانه لما كان المرسل الاثنين والثلاثة واحدا وهو عيسى
 والمرسل هو الكلام الذي ارسل به الاثنان والثلاثة واحدا كان تكذيب الاثنين تكذيب الثلاثة



وهذا بناء على ان قوله في المرة الاولى متعلق بكذبوا ولو جعل متعلقا بقوله ان الله
لم ينجح الى هذا العذر فانه تعالى حكى عن رسل عيسى ثم المكذبين وهم ثلثة رسل فقال الله تعالى
حكاية في المرة الاولى من الحكاية كذا وفي الثانية كذا ولو جعلت المرتان للتكذيب استقام
باعتبار ما تقدم المرة الثانية من التكذيب مرة او مرة واستناد التكذيب في المرة الثانية
المتعلق بالثلاثة الى مجموعهم غير لازم بل يكفي استناده في احد المرتين الى مجموعهم وفي الاخرى الى
بل يكفي استناده في احدهما الى البعض وفي الاخرين الى الباقي لانه يصح نسبة التكذيب الى الثلاثة
بملاحظة مجموع المرتين ولو اطلق التكذيب الذي جعلت المرتان له عن التعلق بمجموع رسل
واكتفى بتعلقه عن رسل عيسى لم بعد **قوله** اي للخبر الظاهر ان استنفذ متعدي بنفسه كما نقل
فيمنعني ان يقال فيستنفذ اي الخبر ولا يصح حمل اللام على التقوية لان عمل الفعل عند التقدم
على المعمول في غاية القوة فيمتنع تقويته نحو ضربت لمزيد على ما صرحوا به اللهم ان يحمل اللام زائدة
او يقال كما يعدي بنفسه يعدي بالحرف ايضا وبعض الافعال يحكي كذلك ولو جعل ضمير المفعول
اي يستنفذ الخبر لاجل المفعول كان وجهها لم يكن عليه كذا الغبار ثم الظاهر ان لا يلزم من استنفذ
غير السائل المتروك استنفذ امثال استنفذ السائل المتروك وصيرورة الغير غير السائل متروك كيف
والغرض ان يعرف ما ذكره رحمه الله في الشرح ان النفس المقتضية الفهم المتعارف تكاد ترد
فيه صريح في انه لم يصير متروك فاقد لاح ان الاستنفذ متحقق بالفعل لكن تحققه لا يستلزم كون المستنفذ
متروك ابا الفاعل وقد يظن ذلك الاستلزام ويحمل قوله فيستنفذ على معنى تكاد يستنفذ ومنه ان يستنفذ
وهو بعيد وبعده ان تكاد تحقق الاستنفذ في الرد بالفعل وجعل التاكيد باعتبار تقديم
الذي من شأنه ان يستنفذ به لا باعتبار تحقق الاستنفذ بالفعل **قوله** مشاهدا عنده ان جعلت
على المشاهدة العقلية اي اليقين والعلم القطعي صح الدليل مشاهدا سواء حمل على اصطلاح المفعول
او الاصول وان جعلت على المشاهدة الحسية لزم حمل الدليل على اصطلاح الاصول لان الدليل عند
تصديقاته بمرئيه ليست محسوسة **قوله** لان مجرد وجوده لا يكفي في الاستدعاء فيه ان معنى الكلام

على هذا القيل ان يكون في نفس الامر من الدلائل ما لو تأمل ارتدع فالا رتدع لازم
للتأمل في الدليل الموجود في نفس الامر لا مجرد وجوده في نفس الامر فلا بد من وجوده
لا يكفي في الاستدعاء ويمكن دفعه بان المراد من الاستدعاء هو الاستدعاء المذكور اعني الاستدعاء
على تقدير التأمل فان التأمل انما يكون في الدليل المعلوم لتحصيل الجواز فلا بد ان يكون الدليل
معلوما للمتكلم فيستأمل فيه فيرتدع وبذلك يدفع ما يورد على قوله ما لم يكن حاصله عند انه يدرك ان
بحر المحصول عند يكفي في الاستدعاء فيستخرج على تفسيره كونه معلوما له ان مجرد المعلقية
والحصول عنده لا يكفي في الاستدعاء فواجب ترتيبه على التأمل في نفس المعلوم وايضا التأمل في
الدليل يفيد العلم به فاي حاجة الى تقييده بالدليل بكونه معلوما وكذلك نقول لما وصف الدليل
بكونه مشاهدا والظاهرة المشاهدة الحسية فلا بد ان يحمل على مصطلح الاصول وهو ما يمكن بصريح النظر
الى ما خبرني بحجة معلومته لا يكفي في بل يجب التأمل والنظر فيه **قوله** خلاصة هذا الكلام ان مثال
وجزئي من جزئيات القاعدة التي نحن بصدد فلان يتحقق فيه جعل المنكر كغير المنكر ويجوز
حمل قوله لا يرتدع على ظاهره لان هذا الحكم غير صحيح ويجب ان كان فلا معنى لجعل منكرك كغير المنكر بل
ينبغي ان يحمل على معنى ان القرآن ليست مظنة للرب ينبغي ان يرتدع عليه على ما ذكره الكشاف
ويحتمل ان يكون تنظير لما نحن فيه فلا يكون جزئيا من جزئيات بل يكون شتار كما في الامر المقصود
ويكونان جزئيين كل واحد تكون الآية محمولة على ظاهره لبيان ان ما نحن فيه جعل الانكار ككلام
تقويلا على ما ينزله وتدخل في الآية اليرسب كلاما يرتدع على ما ينزله فما جزئيا من اجزاء
الشيء كعدمه اعتمادا على ما ينزله ويصلح ان مثال له ولا يصلح احدهما مثلا للآخر بل نظير له
يشابه في الاشتغال على جعل وجود الشيء كعدمه اعتمادا على ما ينزله وانما جعل بعد ذلك وعكس
اعتبارا للنفي وانما يقتضي نظامه ان لا يسبقه شيء من اعتبارات النفي وعلى تقدير جعل الآية
مثالا لما نحن فيه يكون من اعتبارات وامثلة فلا يخفى عليك ان الحسن ان يقال ان نظير المنكر
الانكار منزلة عدمه لا تنزله وجود الشيء منزلة عدمه بل ان مثال له فان نظير الشيء وان كان حكما
على جزئي من جزئياته على ما هو معنى المثال

سلك بهما

لكن اذا قيل بالمثل ان اراد به انه شبهه **قوله** لان بعض الاسناد عند الخليفة ان الاسناد عند
ليس منحصرا في الحقيقة والمجاز فاختر عبارة لا يدل بظاهرها على المحذور فكل ما حقيقته
يفيد منع الخلو ظاهرا فيفيد المحذور كما ان قوله منه كذا لانه لا يفيد المحذور كما ان يفيد عدم المحذور
يشوب عبارة الشرح فكان قال بعض حقيقة وبعض مجاز وبعض ليس كذلك فتوجه المنع عليه
وان امكنه فمع تكلف **قوله** كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله فهو خفيها منه قيل مما تقدم ذكرنا
على سبيل العادة والافتح انتفاها يكون كلامه حقيقة ايضا وانت خفيها انت المحاطة اعمارا
بحال المقائل ان معتزلي لم يتبين كونه حقيقة لجواز ان يحمل القائل علم المخاطب فيمنه على انه
لم يرد ظاهره نعم لو قيل يكفي احد القولين لانه اذا لم يعرف حاله يكون هذا الكلام حقيقة
وكذا اذا عرفها لكن خفيها منه لانه لا ينصب فيمنه على عدم ارادة الظالم بعد **قوله** اي والحال
انك خاضه اشارة الى تقديم المسند اليه للقصر وانما يقيد به لانه لو علم المخاطب ايضا ان
يعلم علم المكلم بذلك ايضا او لا وعلى الاول لا يكون حقيقة لما كان الغرض الصار فيه بل ان الاسناد
بلا شبه كان مجازا وعلى الثاني يكون حقيقة خصص المتكلم بالعلم بعدم المحي باعتبار ان تقدير
علم المخاطب لا يتبين كونه حقيقة لا باعتبار انه على هذا التقدير لا يكون حقيقة فربما جازا في الاشياء
انما سمي بدمع ان يكون هذا المجاز في الشيء ايضا ما ذكره في الشرح ان المجاز في الشيء مدار على
في الاثبات فان كانه الاثبات مجازا كان الشيء مجازا ولا **قوله** اي غير الملايين لا يظهر للتقيد بالملايين
فائدة **قوله** من الحقيقة او الموضع الذي يقول اليه من الفعل نقل عنه وحران في الخواشي ان من
في قوله من الحقيقة يائنه وفي قوله من العقل ابتدائية اي تطالب موضوع من العقل ما هو وكيف
ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه العقل والظن من كلامه انه لم يحمل كلمة من في من العقل
صله ليأوله لا بعد في ان يحمل صلة له على معنى تطالب موضوعها يرجع اليه من العقل اي حكم العقل
وجوز ان يحمل من الاول في من الحقيقة صلة له ايضا على معنى تطالب موضوعها يرجع اليه من الحقيقة
اي ينتقل اليه منها لا منعا عنها واما جمل من الثانية وانما لم يقتصر الشرح على تطالب الحقيقة

ينزل

بل ضم اليها الموضع المذكور لان مذهبه ان المجاز العقلي لا يلزم ان يكون له حقيقة عقلية
فاذا لم يكن معنا حقيقة لم يستقم تطالب الحقيقة **قوله** لم يقتصر عن المفعول معه ان اراد ان لا يسند
الى المفعول باقيا على حاله فكذا المفعول به وان اراد ان لا يسند اليه صلا وان خرج عما كان عليه
فعليه منع الخلو وان ايرفع الخشب في استوى الماء والخشب على العطش على الفاعل فيكون
اليه كما يرفع زيد في ضرب زيد فيقال ضرب زيد فبجمل مسند اليه وبالجواب ان المراد ان لا يسند
باقيا على معناه فاذا اسند اليه لم يبق مقصود المصاحبة مع المفعول بل كونه مع المفعول لان
المصاحبة انما يستفاد من كون الواو بمعنى مع ولم يبق فلم يبق بخلاف المفعول فانه عند الاسناد
اليه يبق على معناه وهو ما وقع عليه فعل الفاعل وقد يقال المفعول به في الاصطلاح ما وقع عليه
الفاعل من غير تقيد بالمفعول معه ما ذكر بعد الواو بمعنى او ما قصد لمصاحبة المفعول
فالمفعول به الاصطلاح يقع مسند اليه دون المفعول معه الاصطلاح **قوله** يعني غير الفاعل في المبني
وانما لم يفصل الضمير بذلك من اذ لا امر بل اثر التطويل حيث فرغ من ما يغير الفاعل والمفعول
ثم بين ان المراد غير الفاعل في المبني للفاعل المحل لثبوتة وهي ان المذكور سابقا للفاعل والمفعول
فللضمير لا يرجع اليهما الا على سبيل الاطلاق لكن لما ذكرنا الاسناد الى الفاعل في المبني له والى المفعول
في المبني له حقيقة علم ان المراد في المجاز ان الاسناد الى غير الفاعل في المبني له لان الاسناد الى غير
في المبني للمفعول حقيقة لان المفعول غير الفاعل وقس عليه الاسناد الى غير المفعول في المبني له
فبين انما مرجع الضمير على ما يقتضيه اللفظ ثم بين المراد بغيره المقام **قوله** يعني لاجل ان
ذكر الغير يشابه ما هو له كانه انما فسر بذلك ولم يقتصر على ظاهره وهو ان الاسناد الى ما
لاجل الملاية نعم ملاية الفعل لما هو له من الفاعل والمفعول فالاسناد بمطابقها لا يوجب مجازا
والا كان الاسناد الى ما هو له مجازا وانما قد اقتضى في ذلك كلام الايضاح ان الاسناد الى غيرهما
معناه انه لما هو له في ملاية الفعل مجاز وكلام صاحب الكشاف ان الاسناد الى هذه الاشياء
على ان المجاز لمعناه انها الفاعل في ملاية الفعل ولو اقتصر على ظاهره لم يبعد بناء على انه فيهم
ان الاسناد بجره الملاية مجاز

بمطابقة

وهو حق لان الاسناد الى ما هو ليس مجرد بل لاجل انه **مؤيد** من الاضافة والابقاء
لا يقال الوصفية ايضا كذلك فلم يذكر لان الوصف ما فعل او صفة من اسم فاعل او مفعول
نحوهما واما مصدره والمجاز في الاولين على قول المصنف انما هو اسناد الفعل الى الصفة المضمرة والمثل
خارج عما نحن فيه على ما ذكر في الشرح ان مثل انما هو اقبال ليس حقيقة ولا مجاز عند المصنف لا شقاء
الاسناد الى الملبس فكذلك يكون مثله اقبالا **فعل** والتعريف المذكور انما هو الاسناد
يعني انه اذا تحقق المجاز العقلي في هذا الاسناد والتعريف الذي ذكره المصنف **بالاسناد**
فلا بد من اعتبار تخصيص المعرفان بجعل المعرف والمجاز الاسنادي لا مطلق المجاز العقلي
وتعريف في التعريف ان يراد بالاسناد مطلق النسبة فيقتاد بالاضافة والابقاء واشارة بلفظ
اللهم الى بعد الوجه الثاني لان التبادر من إطلاق الألفاظ المصطلحة موافقها الاصطلاحية لا ينبغي
ان ينهض عليك الوهم ان حمل الاسناد المذكور في التعريف على مطلق النسبة لا يكفي بلا بد من حمل الاسناد
المذكور سابقا في قوله ثم الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي على مطلق النسبة ايضا والاكابر
التعريف اعم من المعرف اللهم الا ان يرتكب ان الضمير في قوله وهو اسناده الى الملبس راجع الى مطلق
المجاز العقلي لا الذي هو قسم من الاسناد لا بد من اخرج المطلق في المقيد ويجوز ما جوزه البعض من
القسم نعم من القسم وعلم ان التعريف بحمل الاسناد على مطلق النسبة يصلح المطلق المجاز العقلي
فما وقع في الشرح من جعل الاسناد اعم من التعريف واللازم من الكلام يصلح التعريف المطلق
لان المعروف يكون هو المقيد ايضا وان كان يمكن توجيهه **باجت** جعل التناول لاجل ان
الكاذب فقط وذلك لانه قال لو قلت خلاف ما عند العقل امتنع طرد التعريف بنحو قول الجاهل انما
يستقيم ذلك لو لم يكن قول التناول مخيرا لاجل ان كان التعريف مطروحا ذكر ما عند العقل لا قول
وان دخل في خلاف ما عند العقل فقد خرج بقيد التناول قد فهم ما ذكر من جعل السكاكي التناول
لاخراج الكذب فقط من اخرج قول الجاهل بقوله خلاف ما عند الحكم والكذب بقيد التناول ولا يجزئ
ان اخرج الكذب بقيد التناول لا يوجب اختصاصا به اخرج لجواز ان يخرج قول الجاهل ايضا وان يذكره

واعلم

لان المدعى ان السكاكي جعل التناول لاجل اخراج الكذب فقط على معنى انه ان اخرج الكذب
ولم ينسب اليه اخراج قول الجاهل لانه جعل قول الجاهل اضافة في هذا القيد خارج عنه **وانه**
المبدى والمعيد الذي لا بد على ذلك ما باعتبار ان من قال يا مر الله وارادته وان افناء الشاعر او
شعره وان طلوع الشمس وغروبها كل يوم بذلك لانه المبدى والمعيد والمغنى والمنشئ لعدم
بالفصل ولان هذا دليل اسلام القائل واما باعتبار ان كون الافناء بامره وارادته يدرك
على كونه منشئا وان كون طلوع وغروبها بامره يدل على كونه منشئا بمبدى بمعيدا وزمانيا نشئ
بان حمل اسناد من على المجاز بغيره افناء قيل الله ليس اولى من الكذب كيف وفي الاول
مصر الى المجاز قبل اوانه ويمكن دفعه بان الحمل على الاسلام اولى من غيره **باعتبار** حقيقة
الطرفين او مجازيتهما من حيث يؤتم ان الاقسام بهذا الاعتبار لا ويجوز ان يكون
الطرفان مختلفين ليسا بهذا الاعتبار بل باعتبار حقيقة الطرفين او مجازيتهما على ما يشبه
كله او بل باعتبار كليهما حتى العبارة ان يقال باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما افراد الطرفين
وبلفظ الواو والجواب ان ترسيم القسم بهذا الاعتبار بمعنى انه لا حظ لهذا الاعتبار في القسم
الى مجموع الاربعة سواء وجد هذا الاعتبار في كل قسم او لا وقد تحقق الاعتبار في كل من القسمين
وفي مجموع القسمين لا غير لان الطرفين مجموعهما حقيقيا او مجازيا فلا يضر عدم تحقق
في كل منهما على ان الاقسام المذكورة هي ان يكون الطرفين حقيقيين وان يكونا مجازيين
وان يكونا مختلفين ولا شك في تحقق هذا الاعتبار في كل منهما ولا يقدح عدم تحققه في كل من
قسمي المختلفين ولا يبعد انه يحمل في حقيقة الطرفين ومجازيتهما على معنى انصاف مجموع الاقسام
من الحقيقة والمجازية الى الطرفين لا انصاف كل منهما على حدة فكان حتى العبارة باعتبار
حقيقة ومجازية الطرفين الا انه كثر المضاف اليه رعاية لامر لفظي ككثر المضاف في شئ
واما كونه او فلا مشارة الى انه لا يجمع الامر ان في قسم ليس بتحقيق بل تسامح كما ذكر في الشرح
اعلم ان ما يصلح وجهه لذلك مما صرح به في الامان وما لم يصرح به من امور احدى نقل عنه في الحواشي وذكر
في شرح المفتاح وهو انه ذكر السكاكي

في تعريف المعاني في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحالة ذكره فانه يدل على ان مقتضى الحال امر مذكور
والمذكور حقيقة هو الكلام لا الاحوال والثاني انه ذكر المحر في تعريف المعاني الاحوال التي هي باطابق
اللفظ مقتضى الحال فلو جعل مقتضى نفس تلك الاحوال لم يقع هذا القول فيكون هو الكلام والثالث
ان المطابقة بمعنى الصدق كما هو اصطلاح العقول ولا يمكن اعتبار الصدق بين الكلام وبين ^{تلك الامور}
ويمكن اعتبار بين الكلام الذي يورده المتكلم وبين الكلام الكلي كما ذكر فيقال معنى اقتضاء
الحال يتحقق حقيقة في تلك الاحوال التي هي الكلام المشتمل عليها فان انكار المخاطب مثلا انما
تأكيد الكلام حقيقة لا الكلام المؤكد بل يقتضي الكلام امر آخر كما سبق بيانه مؤيد بما ذكر في
شرح المفتاح وكلامهم في معظم المواضع يحكم في ان مقتضى الاحوال مثل قولهم انكار المخاطب
يقتضي تأكيد الكلام وخلو ذهنه يقتضي خلوه عن التأكيد والاحتراز عن العبث يقتضي الحذف
والاحتياط يقتضي الذكر لا غير ذلك وقول صاحب المفتاح الحالة مقتضية للذكر الحذف
للتعريف للتذكير للتقديم للتأخير الى غير ذلك ولم يوجد في كلامهم ما يدل على ان مقتضى الكلام
سوى ما ذكر السكاكي على ما يقتضي الحالة ذكره وما ذكره المحر في تعريف المعاني وما قالوا ان اللفظ
مطابق لمقتضى الحال كما ذكرنا وليس شيء من هذه الامور حكما في ان مقتضى هو الكلام اما الاول
فلان كلام الاحوال والكلام الكلي شاذيان في عدم المذكورين على سبيل الحقيقة فان المذكور
حقيقة هو الكلام الجزئي كما انه يمكن جعل الكلي مذكورا يذكر الجزئي كونه في ضمنه يمكن جعل
مذكور بذكر الكلام المشتمل عليها كونه كيميائيا كما فعل السكاكي لالتفات الواقع في
الطرف سموها باسمها فقال صرت من ساسي الالتفات على انه قد قيل ان بعض الاحوال
مذكور حقيقة كلام التعريف وسر من التنكير ومؤكدات الكلام فقد ظهر ان قوله على ما يقتضي
الحال ذكره يحتمل الاحوال والكلام الكلي واما الثاني فلان تلك الاحوال يكون كليا لتأكيد الكلي
والتعريف الكلي وجوبه كالتأكيد الجزئي والتعريف الجزئي المورد في الكلام الجزئي فيجوز ان
يكون بمقتضى الحال هو الكلي والاحوال المذكورة في تعريف المعاني الجزئية المورد في الالتفات



فصح ان اللفظ بسبب اشتماله على الجزئي يطابق الكلي ويوافق بالاشتمال عليه في ضمن
على الجزئي مثلا ان مزيدا قام فاستعماله على التأكيد الجزئي يكون مشتملا على الكلي ايضا
يتنزل عن ذلك قال لا شك ان مقتضى امر كلي وهذه الاحوال جزئية لم يفتح انها احوالها
يطابق اللفظ مقتضى الحال ان يكون بالاشتمال على ذلك الاحوال مشتملا على مقتضى الحال لم
انما ذكره المحر في تعريف المعاني يحتمل لكون مقتضى هو الاحوال واما الثالث فلان كون المطابقة
كما يكون بمعنى الصدق على ما هو اصطلاح العقول يكون بمعنى الموافقة على ما هو المعنى للمعقول
بل ربما يخرج هذا بانه لا يلزم مطابقة اصطلاح هذا الفن لاصطلاح العقول كيف وانما
متباينان غاية التباين ثم لم يعرف في هذا الفن اصطلاح في لفظ المطابقة فيجعل على المعقول
الذي هو الاصل والمعتبر ما يوجد دليل النقل وهو الموافقة ولا يرتفع صحة القول عواطف الكلام
لاحوال بالاشتمال عليها مع ان حمل المطابقة منها على الصدق يوجب تعكسا للاصطلاح ^{المعقول}
لانه يقال في اصطلاح الكلي مطابق للجزئي يعني ان الكلي صادقا عليه ومطابقا للجزئي مطابق
للكلي معنى صدق الكلي عليه فالصادق ثم هو مطابق على لفظ اسم الفاعل وهو هنا المخاطب
على لفظ اسم المفعول وامر المصدوق عليه بالعكس وهذا معنى قوله على عكس يقال الكلي مطابق
للجزئية فظهر ان ما ذكره من مطابقة الكلام للمقتضى محتمل لكون مقتضى هو الاحوال
فاذ كانت هذه الامور محتملة لذلك وما نقلنا من كلامهم في معظم المواضع حكم في ذلك
حمل المحتمل على الحكم شرعة لنا راسخة سيما اذا اراد المحكم بما هو الاصل في اطلاق اللفظ
وهو تحقق المعنى حقيقة كما بينا وقد انكشف عليك ما ذكرنا انتفاع الامور التي دعت ^{ان} ^{مقتضى الحال}
الى الحكم بالتشريح **قوله** لان الاعتبار اللائق بتفصيل البيان عليه تفاوتا للمقامات لاختلاف ^{المقامات}
اي انما صار تفاوتا للمقامات لاختلاف مقتضى لانه اذا تفاوتت المقامات فالاختلاف اللائق
بأحدها وهو الذي يكون مقتضاه تغاير الاعتبار واللاتو بالآخر وتفاوت مقتضيات ^{المقامات}
بغير تفاوت مقتضيات الاحوال لان المقام هو الحال لا تغاير بينهما الا بالاعتبار كما ذكره

ولئن بين جهتا اختصاص الحال من بين الازمنة الثلاثة وجه اختصاص المقام من بين الفاظ
الامكنة ونحو المجلس وغيرهما كاجتنابنا الثاني والثالث **قوله** مقام تقييد لا يصح
رجع الصير الى مجموع ما ذكر من الحكم والتعلق والسند اليه وسند متعلقه بتاويل المذكور
لانه لا يستقيم كله وفي قول او اداة تصرايح ولا الى احد المذكور معين كالحكم مثلا
وموظف بل انه راجع الى احدها مطلقا وانه صادق على كل منها فيصح تقييد احدها بمؤكد وكذا
فيصح على ان يكون الاحد في الاول غير في الثاني والثالث ولا حاجة الى ان يقدح هكذا او تقييد
بداة قصر وتقييد بتابع لا للفنية عنه بما ذكرنا ثم ان قد يتوهم ان الكلام لغة شر مرتب
فتقييد بمؤكد يرجع الى اطلاق الحكم وتقييد بداة قصر الى اطلاق التعلق وهكذا الى الآخر
وليس بذلك فان اطلاق الحكم وتقييد يتحقق بالنسبة الى اداة القصر والشرط ايضا كما
بالنسبة الى الحكم وعلى هذا نفس **قوله** اي مع كلمة اخرى صاحبة لها اولى مما وقع في الشرح كلمة اخرى
صوحيت معها فانه لا يستقيم الا بتكلف العبارة الصحيحة صوحيت معها اوصوحيت باستفاضة لفظ
معها فان قلت قلت ان المعنى لكل كلمة مع صاحبة مقام ليس كذلك مع غير تلك المصاحبة مطلقا
سواء شاركتا لغير تلك المصاحبة في اصل المعنى او لا وكذا ليس هذا المقام لتلك المصاحبة غير
تلك الكلمة مثلا لان مع الماضي مقام ليس لهما مع غير سواء شاركتا في اصل المعنى او لا وكذا ليس
مع غيرا فادوجه تركا الثاني بالكلية وتقييد الاول بصورة المشاركة في اصل المعنى قلت
الثاني المذكور معقول لانه يصدق على المصاحبة مع الكلمة انها كلمة مع صاحبة فيندرج المقام
للمصاحبة مع الكلمة في المقام الذي للكلمة مع صاحبة بل كلاما مقام واحد وكذا حال المقام
الذي للمصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذي للكلمة مع غير المصاحبة فاذا قلنا للكلمة
صاحبتها مقام ليس لهما مع غير تلك المصاحبة فقد افدنا ان هذا المقام ليس للمصاحبة مع غير
ايضا فيعلم في المثال المذكور ان لهما مع غير وليس لهما مع الماضي متما لا ليس لهما مع غير لان
الماضي مع ان كلمة مع صاحبتها فيكون لهما مقام ليس لهما مع غير تلك المصاحبة واما وجه التقييد
فان كان ضرورة المشاركة في

على الغاية المحتاجة الى البيان فلم نقصد بالمشاركة فيما يوم ان الحكم المذكور في غير
لشيوع التخصيص في العموم **قوله** الفعل الذي قصد اقتضائه بالشرط لا شك ان الفعل في نحو ان
ضربت نفس الشرط لا مقترن بالشرط فانه اراد بالشرط اداة تحذف المضاف واراد بالشرط
معنى الشرطية **قوله** وارتفاع شأن الكلام في الحسن الى يتوجه على كلتا المقدمتين شي اما على
فلا تقر ان نفس الحسن والقبول بمطابقة الاعتبار والمناسبات لا ارتفاع في الحسن بل ان يكون زائدا
على اصل الحسن فلا يكون الارتفاع بالمطابقة بل بحالها وزيادتها وانما الثابت بنفس المطابقة
اصل الحسن ولذلك ذكر في المنهاج ان الارتفاع والاختصاص بقدر مصادفة المقام لما يليق
واما على الثانية فلان الاختصاص في الحسن يوجب اصل الحسن بانتهاء المطابقة ينتهي الحسن الى
فلا يستقيم ان الاختصاص في الحسن بعدم المطابقة ويمكن ان يقال لما كان الارتفاع بالمطابقة
صح ان الارتفاع بالمطابقة لان المطابقة الكاملة مطابقة ويصح اطلاق مطلقها عليها و
ان اراد بالمطابقة الكاملة منها صح ان الاختصاص بعدم المطابقة وان اريد ذلك بناء على المنباد
من المطابقة نفسها واصلها فيقال كون نفس الحسن بالمطابقة وعدمه بعدمها افر ذكر السكاكي
فلعل المصرا لا يسلم بل يثبت الحسن بمجرد الفصاحة من غير حاجة الى المطابقة والارتفاع في الحسن
قوله واراد بالكلام الكلام الفصيح اذ لو اجرى الكلام على اطلاقه لزم ارتفاع الكلام المطابق
غير الفصيح لكنه ليس مرتفع لان الارتفاع انما هو بالبلغة وهي عبارة عن المطابقة مع الفصاحة
لكن الثاني في اطلاق الكلام مطلقا على الفصيح لان الفصاحة ليست بمرتبة كما ان البلغة حتى
بحسن الاطلاق بناء على ان غير الكامل لنقصانه ملحق بالعدم ولم يكن التقييد بالبلغة من هنا
قوله واختصاص بعدم المطابقة وقد امكن في عبارة المنهاج تقييده لانه جعل الارتفاع والاختصاص
بقدر المطابقة وقيد الحسن الذاتي لان العرض لا يحصل بالمطابقة بل بالمحسن البديعة ولا يثبت
الحسن الذاتي بما يل بالمطابقة ومتا كلام وموانهم اطلقوا القول بان هذه المحسنات خارجة
لحد البلغة لا يوجب حسنا ذاتيا اصلا ولا تعلق بها بالمطابقة رأسا لكن معلوم عندك ان الحال
تقتضي ايرادها اذ ذكر ان يكون تطبيقا

مطابقة

للكلام على مقتضى الحال داخل في هذا البلاغ فلا بد من القول بانها كما يجب حسن عرضنا ذاتها
فمن جهة اخرى خارجة عن البلاغ ومن جهة الثانية داخلية فيها وكانهم انما اطلقوا القول في
لان اقتضاء الحال لا يلاخ عن ندرة وخفاء فلم يذكرها في سباحة المعاني بل ذكرها في المعاني
البيدية ما صفا باقتضاء الحال لا يلاخ عن ندرة وخفاء كالافتات والاعتراض والتجامل
وكان ذلك منهم نوع تنبيه على ان التحسين العرضي لا ينافي في الثاني بل قد يجتمعان في شي فليكون
تعيينا ذاتيا وعرضيا معا **و** على ما تفيد اضافة المصدر لانهما يفيدان كذا في فري
فانما ان يفيدان تحصيل جميع النقص في حال القيام وفيه تاثير لان اضافة المصدر انما يفيد العموم
لان اسم الجنس المضاف من ادوات العموم والاختصاص في المثال المذكور انما هو من جهة الهمزة
يستلزم الحصر فانه اذا كان الضرب في حال القيام لم يقع ان يكون ضربا في غير تلك الحال والآن لم
جميع الضرب في تلك الحال لا امتناع ان يكون ضربا واحد بالشخص في حاله واما فيما نحن فيه فالعموم
لا يستلزم الحصر فانه لا يلزم من كون المطابقة سببا لجميع الارتقاء ان لا يحصل ارتفاع بغير المطابقة
لجواز تعدد الاستسباب واحد فيجوز حصوله بكل منها وانما يلزم الحصر لودل الكلام على حصر
جميع الارتقاء في المطابقة وليس فليس يمكن دفعه بان ليس معنى الكلام مجرد ان المطابقة سبب
لجميع الارتقاء بل ان جميعها حاصل بسبب المطابقة ومعلوم ان ذلك يستلزم الحصر لو حصل ارتفاع
بغير المطابقة لم يقع ان يكون ذلك الارتقاء حاصلها لا امتناع تعدد الحصر في شيء واحد
فقد علم ان المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال واحد يشوبان الفاء في قول مقتضى التفرع علم
مقدمتين ذكرت احدهما وهي ان الارتقاء بمطابقة الارتقاء والاخرى معلومة وهي ان ارتفاع
بمطابقة مقتضى وشرا ايضا بان معنى حمل الاعتبار على مقتضى انهما واحد فيناقش في كلا الا
اما في الاول فبان الفاء يجوز ان يكون للتعليل واما الثاني فلانه يجوز ان يكون معنى الكلام قصر المسند
على المسند اليه وعكسه على ما قيل ان ضمير الفصل قد يكون بقصر المسند عليه على المسند والحاصل ان
احتمالات ستة لان الفاء اما للتعليل والتفريع وعلى كل تقدير نفى الكلام اما الاتحاد

فلان

واما قصر المسند على المسند اليه واما عكسه وعلى الاحتمال الاول وهو ان يكون الفاء
للتعليل ومعنى الكلام هو الاتحاد فلا اعتبار اصلا ولا يتجمل عليه شيء لان المعنى هو ان جميع
الارتفاعات مطابقة للاعتبار او الاختفاء انه يثبت ان مقتضى الاعتبار واحد بل لاحظ
مقدمة معلومة وهي ان جميع الارتفاعات بالبلاغة التي هي مطابقة للمقتضى واما الاحتمال
الباقي فلا يصح عن شوب المناقشة اما الاحتمال الثاني وهو ان يكون الفاء للتعليل
والمعنى هو القصر المسند على المسند اليه فلا بد ان يكون المعنى ان جميع الارتفاعات مطابقة
للاعتبار لان كل اعتبار مقتضى وبوجه عليه ان يجوز ان يكون مقتضى اعم فالارتفاع
لحال بمطابقة بعض افراد المقتضى الذي لا يكون اعتبارا ولا يكون حاصل بمطابقة الارتفاع
فلا يثبت ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار واما الاحتمال الثالث وهو ان يكون الفاء
للتعليل والمعنى قصر المسند اليه على المسند فلا بد ان معنى العلة ح ان كل مقتضى اعتبار فحوز
ان يكون الاعتبار اعم فطابقة بعض الاعتبار الذي لا يكون مقتضيا لا يكون سببا للارتفاع
لان الارتفاع لا يكون الا بالبلاغة التي هي مطابقة للمقتضى فلا يثبت ان جميع الارتفاعات
بمطابقة الاعتبار مطلقا بل بمطابقة الاعتبار الذي يكون مقتضى ولو ارتكب ان معنى
المعلل ان جميع الارتفاعات بمطابقة الاعتبار وفي الجملة لا بمطابقة مطلقا للتعليل
واما الاحتمال الرابع وهو ان يكون الفاء للتفريع والمعنى هو الاتحاد وهو الذي اختاره **رحمان**
فيتم عليه ان اللازم من الحصر ليس لا نفى التباين الكلي بين مقتضى الاعتبار لانه
ح يطل كلا الطرفين واما سائر النسب من المساواة والعموم والخصوص مطلقا ومن
فالخصر ان لا يسلطانها اما المساواة فظ واما العموم والخصوص مطلقا فلا لا يلزم
في الاعم الحصر في جميع افراد الجواز ان يكون المحصور فيه بعض الافراد الذي هو الاخص بعينه
مثلا اذا قلت ما في الدار الا الانسان ما فيها الا الحيوان يصح كلا الطرفين مع انهما
في الاعم والاخص مطلقا وقصر عليه حال الاعم والاخص من وجه ولوقيل في التبادر
في المطابقة نفس المذكور في الطرفين

مطابقة الاعتبار مطلقا ومطابقة مقتضى مطلقا اندفع العموم وللخصوص مطلقا ومن
ولو قيل انه يفهم من كون الارتفاع بمطابقة الاعتبار ان السبب بمطابقة الاعتبار من حيث
فالظ اني ندفع المساواة ايضا وبذلك الاتحاد في المفهوم وقيل في توجبه هذا الاحتمال
ان الحيزين يدلان على علية المطابقتين فلم يكن مقتضى الاعتبار واحدا لتفاوت
مطابقتهما فاما ان يكون كل منهما علة ناقصة بان يكون كل منهما مدخلا في حصول العمل
فتبطل كلا الحيزين واما ان يكون احدهما مسمى للعلو ولا يكون للاخرى مدخل صلا فيبطل احد
وفيجه حاشا او لا فلان مبنى ما ذكره على انه يتوقف صحة قولنا ليس لارتفاع الابل على
على ان المطابقة علة تامة وموهم لم لا يجوز ان يصح بحج ذلك كون الارتفاع موقفا على المطابقة
لا يحصل بدورها فتبطلان الحيز على تقدير كونهما علة ناقصة ومما ثانيا فلان يتوقف على
لم يذكره ومما ان يكون احدهما علة تامة والاخرى علة ناقصة وح يستقيم الحيز ايضا
كاذكرنا واما الاحتمال الخامس ومما ان يكون لفاء للتفرع والمعنى على قصر المسند على المسند
فيتم عليه ان هذا القصر لا يصح الا على تقدير المساواة او كون الاعتبار رخصا مطلقا
لا يلزم من الحيزين لجواز العموم من وجه واعتمد الاعتبار مطلقا واما الاحتمال السادس
ومما ان يكون لفاء للتفرع والمعنى قصر المسند اليه على المسند فيتم على مبنى هذا القصر
على المساواة او كون المقتضى اخص مطلقا فلا يلزم القصر من الحيزين لجواز العموم من وجه
واهمية مقتضى مطلقا واعلم اننا قد جربنا في هذا على ما اختار احمد ان المطابقة
بالمقتضى اذا جازنا ايضا كونها بمعنى الموافقة واسما لا الكلام على مقتضى الاعتبار
كما ذكرنا في هذا الاسم وينسب الكلام كما يتشابه في الحاشية **لأن** الترتيب من جهة الاعجاز
لان يكون من الطرف الاعلى لان طرف الشيء نهايته فيجب ان يكون اواحد لا ينقسم الا
الذي جعل ذلك الامر طافا له فاذا جعل حد الاعجاز طرفا اعلى لم يمكن ان يجعل الطرف
من حد الاعجاز من الطرف الاعلى ولا يلزم انقسام الطرف في الامتداد جعل الطرف طافا
نعم قد جعلت **ان** نوعا وما بهما

مع تعدد افرادها لان الملووظ في الطرفية انما هو نفس النوع ولا تعدد فيه من حيث النوع
وتعدد افراده لا يوجب تعدده من حيث هو فان قلت فلم لا يجوز ان يكون نفس نوع الاعجاز و
طبيعته طرفا اعلى وحد الاعجاز بمعنى نهايته وما يقرب منها من افراد ذلك النوع ولكم الثاني
النوع يجوز ان يكون ثابتا لافراد كالجسمانية الثابتة للانسان ثابتة لافراد من زيد وعمر
فالطرفية الثابتة لنوع الاعجاز يجوز ان يثبت لافراد من نهايته الاعجاز وما يقرب منه قلت
الحكم الثابت للنوع من حيث هو نوع لا يكون ثابتا لافراد فقط كالنوعية الثابتة للانسان
يمنع ثبوتها لزيد وعمر والجسمية الثابتة للحيوان تمنع ثبوتها للانسان والفرس وغيرهما
من افراد الحيوان ولا شك ان الطرفية انما يثبت لطبيعة الاعجاز من حيث هي لان الوحدة
لازمة للطرف وهي انما يثبت للطبيعة من حيث اذ عند ملاحظة الافراد يحصل التعدد
الثاني للطرفية وهذا بخلاف الجسمية الثابتة للانسان فانها ليست من احكام طبيعته بل
احكام افراده لا يقال لم لا يجوز ان يعتبر عن النوع بافراده فيجب عند نوع الاعجاز وحد
الاعجاز وما يقرب منه فيكون الطرفية ثابتة للنوع لكن على سبيل التقييد بافراده
لانا نقول لو صح التعبير عن النوع بالافراد فانما يصح في غير الاحكام الثابتة لطبيعة النوع
من حيث هي واما فيها فلا كما اذا قلت زيد وعمر وغيرهما الى اخر افراد الانسان نوع
فان الظاهر لا يصح ولئن صح فيها فانما يصح بجمعها لا ببعضها سيما اذا كانا قلها ومنها
لكل لان القرب من النهاية لا يتناول الوسط الى المستأخر وما والظاير يتناول جميعها
والنهاية ايضا بل بعضه فلا يجوز التعبير بنهاية الاعجاز وما يقرب منها عن نوع الاعجاز على
ان حد الاعجاز ليس بمعنى نهايته بل بمعنى مرتبة على ان الاضافة بيانها فيما يقرب من
حد الاعجاز يكون خارجا عن حد الاعجاز ولا من افراد **قوله** ومما اذا غير الكلام
الى مادونه لم قيل انه غير مانع لصدقه على الطرف الاعلى والمدايب المتوسطة لان مادونه
الاسفل مادونه ايضا فصدق عليها ما اذا غير الكلام الى مادونه الحق والجواب

ان عموم ما في قوله مادونه الى اى مرتبه دونه يدفع ذلك فلا يصدق على ما ذكر من
الطرفين المادونه والمتوسطه انهما اذا غير الكلام دونه التحق بل الى مرتبه دونه بحيث يكون
دون الاسفل ايضا وايضا يصدق الكلام بان التغير الى مادونه علة للاتحاق والاسفل هو
يكون التغير الى مادونه علة للاتحاق واما غير من الاوسط والاول فلا اذا تغير التغير الى
دونها من الاتحاق كما اذا لم يكن مادونه وادون الاسفل نعم قد يجمع التغير الى مادونه ما هو
علة للاتحاق وهو التغير الى مادون الاسفل ومجرة الاجتماع مع العلة لا يوجب العلية
لانهما ليستا بجعل المتكلم موصوفا بصفة نقله من حاله في الحواس الى حاله صفة يتبين بها الفرق
فلا يقال عرفا مجتس ومرتجع ومطبق لمن يكلم بما فيه تجنيس وترصيع وتطبيق كما يقال عرفا
يلين فصيح المتكلم فاندفع ما قيل وصف من صدر عنه التجنيس وترصيع وترصيع كما يقال عرفا
انكار ذلك ضرورة البطلان وقيل وجه تخصيصها ببلاغه الكلام ان تحميمها للكلام يتوقف
على بلاغه المتكلم بل على بلاغه الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير متكلم بليغ يكون بلاغه
محتمنه فيه ومن يما ينع ذلك بناء على انها لا يغيره اذا لم يصدر عن البليغ كان خواص التركيب
وقيل ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ. الظاهر صدق على ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ في نوع من انواع المعاني كالمدهم والذم او الشكر والشكايه او في نوعين من انواع
منها ولا يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ في جميع الانواع ولا خفاء ان هذه الملكة ليست
ببلاغه المتكلم فالعرف غير مانع ويمكن ان يدفع بالعناية ومضى ان يقال لا عرف فصاحة
المتكلم سابقا بملكه يقتدر بها على التغير عن كل ما يدخل تحت قصد بلفظ فصيح
ان المراد بما ذكر في تعريف بلاغه المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف الكلام البليغ لا
على كل ما يدخل تحت قصد من المعنى في التركيب **وقيل** ان البلاغه في الكلام مرجعها
انما جعل الامر من مرجع بلاغه الكلام دون المتكلم وان كانا مرجعين ببلاغه ايضا
تبيينها على ان مرجعيتها بل بغيره المتكلم انما هي باعتبار مرجعيتها ببلاغه الكلام لان



لان توقف بلاغه المتكلم عليها باعتبار توقف بلاغه الكلام عليها فلو اطلق البلاغه بحيث
يتناول البلاغتين اوضح بهما لم يعلم ذلك لجواز ان يكون توقف المتكلم عليها لا لاجل بلاغه الكلام
بل لاجل امر آخر **وقيل** اي ما يحصل ان يحصل المرجع يستعمل مصدر بمعنى الرجوع وان كان على
الشذوذ لان القياس فتح العين والمصدر قد يكون بمعنى المفعول الى المرجع اليه على اللغز والاصح
ويستعمل اسم مكان بمعنى موضع الرجوع ولا فرق في المعنى بين وبين المصدر بمعنى المفعول
على الاول مرجع الجود الى الغنى اي رجوعه اليه وعلى الثاني مرجع الجود هو الغنى اي موضع رجوعه
ويحتمل ان يكون المرجع فيه مصدر المعنى المفعول الى المرجع اليه الجود هو الغنى وما ذكره رحمه
من التفسير ما يجب ان تحصل الى انما بنا سبيل الثاني وهو المصدر بمعنى المفعول لا المصدر
الحقيقي والمرجع في عبارة المتن لا يحتمل الا المصدر بالمعنى الحقيقي بدليل قوله الى الاخر
ولم يكن كلامه الى لم يحتمل المصدر بهذا المعنى بل يتعين في اسم الموضع او المصدر بمعنى المفعول
والامر في ذلك بين لوضوح المقصود **وقيل** الى الاخر اذ عن الخطا. كانه اراد به عدم الخطا
عن قصد على ان يكون القصد قيدا للنفي لا للنفي فصم قوله والارها لانه على تقدير استثناء
عدم الخطا عن قصد ربما يكون خطأ وربما لا يكون خطأ لكن ينبغي ان لا يكون عن قصد
وعلى التقديرين لا يكون بليغا اما الاول فلو وجود الخطا واما الثاني فلا استثناء القصد
فاندفع بانه يتوهم انه ان اراد بالاحترار من الخطا ان لا يخطا فلا وجه لادراج ربما لانه
على تقدير استثناء عدم الخطا يتوهم بوجود الخطا فلا وجه لادراج ربما الدالة على انه
قد يكون خطأ وان اراد بحفاظه نفسه من الخطا فاما ان يشترط فيها عدم الخطا فلا حاجة
الى المحافظة لانه يكفي لوجود البلاغه عدم الخطا واما ان لا يشترط فلا اعتداد بمخاطبة الخطا
بدون عدم الخطا كيف والبلاغه يوجد مع عدم هذه المحافظة بان لا يخطا بدون المحافظة
وبعدمه وجودها بان الخطا مع المحافظة شي وموانع لما اراد بالاحترار من الخطا
الخطا عن قصد فقوله والاي يتناول الامر بوجود الخطا وعدم الخطا لا هو قصد وعلى
التفسيرين يتبين البلاغه فاوجه الانتصار

على الاول كما فعلت هذه حتى احتاج الى كلمة بقا وكان الاول ان يقول الاولادى امر او
المطابق واداه بالمطابق لكن لا يمكن تصديقا يكون ليها ويكره ان يقال انتفاء البلاغة عن الخطا
امر ممكن لا يمكن انكاره ويتبنى الزائد على الخضم واما انتفاء له مع وجود المطابقة
عدم الخطا بعدم القصد فلما خرج عن خفاها ورتب ما يتعلق بالانكار فلما يسهل اقتصر على الاول
ولا يصفوه من شوب لا يقال لم يعرف البلاغة الا بالانصاح مع المطابقة مطلقا
من غير اشتراط قصد لان ما لم يقرب بالقصد لا يعتد به عند علم اصلا يدرك على ذلك تخطئة
على كرم الله وجهه ورضي عنهما قول من قال من المتوفى على لفظ اسم الفاعل والذكي شرطون في
العلل القصد فانهم من غير قصد لا يكون مدلول عندهم فترك القصد لتقرر فيما بينهم
قوله ويدخل في غير الكلام الفصح انما يقدر بوصف اللفظ في قوله والى امر الفصح
فيتناول الكلام والكلمة فيستغنى عما ذكره من دخول غير الكلام في غير الكلام لا من
احدهما الاشارة الى ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على غير الكلام الفصح واما تميز
الكلاما فاما يتوقف عليه تميز الكلام ولوم يتوقف تميز الكلام على تميز الكلام بل تميزها
ما يتوقف عليه بلاغة الكلام والثاني ان اللفظ انما الفصاحة في فصاحة الكلام والكلمة
مشتركة لفظا فلما يريد باللفظ الفصح ما يتناول الكلام والكلمة يكون جمعا بين معنى
المشتركة فتقدير الكلام التزام الجمع المذكور من غير ضرورة والتاويل بما يدفع الاشتراك
لا يصار اليه من غير ضرورة ولا ضرورة هنا حصول المطابقة على الفصح على الكلام لانه يدخل
في تميز تميز الكلمات **قوله** قد سهوا هو ظاهر لان المقصود اثبات الاحتياج الى
المعاني والبيان بان مرجع البلاغة يتوقف عليها لان المرجع امره الاحتراز والتميز
المذكوران الاول يحصل بالمعاني والثاني بعضها يحصل باللفظ والصرف والنحو والحسن
وموتى الفرب عن غيره وتميزها الف القيا من غير ضرورة وغيره فيه ضعف التاليف
التقييد اللفظي عن غيره وتميزها لمتنافر عن غيره والبعض الثاني وهو تميزها في التقيد

عن غيره يحصل بالبيان فلا بد من بيان ان البعض الحاصل بالامور لا يرسم غير البعض
بالبيان بمعنى ان ما يحصل به لا يحصل به بالبيان الاحتياج اليه ولا خفاء ان هذا البيان يحصل
اذ جعل الضمير عائدا الى ما بين او يدرك اذ لو جعل عائدا الى ما يدرك لم يفد الكلام لان
البيان لا يدرك بالحس واما انه لم يبين في العلوم الثلاثة فلا فاعمال ان يكون مبيها فلا يثبت
الاحتياج الى البيان **قوله** المختص مقصوده في ثلثة فنون هي المعاني والبيان والبدع لانه
قد تبين ان علم البلاغة علم المعاني والبيان وعلم توابعها علم البدع وليس المعنى على ان المختص
لما كان في علم البلاغة وتوابعها لزم حصر مقصوده في ثلثة فنون وجعل فنونا ثلثة لتوجه
المنع الطولية فبحر ان يجعل فنين احدهما في علم البلاغة والاخر في توابعها ولكن جعل
المعنى على هذا يضم مقدم معلومة وهي ان المناشئ العلوم المختلفة ان جعلها فنا ويكون
المراد من لزوم الحصر مناسبة اولية **قوله** ولا يخفى وجوه المناسبة اما تسمية الفن الاول
بالمعاني فلانه بحث فيه عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال وانه امر يتعلق بالمعنى لان
بناءه ومرجه الاحتراز عن الخطا في تأدية المعنى المراد وايضا مقتضاها احوال
خصوصيات تقترب في المعاني او لا وبالذات واما تسمية الفن الثاني بالبيان فلتعلقه بالمراد
الواحد وبيان بطرق مختلفة في الوضوح واما تسمية الفن الثالث بالبدع فلانه بحث فيه
عن المحسنات ولا خفاء في بداعتها وظواهرها واما تسمية الفن الثالث بالبيان فلان البيان
هو المنطق الفصيح المربى عما في الضمير ولا خفاء في تعلق الفن به تصحيحا وتبيينا واما تسمية
الفن الثالث بالبيان فلتقليد لالفن الثاني على الثالث ولان تعلق الفن الاول بالمعاني
المراد اتصالها بها اشد فنية على ذلك تسمية الاول بالمعاني والاخير تميزا بالبيان الذي يكون
المذكور واما تسمية الفن الثالث بالبدع فلانه خفاء في بداعه مباحثها ولطافة مسائلها
وظرافة لطائفها **قوله** الفن الاول علم المعاني لانه ان الفن اجزاء الكتاب فيكون
بشارة عن الالفاظ فلا بد لعل علم المعاني علم من تأويل وهو ان بين اللفظ والمعنى من المعاني
بشارة عن الالفاظ فلا بد لعل علم المعاني علم من تأويل وهو ان بين اللفظ والمعنى من المعاني

بدر ضيف المنكسر

هذا هو الحق لا يفتقد
في الحقيقة لا يفتقد
في الحقيقة لا يفتقد

حكم الآخر فالمحول على الفن الاول وان كان هو الا لفاظ الدالة على المسائل التي هي علم الحكماء
فهم مدلول الفن فعمل الفن نفس مدلوله لغاية المناسبة بينهما ولذلك صح قولهم لا تترك الحكماء
من غير اعتبار حذف ولكن نعمل على المعاني على الالفاظ الدالة على **بمنزلة المفرد**
يعني ان المعاني ليس جزء البيان حقيقة بل كالجوهر منه لان رعاية المطابقة لم تغير في البيان
على وجه الجرح منه بل معنى اعتبارا فيه ان الالفاظ الذي هو مقصود البيان انما يقتضيه ضرورة
المطابقة ولو عطل التقديم بحجة هذه البعدية كفي **بملكة** يقتضيه بها الوجه الجرح
بالمملكة منها كيفية لنفس يتمكن بها من معرفة جميع المسائل **يستحق** بها ما كان معلوما بخبرها
فيها ويسمح ما كان مجهولا منها ولو حمل المملكة على ما يذكر في مراتب الادراك من ملكة **تقال**
الى النظرية وهي العقل بالملكة ومن ملكة استحضار النظرية التي حصلت اولا ثم صار
مخزونه عنده متى شاءت من غير حاجة الى كسب جديد وهي العقل بالفعل لم يصح اما الاول **فظ**
واما الثاني فلان الشخص اذا تمكن من معرفة جميع مسائل علم يبعد عالما بذلك العلم بلا اشتراط
ان يكون قد حصل جميع المسائل او لا وصار مخزونه عنده وان يتمكن من معرفة كل منها بالملك
فان من موقفيته بلا ريب كافي خفيف وما لك رحمة الله لم يعرف بعض المسائل على ما نقل عنها
في الكتب ايضا كان الفقهاء يحتاجون في معرفة بعض المسائل بعد ما تحققت نفقاتهم **بملك**
الى الاجتهاد والكسب الجديد وكلامه رحمه الله في الشرح مائل الى الثاني فهو محل تأمل **بملك**
وجوز ان يريد به نفس الاصول والقواعد المعلومة وصفها بالمعلومة اشارة الى وجه التجوز
فان الظان ان العلم حقيقة في الادراك مجاز في القواعد المذكور اطلاقا لمصدره على المنقول
ولم يجعل حقيقة فيها تترجم الى الجاهل على الاشتراك وكذا اطلاق العلم على الملكة مجاز اطلاقا
لاسم الحسب على السبب بالعكس وقد يقال ابتداء من الفهم من اطلاق العلم على المعلوم المدونة
والصناعة الملكة او القواعد من غير استعانة بقرينة وهذا آية النقل فلفظ العلم فيها **حقيقة**
معرفة او اصطلاحية **بملك** ولا يستعمل في معرفة الجزئيات الظان ان اراد الجرح تأمل

على ما عليه اصطلاح البعض ان المعرفة يقال الادراك الجزري والعلم الادراك الكلبي يعني ان
آثر لفظ المعرفة هنا على العلم جريا على هذا الاصطلاح فيتوجه علينا ان اشارة لفظ المعرفة
لا يحتاج الى الجزان على هذا الاصطلاح لاستقامته على تقدير ان يكون المعرفة مستعملة **الادراك**
سواء كان ادراكا للكل او الجزئي والحواس اربعة الموصولة اربعة ذكر في الايضاح وقد جعله
للتنخيص ان قيل يعرفه من يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكلية
والمعرفة بالجزئية فشرح رحمه الله كلامه على وفوق ما ذكره وقد يجاب بان لا تترك لفظ العلم
المعرفة تقتضي نكته والجزان على هذا الاصطلاح يصلح نكته قصر اليه **بملك** مستغنى عنه **بملك**
الظان هذا التفسير مبني على اختصاص المعرفة بالجزئية فبناقش ان هذا انما يستلزم
كون المدرك جزئيا لا كون الادراك جزئيا ولا يلزم من جزئية المدرك جزئية الادراك
لان ادراك الجزئي يجوز ان يكون كلياً قال الحكماء انه تعالى عالم بالجزئيات على الوجه الكلبي
والجواب ان ادراك الجزئي وان كان كلياً في نفسه لكنه جزئي لا ادراك الكلبي فان ادراك الكلبي
كل من جزئيات ادراك جزئية فجزئية المدرك يوجب جزئية الادراك هذا المعنى فذلك
استنبط رحمه الله جزئية الادراك من لفظ المعرفة المختص بادراك الجزئيات ولما كان جزئية الادراك
اعم من ان يكون جزئية المدرك او لا وكان الوقوع هنا واللازم من استعمالهم المعرفة هو الادراك
فقد راعوا الجزئية بادراك الجزئيات فقالوا في معرفة كل فرد فرد وقيل هذه العبارة من قبيل
حذف العاطف ونزاع الموقوف اي كل فرد فرد على ما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الدين اذا
ما اتواك لتحملهم قلت اي وقتت وحكي ابو زيد اكلت سمكا بسنا ثم اى ولينا وتمل
وفيه انه لو صرح بالعاطف وقيل كل فرد فرد لم يجز او لم يحسن فلا عيب في قوله بخلافه
من قبيل تعدد حذف المضاف اليه صورة كتعد الجزئيات في نحو هذا طوطا مضى وتعد الخال
نحو طعمة طوطا مضى وراية اسود ابيض وضربت القوم واحدا واحدا **بملك** على ما في
في المفصاح حيث قال في تعريف المعاني على ما يقتضي الحال في فرع فان المذكور حقيقة هو
الاهم **بملك** الكيفيات وقد استغناك

اصح

سطل
عند
الخط

واما التصريح فهو ان العلامة ذكر في شرح قول المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقول
 وخطاط في ذلك بحسب مصادق في المقام ما يليق به وهو الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد في اللفظ
 الكلام الذي يليق بذلك المقام الذي يليق به وهو مقتضى الحال وانت خبير بان تصريح صاحب المصباح
 لا يخط عن تصريح الشارع حيث قال بعد قوله وهو الذي نسميه مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال
 اطلاق الحكم فكذا وان كان مقتضى الحال طرد كالمسند اليه فكذا وان كان مقتضى الحال ثباته
 فان وقع قول فان كان مقتضى الحال تفصيلي لقوله والذي نسميه مقتضى الحال يصح بان مقتضى
 الذي يعتبر مصادق في المقام لما تامة نفس الكيفية فتفسير الشارع لا يطابق المشرع ^{فيكون}
 والاصح القول بانها احوالها يطابق اللفظ مقتضى الحال قد يتساوى ما سبق وجهه هذا القول
 مع كون مقتضى نفس الكيفية **فذكر قوله** وحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ جواب
 عما قيل المذكور في تعريف احوال اللفظ والاسناد ليس لفظا فاحواله لا يكون احوال اللفظ
 وعما قيل ان الاسناد من اجزاء الكلام وهو الموضوع لهذا العلم وهو موضوع المسائل لا يجوز
 ان يكون من اجزاء موضوع العلم فلا يكون البحث عن الاسناد بحال احواله وعوارضه الذاتية علم
 المسائل وذلك ان قد بين رحمه الله ان احوال الاسناد وهي احوال الكلام وعوارضه الذاتية ^{تفرض}
 لجزئها الذي هو الاسناد فموضوع المسئلة في الحقيقة انما هو الكلام ولم يرع المصنف ذلك في بحث ^{الحقيقة}
 والمجاز العقليتين حيث جعلهما من عوارض الاسناد فقال الاسناد منه حقيقة عقلية ومجاز
 لا مرعاه اليه وهو انتساب الحقيقة والمجاز على هذا الى العقلين ^{فذكر} واما الشيخ عبد القاهر السكاكي
 فقد حافظا على تلك الرعايه حيث جعلهما من عوارض الكلام وصفاته **وقد** وتخصيص اللفظ بالمر
 مجرد اصطلاح دفع للعراض قاضي مصر على المص رحمه الله بان هذا العلم لا يتصل باللفظ العربي
 فالتقييد بالعربي فاسد **وقد** ويخصر المقصود صرح بجمع الضمير الى المقصود من المعاني فان كان
 سابقا لنفس المعاني فذكره ذكره وانما فعله ان ذلك متباعدة للمص حيث ذكر في الايضاح ^د
 المقصود وقد اشار رحمه الله في الشرح الى وجهه وهو انما جعل المقصود مختصا ونفس المعاني لا ^{العلم}
 وبيان اللاحق والتبليغ التي تخرج من ^{المقصد}

داخل في المعاني فلو حصر المعاني في الابواب المذكورة مع خروج ما ذكر من التعريف واخبر منها
 لم يستقم فحصر المقصود يستقيم بناء على خروج المذكور عن المقصود **فذكر** اخصار الكل في الاجزاء
 لان المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية لا يصدق على كل واحد منها فلو جعل من حصر الكل في
 الجرائد لزم صدق المعاني على كل منها يقال المحصور في الابواب انما هو المقصود من المعاني
 لانفس المعاني ولا شك في صدق المقصود على كل منها لانه مقصود من مقاصد المعاني لا يقال انما
 كذلك لو كان من تقييده وموهم لم يجوز ان يكون بيانية فيكون المقصود نفس المعاني وانه
 لا يصدق على شيء من الابواب لانه لو قال لوجعلت بيانية لم يستقم ما اشار اليه في الشرح فانه
 ادراج المقصود لانه بناء على خروج ما ذكر عن المقصود ودخوله في المعاني فاذا جعلت بيانية كان
 المقصود نفس المعاني فاذا خرجت عن الامور من المقصود خرجت من المعاني ايضا واذا دخلت في
 المعاني دخلت في المقصود ايضا والتفصيل ان كلمة من اما اصله للمقصد او بيانية او تقييده
 لا سبيل الى الاول لان ما يقصد من الشيء يكون خارجا عنه فيخرج الابواب عن المعاني وفاسد
 ولا الى الثاني والآن لم يكن في ادراج المقصود فائدة فتبين الثالث وهو يصح حصر الكل في الجرائد لان
 لان المقصود الذي هو بعض المعاني يصدق على كل واحد من الابواب لا يصح على هذا التقدير ^{حصر الكل}
 في الاجزاء لا بتكلف عظيم وغاية العناية ان يقال ان التعريف واخبر يذكر من حصر المعاني شدة
 الاتصال لا يبعد ان يذهب الموم اليها من اطلاق لفظ المعاني ولما ادراج لفظ المقصود دفع
 ذلك الوم لان الظاهر ان يتبادر من اطلاق المقصود من المعاني ما هو مقصود ^و فاصح فيخرج ما
 يلحق به شدة الاتصال فعلى هذا يكون من بيانية ويكون حصر الكل في الاجزاء ويقال مقصود ^{نظر}
 ان ضمير يخصر وان رجع الى المعاني كما هو الظاهر لكن المقصود اخصار مقاصد وما هو المقصود منه
 واذا كان ضمير يخصر للمعاني لزم ان يجعل من حصر الكل في الاجزاء **فذكر** فلا يصح التقسيم لان صحة
 يستقيم على صدق التقسيم على اقسامه والمقسم هو الكلام تمل على النسبة ينقسم الى جزا والانشاء بانه
 ان كان النسبة خارجة نظاما او للرفق فلو قسم النسبة بالاشياء في الانشاء لم يصدق التقسيم
 على الانشاء

لكن

في الجرائد

لا يقال معنى قوله والا فان شاء ان لم يكن لنسبة خارج وان لم يكن لكون الكلام نسبة
ولا يكون لها خارج كذلك وان لا يكون له نسبة اصلا يكون لنسبة خارج لانه يقال ان المتبادر
من قوله ان لم يكن لنسبة خارج ان يكون له نسبة وللخارج لها على ما هو قاعد مرجوع النفي
الى القيد **ان** كان لنسبة خارج اما ان يراد بثبوت الخارج لنسبة الكلام ان الكلام
يدل عليه ويشعر به واما ان يراد ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة في الواقع هي السمة بالخارج
والنسبة الخارجية وكلامه دهمان كما يشعر بالثاني وهو يشترط بالاول حيث قال فبما ذكر بعد من
التحقيق من غير قصد الى كونه دالا على نسبة خارجية وقد افهم من قال الصدق وقوع النسبة التي
يشعر بها الكلام والكذب عدم وقوعها ثم انه يتجه على الاول ان لا يكون الخبر الكاذب خارج
وان لا يصح قولهم الكذب عدم مطابقة نسبة الكلام للخارج لان الخارج بمعنى الواقع ونفس الامر
وما يدل عليه الكلام فمستبقة مطابقة النسبة ويمكن دفع الاول بان ليس المراد بالخارج ما يكون واقعيا
في نفس الامر بل ما يكون خارجا بحيث لا يلفظ اي يدل اللفظ على انه خارج ولا يخلص عن الثاني
الا بالزام ان الكذب ليس عدم مطابقة النسبتين بل عدم وقوع النسبة التي يشعر بها الكلام كما
نقلناه ويؤيد قول من قال لدول الخبر انما هو الصدق واما الكذب فاحال عقل المدلول
والا في احد الارزعة دفع لتوهم بعيد وهو ان الخبر الاستقبالي لا يجازي بنفسه ان يكون
كاذبا باجمها والسببية صادقة بكيته لان النسبة الخارجية في الخبر الاستقبالي سلبية
في الحال فيكذب الموجبة منها مطلقا ويصدق السالبة كذلك تخالف النسبتين في الاولى وثبوتها
في الثانية فاشارة المدفع ذلك بان ثبوت النسبة الخارجية يعتبر في احد الارزعة ففي الخبر الاستقبالي
يعتبر ثبوت نسبة الخارجية في الاستقبال فصدق بمطابقة النسبة المفهومة للخارجية المعبر
فيصدق من الخبر الاجازي ما يطابق نسبة النسبة الخارجية الاستقبالية ويكذب منه ما يطابقها
وكذا في الخبر السببي وتوضيحه ان كل ما يقتضيه الخارج لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه كما اشار
من غير قصد الى كونه دالا على ابرج في الخبر الاستقبالي ما يكون في الاستقبال والماضوي ما يكون
والا ما يكون في الازل كما هو المراد به



ان بين طرفي نسبة الكلام نسبة خارجية فالخارج ايضا ما يكون في الاستقبال بالنسبة
الكلام لما كانت الاستقبالية كانت الخارجية ايضا موافقة لها لانها معتبر على اعتبار النسبة
الكلامية وقد نقل عنه دهمان في بعض المواضع ان قولنا في احد الارزعة دفع لتوهم ان الخبر
لا خارج له فلا يكون خبرا ومنشأ التوهم القول عن ان النسبة الخارجية معتبر على اعتبار
نسبة الكلام بحسب الارزعة فنبه على ذلك بقوله في احد الارزعة فاندفع التوهم واستجيز بان ذلك
مبنى على ان المراد بان الخارج ما يدل عليه الكلام والافتتاح الاستقبالي خارج في الحال بمعنى
الواقع في نفس الامر بين طرفي نسبة الكلام فافهم **والا** اي وان لم يكن لنسبة خارج كذلك
تطابقه ولا يطابقه وربما فهم منه ان لنسبة الكلام الانشائي خارجا لكن لا يكون بحيث يطابق
الكلام او لا يطابقه فالفرق بين الاخبار والانشاء انما هو باعتبار بيان خارج الخبر حيث يطابق
نسبة او لا يطابقه وخارج الانشاء ليس كذلك ويتوجه عليه ان من ادفع للتقيضين العلم الا
ان يؤخذ قوله يطابقه او لا يطابقه على معنى قصد المتابعة وقصد عدمها كما قال دهمان بحيث
يقصد ان لها نسبة خارجية مطابقة او لا تطابقه او يحل قوله او لا يطابقه على معنى عدم الملكية
بمعنى اخصر من سلب المطابقة وما ذكره دهمان من التحقيق مشرانا بالخارج لنسبة الكلام الانشائي
حيث قال من غير قصد الى كونه دالا على نسبة حاصلة في الواقع لا يقال ان لم ينفك الخارج بل نفي
القصد الى الدلالة على الخارج وانه لا يوجب نفيد لانه يقال هذا بناء على ان معنى شق الخارج
لنسبة الكلام ان الكلام يدل عليه لانه ادبرج القصد ما اعلمنا باعتبار القصد في الدلالة
على ما قالوا او بان ما لا يقصد لا يعتبر وجوده فنفي القصد في حكم نفي ثبوت الخارج للنسبة على انه
لام يتعزز في مقام الفرق بين الجزوالانشاء لانتفاء قيد المطابقة وجودا وعدما في الانشاء
واقصر على نفي القصد الى الدلالة على الخارج علم ان قيد المطابقة ليس مدار الفرق بل
القصد المذكور غاية الامر ان يتوجه ان قوله ان لم يكن لنسبة خارج كذلك يشترط بالخارج بناء
على ما تقر من قاعد مرجوع النفي الى القيد والامر فيه سهل عند اللعل ولكن ان تقول ان كان

اعتبار

بشوت الخارج لنسبة الكلام ما ذكر يكون الامر كذلك ويجوز ان يراد به ان الشئين اللذين
اعتبر بينهما نسبة في الكلام فينبغي مع قطع النظر عن الكلام نسبة في الواقع فهذه النسبة الواقعة
خارجة فلا نشاء خارج **ح** لكن لا يقصد المطابقة بينهما وبين نسبة الانشاء وجود او
عدمها ولا يلتفت اليها **و** وهذا معنى وجود النسبة الخارجية اي ما ذكرنا من وجود النسبة
في الواقع بين الشئين المذكورين مع قطع النظر عن ذهن معنى وجود النسبة الخارجية
يشترط ان ليس معنى الخارج منها ما يراد في الاعيان حتى يلزم كون النسبة من الامور العينية
الموجودة في الاعيان بل معنى الخارج منها خارج الذهن او الواقع في نفس كل مسطرحة **و** حذر
ان الواقع منها هو الخارج الذي يكون نسبة الكلام الجزئي توضيحي انهم قالوا يوجد النسبة الخارجية
منافرا بما يتوهم منه ان النسبة من الامور الموجودة في الخارج وانما يطعننا بقرائن النسبة موجودة
في الخارج فدفعهم ان ذلك بان معنى الخارج منها الواقع وخارج ذهن الحكم او المخاطب اعني
خارج الكلام لا يراد في الاعيان فلا يخل وجود النسبة الخارجية بهذا المعنى لما تقررت النسبة
ليست موجودة في الخارج لان الخارج في معنى ما يراد في الاعيان وقد دفع بان معنى كون النسبة
خارجية منها انما هو خارج الامور موجودة خارج في الخارج **ح** في نفس النسبة لوجودها وهذا لا
ما يقرر النسبة ليست موجودة في الخارج لان الخارج في طرف لوجود النسبة لانها ثابتة
طرفية الخارج لنفسها لا ينافي في حقيقة لوجودها لان النسبة الثانية لا يوجب في الاولى اثبات الاول
لا يستلزم اثبات الثانية فان الخارج في قولنا زيد موجود في الخارج طرف لنفس الوجود ولم يلزم
كون طرف الوجود الوجود حتى يلزم كون الوجود موجودا خارجيا فان الوجود الخارجي ما يكون
طرف لوجوده انما يكون الخارج طرف لنفسه وفي قولنا الوجود ليس موجود في الخارج طرف لوجود
الوجود ولم يلزم منه نفي كون الخارج طرفا لنفس الوجود حتى يلزم انشاء الوجود الخارجي
فان قلت فالامر الخارج عن الوجود الخارج فان الامر الخارج عن الوجود ان يكون معدوما في الخارج
كالوجود الخارجي فاما معنى قولنا ان قلت ان النسبة من الامور الخارجية وليست بالظواهر انما
بما يراد بها وان لم يكن

الواقع

موجودا خارجيا وان كان المراد من الامور الخارجية الموجودات الخارجية لم يحسن التمييز ايضا
لفظها بانها ليست موجودة في الخارج يقال معناها عدم توقف وجود النسبة الخارجية عليها
من الموجودات الخارجية وقد يقال ان اشارة الى الخلاف في تحقق النسبة في الخارج بين الحكم والحكم
والمناسبة ان يحمل الامر الخارجي على الموجود الخارجي على ما لا يخفى **و** لا وجه لتخصيص هذا الكلام
بالخبر قد توجه بان الخبر اعظم شأننا واكثر ابحاثنا وافر نكتنا واصل للانشاء ولذا قدم في
الكتب ابحاث الجزا وورد الابحاث المشتركة بين الانشاء والخبر في باب الخبر فجوز تخصيص هذا الكلام
بالخبر وان تحقق في الانشاء ايضا **و** على انه لا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبلغ برهاننا
بان قصد التحقيق معنى الاطنا وان كون الزيادة لفائدة مأخوذة فيه ولو لم يقيد الزيادة
بالفائدة فربما سبق الى العلم ان الاطنا هو مطلق الزيادة وان كان الكلام بالبلغ لفائدة
وان انهم قيدوا لفائدة على تقدير عدم التقييد بها لانه عن خفاء منها او رثا فهو لا عنه
و الذي قد سبق اشارة اليه اشارة الى وجه تسمية ذلك البحث بالنسبة فانه انما يستعمل
فيما سبق بوجه ما ولذا يستعمل في البيهيات وما في حكمها او انه يستعمل فيما يستغنى عن الدليل
كالبيهيات وما في حكمه وما سبق لاشارة اليه في حكم البيهيات **و** اي مطابقة حكمه اشارة
ان المطابقة انما هي الحكم اولا وبالذات والخبر ثانيا وبالعرض وصدق الخبر ان كان عند
عن مطابقة الخبر كان حكمه حكم المطابقة في البشوت للحكم اولا وبالذات وان كان عبارة عن
حكم الخبر فما سبق الى العلم ان الصدق ثابت للخبر اولا وبالذات لان الصدق في كون الخبر
مطابقا للحكم وانما ثابت للخبر اولا لا للحكم لكن التحقيق انما هو ايضا ثابت للحكم اولا وبالذات
لان مطابقة الحكم امر ثابت له اولا وبالذات اما كون الخبر مطابقا للحكم فهو ليس عن مطابقة الحكم
بل انها مبداه وهذا كما قيل في تعريف الدلالة بينهم المعنى من اللفظ دفعا للاعتراض بان
الفهم صفة القام والدلالة صفة اللفظ فكيف يصح تعريفها به ان فهم المعنى من اللفظ اي كون
فهو مائة المعنى صفة اللفظ وان كان نفس الفهم صفة للقام فربما عليه بان فهم المعنى من اللفظ

الكلام

يعتذر

مطابقا

ايضا صف للفظ لكن لا يتعلق باللفظ والمعنى يصير سببه مبدأ للفظ والمعنى
اي كون اللفظ يفهم منه المعنى وكون المعنى يفهم من اللفظ **قوله** فطابق تلك النسبة المفهومة
من الكلام الطائفة هي التي تدل عليها الخبر وكلامه رجمان في كتيبه يشتر بانها هي وقوع النسبة
اولا وقوعها ويختص عليها الخبر لا يدل الا على الوقوع الواقعي فهو النسبة المفهومة والظاهر ايضا
فكيف يصور مطابقهما مع اتحادهما ويمكن **قوله** بالوقوع لراعي اعتبار ان احدهما كونه
مفهوما من الكلام مع قطع النظر عن الواقع والاخر كونه في الواقع مع قطع النظر عن الكلام وما يد
عليه والوقوع باحد الاعتبارين من غير الاعتبار الاخر ويجوز ان يتحقق التقابل بين المتباينين
بالاعتبار وقد اختار ان النسبة المفهومة التي مطابقها الخارج صدق انما هي الايقاع
اي اذراك ان النسبة واقعة ومطابقته للنسبة الظاهر جيبان يكون في الوقوع كونهما بثبوت
وعدم مطابقتهما اياها بان يكون في اللاد وقوع لاختلافها بثبوتها وسلبا وكذا حال القضية
فان النسبة المفهومة منها الانتزاع اي اذراك ان النسبة ليست بواقعة ومطابقته للخارج بان يكون
الخارج اللاد وقوع وعدم مطابقته بان يكون الوقوع فالصدق بتطابقها بثبوتها في القضية
وانقضاء في السالبة والكذب فيها بانخالها بثبوتها وانقضاء **قوله** اللهم الا ان يقال ان كاد
وجه الاستبعاد ان المعلوم الظاهر عدم مطابق الخبر للاعتقاد ان يكون ثم اعتقاد
ولا يطابق الخبر على ما هو قاعدة رجوع النفي الى القيد وهذا بناء على انه يثبت عند رطل
ان النظام قابل بالحصل البتة والا فليكن هو من ينكر الاختصار فيستغنى عن الزعم ذلك البعد
قوله في ان الشكوك خبر هو الحق كاذرة الشرح لان الخبر ما يدل على الحكم ولا يلزم منه ان يكون
حاكما بذلك الحكم لجواز تخلف المدلول فان قال جلهم كاذبين ولم يتعرض رجمان الا بالآية
اثبت الكذب بعدم مطابق الاعتقاد مع مطابق الواقع ولم يتعرض حال الصدق كما تعرض في
الشرع وكان وجهه ان الآية لا تدل على ان القصد مطابق الاعتقاد فقط لجواز ان يكون مطابق
الواقع والاعتقاد جميعا كما هو مذهب الجاحظ ويكون **قوله** كاذبة يقال للمنافقين باعتبار ان كلامهم
لم يثبت بالواقع والاعتقاد جميعا

لا باعتبار ان لم يطابق للاعتقاد فقط فيشكل وجه الاستدلال بالآية لانها لا تثبت ما
هو المدعى من كون الصدق مطابقا للاعتقاد والكذب عدم مطابقته ويمكن ان يقال قد يكون
من الاستدلال في مذهب الخصم والآية ينبغي كون الصدق مطابقا للواقع كما هو مذهب الجمهور لانها
اثبت الكذب معها فلا يكون الصدق لها ضرورة امتناع اجتماع الصدق والكذب اتفاقا فان
بارتفاعها ولا يبعد ان يثبت بالآية كون الصدق مطابقا للاعتقاد فقط فان جعل الكذب عدم
مطابق للاعتقاد فقط لم يجعل الصدق مطابقا للواقع والاعتقاد جميعا وجعل الصدق مطابقا
لم يجعل الكذب عدم مطابق للاعتقاد فقط بل المناسب لكون الكذب عدم مطابق للاعتقاد
فقط ان يكون الصدق مطابقا فقط على ما هو مقتضى تقابلها **قوله** بشهادة ان والدم
فان قلت من موكلات فيفيد تأكيد الحكم الذي دخلت عليه وهو المشهور به اعني كونه صليما
رسول الله لا تاكيد لشهادة المنافقين المدلول على ما يقولهم يشهد فلا شهادة لهذا كوكلا
في نفس تشهد للخبر المذكور يقال لانها وان دخلت المشهور به لكنها يشتر بان الشهادة عرجمان
ورغبة صادقة منها والوجه ان جعل الخبر المذكور متضمنا لهذا الموكلا لا فيهم تشهد في
الكذب في الشهادة يرجع الى تشهد باعتبار كونه خبرا قدينا وجهه في الكذب **قوله** بل في زعمهم
لما كان الكذب عدم مطابق الواقع فان نسب الكذب الى الواقع كان هناك عدم مطابق الواقع
في الواقع وان نسب الى الاعتقاد كان عدم مطابق الواقع في الاعتقاد ولما نسب الكذب منها
الى اعتقادهم الفاسد كان المراد بعدم مطابق الواقع في اعتقادهم فالكذب ليس لعدم
مطابق الواقع وانما امر بالتأمل لانه لما كان هذا الخبر غير مطابق للواقع في اعتقادهم
وغير مطابق للاعتقاد فمن ما يشكل جعل كذب بعدم مطابق الواقع دون عدم مطابق
الاعتقاد لكن يزول الاشكال بتقرير هذا الجواب الثالث على وجه المنع هكذا لانهم
ان كذب هذا الخبر بعدم مطابق الاعتقاد كما ذكرتم لم لا يجوز ان يكون بعدم مطابق الواقع
في اعتقادهم ولو قرر على وجه التسليم كما ذكر رجمان في الشرح اشكال دفع الاشكال فتم

مع الاعتقاد بان مطابق الظاهر جعل قوله مع الاعتقاد حالاً عن خبر المستند وهو مطابق
والاصح امتناعه وقوله مع اعتقاد ان غير مطابق مع ان الظاهر المرجح هو الاعتقاد المذكور
سابقاً وقد فسر باعتقاد انه مطابق يوجب اختلاف المرجح والمراجع وليس بوجه فكيف وقع
بمثال ذلك في هذا المقام على العلامات في شرح المفتاح ولا يبعد ان يرجح ضمير مطابقاً الى الواقع ويجعل
قوله مع الاعتقاد ظرفاً لقوله للمطابقة وقوله ظرفاً للغير في عدمها باعتبار كونه عبارة عن المطابقة
كافي قوله وما سوغها بالحديث المنزعم اعمالاً للضمير باعتبار معناه في الظرف فلا يتجرح جعل الحال
عن خبر المستند ولا اختلاف المرجح والمراجع لكن ينبغي ان يحل عدم مطابقة الواقع مع الاعتقاد على
معنى السلب الكلي اي عدم مطابقة شيء من الواقع والاعتقاد ويخص عدم مطابقة الاعتقاد بما يكون
مشاركاً لاعتقاد لا يطابق الخبر فلا يتناول عدم الاعتقاد اصلاً على ما هو المقرر من رجوع النفي الى
القيده حتى يطابق ما ذكره محمدان من مذهب الخليل ان الكذب عند عدم مطابقة الواقع مع
اعتقاد عدمها ولو حمل على معنى رفعه لا يجاب الكلي انتهى الواسطه ودخل في الكذب جميع اشياءها
ان حصل عدم مطابقة الاعتقاد متناولاً للصورة عدم الاعتقاد اصلاً والادخل فيه قسمان
وينفي القسمان الباقيان واسطه فيكون الواسطه اقل مما ذكره محمدان وعلى تقدير الحمل على
الكلي وتعميم عدم مطابقة الاعتقاد لعدم اصلي ادخل في الكذب ايضاً قسم واحد من اقسام الواسطه
وكانه محمدان ذهب الى ما ذهب اليه الخليل في الحمل على السلب الكلي لان عبارة الايضاح يوجب
ضرورة تطابق الواقع والاعتقاد اي حين مطابقة الواقع مع اعتقاد لا يقال استلزام اعتقاد
المطابقة لمطابقة الاعتقاد لا يتوقف على التوافق المذكور لثبوته على تقدير التخالفي ايضاً
لان العاقل اذا اعتقد مطابقة الخبر للواقع فقد اعتقد هذا الخبر بما مطابق اعتقاده لانه
انما يعتقد ما يعتقد مطابقاً للواقع مثلاً اذا اعتقد مطابقة قولك السماء تحتنا للواقع فقد
طابق هذا الخبر اعتقاده وغاية ما يمكن ان يقال بثبوت الاستلزام على تقدير التخالفي لا يمنع من صحة
تعليله بالتوافق اذ يكفي لها ان يكون التوافق موجبا له والامر كذلك لان موافقاً للموافق الشيء
موافقاً له لكن

لكن برعايوجه عليه ان المستلزم هو مطابقة الواقع للموافق للاعتقاد لا الاعتقاد المطابق
وايضاً التوافق انما يظهر بملاحظه استلزام اعتقاد المطابقة للاعتقاد وتقليل هذا بذلك
ليس بذلك **قوله** اي الاخبار رجال الجنة الاحسن ان يفتر يكون الخبر المذكور خبراً حالاً لجنه كاصح
اخر حيث قال افراد لم يكون خبراً **قوله** لكان اظهر لان عدم اعتقاد الصدق لا يوجب عدم ارادته
الصدق باحد شق الرديده لانه انما يفيد تجوزهم الصدق وعدم اعتقادهم الصدق لا يصلح
دليلاً على عدم تجوزهم لجوانب تجوزوه ولا يعتقدوه وانما الصالح الدليل لاعتقاد عدم الصدق
لانه ينفي تجوزهم لا يقال في الاستقيم ما ذكره فضلا عن ان يكون ظاهراً كما يشوب قوله اظهر لانه قد
قد اشار الى وجه استقامته بقوله فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو محل اعتقادهم
يعني ان صدقه في غاية البعد عن اعتقادهم بحيث لا يجوزونه فلا يربطونه باحد شق الرديده
لكن لما كان ذلك لا نقوله لم يعتقدوه على هذا المعنى خفاء قالوا لو قال لانهم اعتقدوا عدم
صدق لكان اظهر **قوله** وهذا انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لا يقال فاللازم
تأخير اللفظ الموصوف لما ذكره باعتبار وصفه لكن لا شك انها اعتباراً ذاتية متقدمه باعتبار
جانب الذات يقتضي تقدم الطرفين وجانب الذات وان لم يترجح على جانب الوصف فلا اقل
من ان لا يترجح لانه يقال لما لم يبحث عن ذات الطرفين بل عنهما بملاحظه الوصفين اعتبر جانب
المبحث عنه وقد اشار الى ذلك بقوله ولا يبحث لنا عنها **قوله** لانه كلما افاد الحكم
اشارة الى ان الملازمة بين الفائدة ولازمها باعتبار العلم والافادة او الاستفادة
لا باعتبار الوجود لان اللزوم باعتبار منتهى قطعاً لان وجود الحكم لا يستلزم الخبر
فضلاً عن كون محجوز كذا ولوجعل الفائدة ولازمها نفس العليين والافادتين او الاستفادتين
اعني علم المخاطبين بالحكم فيكون المنجز على ما به او افادة الجزاء بها او استفادة المخاطب
اباها من المنجز صح اللزوم باعتبار الوجود وهو وسيمثل هذا الحكم اشارة الى دفع
دفع مقدمه وموان هذا الحكم لما لم يكن حاصله من الخبر بل قبله لم يصح الحلاق فائدة الخبر عليه **قوله**
لما نوا يعلمون اي ان

مطابق

الاسناد اذا لا شك ان اشتقاق المعنى في الواقع لا يقدح في صحة استعمال اللفظ فيه كما نقول
الاقدام المعلوم او المعلوم مثلا واذا صح استعمال الاقدام في معناه مع اشتقاق لم يكن محال
فيه نفسه قطعا ولا يقاس بها على لفظ الاظفار المستعمل في الاظفار الموصوفة على ما هو استعمال
تخييلية عند السكاكي وانه مجاز عقلي قطعا لانه قياس مع الفارق لانه استعمال الاظفار في
معنى وهي شبيهة بالاظفار المحققة وانه غير ما وضع للفظ الاظفار جازا بخلاف لفظ الاقدام
فانه لم يستعمل لاداء في معناه الموضوع له فهو الاقدام الحقيقي لكن اعتبر وجوده على سبيل الترتيب
دون التحقق وانما ذكر الاقدام وذكر في اقدم موصوم ولم يذكر القدم مع كونه موجودا
محققا لفائدة وهي المباني في مدخلية الحق في القدم حيث نسب الاقدام اليه على وجه الفاعلية
وجعل مقدما اذ لا شئ اكمل في تحصيل القدم من المتقدم بل انه هو المحصل له لا يقال
الفاعل للاقدام الموصوم هو المتقدم الموصوم واسناده اليه حقيقة فقد وجد للاقدام مع كونه
موصوما فاعل حقيقي اذا اسند اليه يكون حقيقة لانه يقال اعتبار الاقدام الموصوم للاختصاص
اعتبار مقدم متوهم ففي اعتبار غنيد **قوله** وهذا مبني على ان المراد بعينه الرفع
لا يقال الاسناد المجازي عند المصنف انما هو اسناد الصفة الى الضمير راضية بالنسبة الصفة
في عيشة راضية فيجب ان يكون المراد بضمير راضية صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلان
ممنوع لصحة ان يقال موفى عيشة راض صاحبها ووجه الرفع ان ضمير راضية انما هو للعيشة
فالمراد بها واحد فاذا اريد بالضيم صاحبها كان المراد بالعيشة ايضا فيلزم ان يكون الحق
هو في صاحب عيشة وبطلان ظاهر ولعبارة المتن تزيهه بان بناء على ان المراد بلفظ العيشة
المذكور فيه اما نفس العيشة او ضمير بناء على اتحادها والاول **قوله** وهذا اول ما يتأمل
لان المجاز عند المصنف انما هو اسناد الصائم الى الضمير المستكن فيه لانه وفي التماس فيجب ان يرد
بالضمير فلان بلفظ النهار ولم يصف الضمير الى شئ حتى يلزم اضافته الى نفسه وهذه المناقشة
لا تجري في الآيه وموظف وانما صحت التمثيل بينهما صام في الجملة بناء على ان المراد بها ضمير واحد
فاذا اريد به احد معنيين فهو المراد بالآخر

قوله عند القائلين بان اسماء الله تعالى توقيفية اشارة الى ردة ما ذكره في الجواب عن
عن هذا السؤال بان التوقيف على السمع انما يلزم ان لو قال السكاكي بالتوقف لكنه لا يقول
وجه الرد ان هذا التركيب صحيح شاع عند القائلين بالتوقف كما عند غيرهم فلو كان الامر على ما زعم
لم يكن كذلك **قوله** والجواب ان مبني هذا الاعتراض بتوجه عليه انه اذا اريد المشبهة ادعاء لا
لا يكون الاسناد اليه حقيقة لانه انما يند حقيقة الى المشبهة الحقيقية لا الادعاء التي لا ترى لما كان
حل الرجل الشجاع اسد بطريق الادعاء والتأويل لم يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا على
الاصح **قوله** وعدم الحادث سابق على وجوده لا يقال كما للمحدث عدمه سابقا لعدم
لاحق فقد عبرت بما يدل على العدم اللاحق فان الحذف هو الاسقاط فلا يشترط العدم
بالاعتبار لانه يقال الاصل هو العدم السابق وهو الواقع منها واما التقييد بما دل على الا
فلنكتة وقوله فكان ترك عن اصله بشر ان الترك ليس على سبيل التحقيق كما ان في ذلك
اخرى ثم حذف بشر بان الحذف ليس على التحقيق ومعلوم عندك ان عدم الاثبات ينحصر
القسامين اعني الترك عن الاصل والاسقاط بعدم الاثبات فلا بد ان يكون احدهما تحقيقا
وغاية ما يمكن ان يقال المراد من الترك عن اصله ليس عدم الاثبات عن الاصل بل احضاره و
عدم الاثبات به ذكر وعدم ملاحظة نيته وقصدا ولا شك ان ذلك ليس على التحقيق وان كان
عدم الاثبات عن الاصل على التحقيق لكن اثنان في دلالة الترك على هذا المعنى **قوله** وانما قال
تخييل لان العدول ليس محققا وانما هو على سبيل التخييل لان العدول يتوقف على الكون
سابقا على المحل الاول ولا يتقال عنه ثانيا الى المحل الثاني وليس شئ منهما مبنيا حقيقة
اما الدلالة في اللفظ عندنا الذكر فلان لا يستقل بالدلالة بدون العقل واما الدلالة في العقل
عند الحذف فلان اللفظ المحذوف دخل في الدلالة بناء على انه قد استمر في العادة فهم المعاني
من الالفاظ محققة او مخيلة فكان انما اقتصر رحمان على بيان الثاني في هذا الحكم لانه
احوج الى البيان ولذلك بالغ بصر الدلالة في اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة

اشترح

وقد يقال الكلام في الدلالة اللفظية وانها لا يقوم الا باللفظ واما العقل فشرط الدلالة
فلا ينبغي اليه ولذلك اقتصر على الثاني و اشار بالقصر الى وجه الاختصار **وهو** انظر الى كسر
الاكثر ان لم يرد في غايته الامران يلزم في صورة التبيين كونه كسر عشا لكن
لا يلزم من ذلك ان يلزم في هذه الصورة ان يقصد الاحتراز عن العيش بل يجوز ان يقصد
نفس التبيين من غير اخطار الاحتراز بالبال قال رحمه الله في شرح المفتاح لا يخفى ان كونه
القصد هذا المعنى اي ان الجزء لا يصلح الا لغير كونه الاحتراز عما لا فائدة فيه وان لم يحكم
قد يقصد احدهما ولا يخطئ للاخر ببال وما ذكره في وجه الاحتراز من الامر من فلا يخفى ما فيها
وهو او اظهار تعظيم ادراج الاظهار وان كان الحاصل من ذكر اسم يدل على التعظيم
هو نفس التعظيم اي الوصف بالاعظم لان الكلام عند قيام القرينة على المسند اليه لو وجد
فاسم الدال على التعظيم يفهم من الكلام عند عدم ذكره فبذلك يحصل اظهار التعظيم
وجوز ان يكون اظهار التعظيم عندها اذا كان الجزء الاعلى التعظيم باشتماله على
انصاف المسند اليه بالفضائل فعند قيام القرينة يفهم التعظيم **المحكي** عليه
بانساب الخبر الى المسند اليه المفهوم من القرينة فيحصل عند الذكر اظهار التعظيم
وهو تحقيقا وتقديرا اشار الى ما ذكره ابن الحاجب ان التقديم اللفظي
قسمان تحقيق نحو ضرب زيد غلامه وتقدير نحو ضرب غلامه زيد فان زيدا
وان كان متأخرا لفظا لكنه متقدم تقديرا لان مرتبة الفاعل قبل مرتبة المفعول والتقدم
المعنوي قسمان احدهما ان يكون قبل الضمير لفظا فيقتضيه المرجع بان يكون جزء من دلالة
اللفظ نحو قوله تعالى اعدوا امرأكم للحرب للنكاح لان الفعل يتضمن المصدر وموجبه
والثاني ان يكون المرجع مفهوما التزاميا من سياق الكلام قبل الضمير نحو قوله تعالى
ولا يوبى لكل واحد لان الكلام مسوق لبيان الميراث فيلزم ان يكون هناك مورش
فرجع الضمير اليه وهو الذي اراده رحمه الله بقوله او غيرته حال والتقدم الحكمي ان يكون

المرجع مؤخرا ولم يكن هناك ما يقتضي اعتبار تقدمه لان ذلك الضمير باعتبار ان
وضع على ان يعود الى متقدم فهذا المرجع متقدم حكما لوضع الضمير وذلك كالضمير اليهم
المضمين بما بعده يجوز رجلا ومنه ضمير الشأن والقصد وانما اتركب مخالفه الوضع في هذا
الضمير تفخيما لثان المرجع وتمكينه في النفس بذكر شيء بهم او لاحق بتشويق النفس
الى العثور عليه لم يذكر المرجع قال ابن الحاجب ومعنى التقدم حكما انك اذا قصدت بالاهام
للتفخيم فتعقلت المرجع ولم يصرح به ليحصل التفخيم بتقديم اليهم ثم ذكر المرجع فهذا المنهقل
في حكم المتقدم والاولى ان يجعل التقدم الحكمي اعم من ذلك حتى يتناول ما في ضمني و
ضمني زيدا على مذنب بصيرتين بان يقال التقديم الحكمي ان يكون هناك شيء يقتضي تقدم
المرجع تعقلا فيجعل في حكم المتقدم وفي صورة التنازع انما يضم الفاعل في الاول بعد
ملاحظة تخصيص الثاني بالاعمال في المفعول المذكور فاقضى ذلك تعقل المذكور سابقا على
وهو لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين قال رحمه الله يريدوا بقوله المرفقة
ما وضع لشيء بعينه ان الواضع قصد في وضعه واحد معين واللام يدخل في المرفقة
الاعلام اذا الضمير واسم الاشارة والموصول والمعرف باللام والمضاف الى احده يصلح
للمعنيين قصد المستعمل بل ارادوا ما وضع يستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد
مقصودا للواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها فلوقالوا ما وضع لاستعماله في شيء بعينه
كان اصرح والمحققون على ان معناه ما هو المفهوم الظاهر منه في المضمرة واخواته وضعت
لكل معنى معين وضعا عاما باعتبار ان ملحوظ الواضع في وضعه للمعينات امر عام كونه
مشكلا او مخاطبا او غائبا او اشار اليه مثلا وقد حقق ذلك في موضع **وهو**
وقد يترك الخطاب مع معين قال رحمه الله في قول السكاكي وحق الخطاب ان يكون
معين حق العبارة ان يكون لمعين يقال خاطبه وهذا الخطاب له لا خاطبه معه
فحق العبارة هنا على قول كلامه يترك الخطاب لمعين مع ان المذكور هنا في كلام

اركان المعين فالمناسب ان يرجع الضم اليه ثم كلام السكاكي يحتمل وجهها آخر
لا يتوجه عليه ما ذكره رحمه الله تعالى وموان تعلق الحكم قوله مع معين يكون لا
بالخطاب وكلامه رحمه الله لا يحتمل هذا والاولى ان المتروك بالمتروك اليه فيقال ترك
المعين الى غير المعين او الخطاب حكاية تاييد النسخ الى الكسر

تمت حاشية المختصر على يد اضعف عباد الله تعالى عيسى بن محمد

بن ابراهيم كجناناني في تاريخ سنة خمسين وثمانمائة في

بلدة سمرقند في مدرسة السلطان الخ بيك كوركان

خلد ملكه في يوم عيد الظهي



لقد تمت حاشية المختصر بعون الملك العباد على يد اضعف العباد
حسام الدين الحسن بن المراد بن الحسن المراد بن عبد الحايج عبد الرحيم
من اولاد الشيخ مرزبان عليه الرحمة والمعرفة والرضوان
غفر الله له ولوالديه ولاسايتذ ولجميع المؤمنين والمؤمنات في وقت الفجر
في يوم الجمعة في الثاني عشر من شهر ربيع الاول سنة الف وثلثمائة
يارب اغفر صاحب الكتاب وكاتب الحروف والابواب نخت من الانات والعذاب
وارحم يوم الحشر والحساب

الحمد لله على التمام والحمد لله على الفضل والسلام